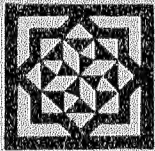


دكتورة

لؤي أحمد الدراخستاني

أستاذ الفقه المساعد
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر

القطب
في
الإسلام



مع دراسة ميدانية

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م

اهداءات ٢٠٠٢

د/ مريم احمد الدانستاني

جامعة الأزهر

دكتورة

مريم أحمد الداغستاني

أستاذ الفقه المساعد

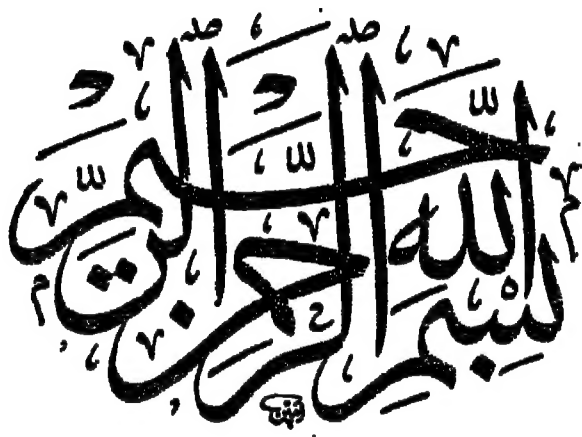
كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

أحكام اللقيط في الإسلام

مع دراسة ميدانية

١٤١٣ - ١٩٩٢



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد الرسول الأمين الذي أرسله رحمة للعالمين وعلى آله وصحابه الغر المحجلين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

فإن الأطفال أحباب الله تعالى على هذه الأرض وهم يمثلون نصف الحاضر وكل المستقبل فهم رجال الغد وشبابه ، وإننا لنجد شريعتنا الغراء أعطت الطفولة كل رعايتها وحقوقها فهي تعدها النعمة المسداة وتدعو إلى الاهتمام بهم والتركيز عليهم وقد كان من دعاء الأنبياء والمرسلين أن يهبهم الله سبحانه وتعالى الذرية الطيبة «رب هب لى من لدنك ذرية طيبة أنك سميع الدعاء» آل عمران: ٣٨ .

ومن ينظر إلى ما قرره الشريعة الإسلامية من حقوق الرعاية المادية والأدبية للطفل ويطلع أصول التربية وخواصها الذاتية وشمولها وقيامها على إحياء الضمير وازعا داخلها فى النفس البشرية، فليثق بأنها هى السبيل لتحقيق الاستقامة الخلقية والأمن والسلام الاجتماعيين للأجيال .

وقد اخترت هذا الموضوع الذى بين أيدينا «أحكام اللقيط فى الإسلام» لما فيه من الأهمية القصوى للإهتمام بالأطفال اللقطاء حيث لايجد هذا الطفل العناية والرعاية مما يسبب الضرر فى المجتمع الإنسانى عامة والإسلامى خاصة وخصوصا فى أيامنا هذه بعد أن كثر اللقطاء والمفتودين الذين نشأوا نشأة غير موية مما أدى إلى الفزع فى المجتمع من كثرة الجرائم وبما يسمونهم الآن فى القانون الوضعى

«المسجل الخطر» وتحاول الدولة جاهدة رعايتهم قدر استطاعتها ولا تملك من زمام الأمر في هذا الطفل الذي سيصبح شابا في هذا المجتمع الإنساني إلا الحظ القليل بجوار نشأته داخل أسرة كان يجب أن يتمتع بداخلها من الحنان والدفء ما يعينه على أن ينشأ إنسانا صالحا ناجحا . فاللقيط صغير منبوذ لا كافل له معلوم وفي الحاجة إلى التمدد والرعاية والإهتمام وهذا هو موضوع بحثي حيث أننى أتطرق إلى أحكام هذا الطفل وماله من حقوق كفلتها له الشريعة الإسلامية بحيث ينشأ إنسانا كريما يجد الحماية والبر والعطف بعيدا عن الضياع والتشرد تحميه الأيادى البيضاء الحانية .

وبهذا أرجو أن أكون قد قدمت مادة علمية نافعة يتقبلها منى المولى جل وعلا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

د . هريم أحمد الداغستانى

تمهيد

إن قدر الإنسان عند خالقه رفيع والمكانة المنشودة له جعلته سيدا في الأرض والسماء ذلك أنه يحمل بين جنبيه نفخة من روح الله، ولهذا هو خليفة الله في أرضه وهو الذي جعل الملائكة تسجد له وتتعرف بتفوقه «إذ قال ربك للملائكة أني خالق بشرا من طين، فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين» (١) .

أنه بهذه التسوية الالهية، أصبح متميزا على سائر المخلوقات، فهو حي قادر مرید سمیع بصير عالم متكلم، ومهدت له هذه الأرض كي تقله، وهذه السماء كي تظله وسخر له ما في السموات والأرض «ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة» (٢) .

فالإنسان كرمه ربه من قبل مولده ومجيئه إلى الحياة الدنيا من حين يكون نطفة في ظهر أبيه إلى أن يكون حملا في بطن أمه ثم يولد طفلا صغيرا يحتل في كل المجتمع الإنساني عدة مستقبلية ونصف حاضرة على الأقل، يشهد بذلك النظر المجرد والملاحظة المتعجلة، كما يؤكد البحث المتأمل والاحصاء العلمي.

وتعنى الشرائع الوضعية والسياسات المختلفة بشئون الطفل سعيًا إلى أن ينشأ نشأة صالحة نافعة لنفسه ولمجتمعه، واستجابة للفطرة التي فطر عليها الآباء والأمهات في كل أسرة من الإهتمام الشديد

(١) س : ٧١ . ٧٢ .

(٢) لقمان : ٢٠ .

بأطفالهم والحنو عليهم والتطلع إلى أن يكون مستقبلهم خيرا مما يجدون .

وهكذا رأينا القوانين في كل دولة تسن لهم لرعايتهم وتربيتهم، وأصدرت هيئة الأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ إعلان حقوق الطفل (١) مشتملا على عشرة مبادئ تقرر للطفل حقوقا في أن يكون له اسم وجنسية وأن يتمتع الأطفال بتكافؤ الفرص والمساواة وعدم التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو غيره، وأن يكون له الحق في التعلم وأن يكون التعليم مجانيا الزاميا على الأقل في مراحله الأولى ويستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه على أساس تكافؤ الفرص : من تنمية قواه وتفكيره الشخصي وشعوره بالمسئولية الأدبية والاجتماعية ومن التطور إلى عضو مفيد في المجتمع، وقرر الإعلان العالمي لحقوق الطفل أيضا حقه في الحماية الخاصة والمناسبة والفرص والتسهيلات القانونية اللازمة للطفل لاتاحة نموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي نموا طبيعيا وحمايته من جميع صور الإهمال أو القسوة والاستغلال، وحظر فصله عن والدته إلا في الظروف الاستثنائية كما أورد الإعلان صورا من الرعاية الواجبة للطفل من الغذاء والمأوى والعلاج .

لكننا وجدنا أن الشريعة الإسلامية سبقت ذلك كله منذ أربعة عشر قرنا وجاءت بأفضل منه وأكمل فهي تعد الطفل من زينة

(١) انظر تشريعات حماية الطفولة للأستاذ / حسن نصار، منشأة المعارف

الحياة (المال والبنون زينة الحياة الدنيا) (١) وتعد الولد نعمة وقرّة عين وتدعو إلى طلب النسل وقد كان من دعاء الأنبياء والمرسلين أن يهبهم ربهم الذرية الطيبة والولد الصالح (رب هب من لدنك ذرية طيبة أنك سميع الدعاء) (٢) .

وقد أوجبت الشريعة الإسلامية للطفل حقوقاً أدبية وأخرى مادية تسبق مولده وتواكب نشأته وتستهدف حفظ بدنه ونفسه وصحته وإنماء ذهنه ومواهبه، وإحياء ضميره وتحسين خلقه حتى يبلغ الحلم (أو المحيض) ويتحمل تبعة التكليف الشرعى بالإيمان والعمل الصالح فيسهم فى عمران الكون ويحقق الخير لذاته ولأمته ، وكفلت الشريعة حقوق الطفل بأوفى الكفالات فأوجبتها على والديه، وأوليائه، والمجتمع ورجحت بها جانب الوقاية له من الانحراف .

فإن لم ينل الطفل حقوقه الشرعية التى نيط بأوليائه الوفاء بها كان لزاماً على المجتمع والحاكم أن يعوضه عنها ، حتى ينشأ نشأة سوية ومن ينظر إلى ما قررتة الشريعة الغراء من حقوق الرعاية المادية والأدبية للصغير ويطلع أصول التربية الإسلامية وخواصها الذاتية وشمولها وقيامها على إحياء الضمير وازعا داخلها فى النفس البشرية ليشق أنها هى السبيل الكفيلة بتحقيق الاستقامة الخلقية والأمن والسلام الاجتماعيين .

فوائد النكاح :

نعم لقد من الله عز وجل على ذرية آدم بنعمة النكاح وهو سنة الرحمن فى هذا الكون الفسيح حيث يتم عمران والتوسعة والتألف

(١) الكهف : ٤٦ .

(٢) آل عمران : ٣٨ .

والمودة بين البشر ، ولهذا نجد حجة الإسلام الامام أبى حامد الغزالي (١) يقول فى فوائد النكاح ! (٢) .

الفائدة الأولى : هى الولد «هو الأصل» وله وضع النكاح، والمقصود ابقاء النسل، وأن لا يخلو العالم من جنس الانس وإنما الشهوة خلقت باعثة مستحثة، كالتلطف بالطير فى بث الحب الذى يشتهي لیساق إلى الشبكة.

الفائدة الثانية : التحصن عن الشيطان، وكسر التوقان، ودفع غوائل الشهوة، وغض البصر وحفظ الفرج، وإليه الإشارة بقوله عليه السلام «من نكح فقد حصن نصف دينه، فليتق الله فى الشطر الآخر».

الفائدة الثالثة : ترويح النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر والملاعبة اراحة للقلب وتقوية له على العبادة، فإن النفس ملول، وهى عن الحق نفور، لأنه على خلاف طبعها، فلو كلفت المداومة بالاكراه على ما يخالفها جمجت وثابت، وإذا روحت باللذات فى بعض الأوقات قويت ونشطت، وفى الاستئناس بالنساء من الاستراحة مايزيل الكرب ويروح القلب لقوله عز وجل «ليسكن إليها» .

(١) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ، حجة الإسلام الغزالي الطوسى الفقيه الشافى ، درس على امام الحرمين ، تولى التدريس بالمدينة النظامية ببغداد وسلك فى طريق الزهد ، وصنف الكتب المفيدة فى الفقه والجدل والفلسفة والاخلاق، أهمها البسيط والوسيط والوجيز واحياء علوم الدين والمستصطفى والمنحول والمنتحل وتهافت الفلاسفة ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفى بالقرب من طوس بولاية أذربيجان سنة ٥٠٥ هـ (طبقات الشافعية ١٩١/٦) .

(٢) احياء علوم الدين ٦٨٨/٤ - ٧٠٠ ط. الشعب .

الفائدة الرابعة : تفريغ القلب عن تدبير المنزل، والتكفل بشغل الطبخ والكنس والفرش وتنظيف الأواني وتهيئة أسباب المعيشة، فإن الإنسان لو لم يكن له شهوة الوقاع لتعذر عليه العيش في منزله وحده إذ لو تكفل بجميع أشغال المنزل، لضاع أكثر أوقاته ولم يتفرغ للعلم والعمل، فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عون على الدين بهذه الطريق.

الفائدة الخامسة : مجاهدة النفس ورياضتها بالرعاية والولاية، والقيام بحقوق الأهل، والصبر على أخلاقهم، واحتمال الأذى منهم، والسعى في اصلاحهم، وارشادهم إلى طريق الدين، والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهم، والقيام بتربيته لأولاده، فكل هذه أعمال عظيمة الفضل، فأنها رعاية وولاية، والأهل والولد رعية، وفضل الرعاية عظيم .

خطر الزنا : (١)

لقد حرمت الشرائع السماوية جميعها الزنا وجاء الإسلام بتأكيد هذا التحريم، فهو من أكبر الكبائر، وأصل المفساد، لما له من أثر خطير ومدمر يقضى على البناء الأسرى ويشتته، يميت المروءة، ويفقد الحس، ويقضى على الحياء، يقتل في الأب عاطفة الأبوة، ويفقد في الأم عاطفة الأمومة، ويشرد الأطفال الأبرياء. ففي تحريم الإسلام للزنا حكمة تتجلى في حماية الطفل والرحمة به من أن يذل أو يحتقر أو يعير بأمه، وبضياع نسبه.

إن ولد الزنا يكون أداة هدم وفساد في المجتمع، لأنه ينشأ وفيه شذوذ ويجعله لا يألف الناس ، ولا يألفه الناس فيكون مصدر أذى

مستمر، تفك به عرى الجماعة، وذلك لأن الأولاد إنما تتربى فيهم العواطف الجماعية بتربيتهم بين أبويهم وأخوتهم، إذ أن الغرائز تنمو مهذبة بحنان الأبوين، فالأبوين يعلمان أولادهما العلاقات الإنسانية ويربيان فيهم النزوع الاجتماعى.

إن تربية الأولاد عمل إنسانى جليل يحتاج من المربي إلى الصبر والبذل والعطاء ومغالبة النفس وترك الأهواء والشهوات، ولا يقوم بمثل هذه المهمة إلا زوجان عفيفان أما غير العفيفان، فلا يمكن أن يكون لهما أولاد أسوياء.

ولا يخفى علينا أن تحريم الإسلام للزنا - حفظا للأنساب من الضياع والاختلاط وصيانة للأعراض من أن تنتهك، ومنعا من الوقوع فى شرك الفقر والفاقة، ومنعا لانتشار الأمراض الفتاكة، كالسيடன் - والهريس - والايذز وهو آخر وأخطر الأمراض التى ظهرت على وجه الأرض. ولقد ثبت علميا انتشار هذه الأمراض وانتقالها عن طريق الزنا والعلاقات غيرالسوية التى حرمتها كل الشرائع السماوية.

مع هذه المقارنة الخفيفة بين فوائد النكاح وعظمته فى حفظ الإنسان وكيانه ونسبه واستقراره الأبدى، وبين خطر الزنا على الإنسان وكرامته وعلى المجتمع الإنسانى ككل لأن الفرد خلية الأسرة والأسرة خلية المجتمع، والمجتمعات تشكل الدول، فإذا فسدت الخلية وتفسى الفساد فسدت الأسرة وبالتالي تفسد المجتمعات، وهذا هو الواقع فى أيامنا هذه .

أريد أن أوضح عظمة الإسلام فى رعايته للقطاع نتيجة حركة الزنا. نعم لقد جعل الإسلام عقوبة للزنا رادعة ، إلا أنه من رحمته

أنه لم يضيع ولد الزنا لأنه ثمرة خطيئة، بل هو نفس محترمة لم تجن من دنياها شيئاً ولهذا يؤكد لنا الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن عبد الله بن بريدة^(١) عن أبيه قال: جاءت القامدية فقالت يا رسول الله أنى قد زنت فطهرنى، وأنه ردها فلما كان الغد قالت يا رسول الله لم تردنى لعلك تردنى كما رددت ما عزا فالوالله أنى لحبلى، قال: أما لا فاذهبى حتى تلدى فلما ولدت أنته بالصبي فى خرقة قالت: هذا قد ولدته، قال: فاذهبى فأرضعيه حتى تفضليه، فلما فطمته أنته بالصبي فى يده كسرة خبز، فقالت: هذا يا نبى الله قد فطمته وقد أكل الطعام فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها فنضخ الدم على وجه خالد فسبها فسمع النبى صلى الله عليه وسلم سبه أياها، فقال: مهلاً يا خالد فوالذى نفسى بيده لقد تابت توبه لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت^(٢).

فهذا الحديث دليل على عظمة الإسلام وحرصه على حياة الطفل وهو جنين فى بطن أمه حتى لو كان من ولد من الزنا، فحرم تطبيق الحد على المرأة الحامل من الزنا حتى تضع حملها رحمة بالجنين وأى رحمة هذه وهى مستمدة من رحمن السموات

(١) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمى أبو مهمل المروزى قاضى مرو أخو سليمان وكانوا توامين، روى عن أبيه وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمر وابن مسعود، ولد سنة ١٥هـ وتوفى سنة ١١٥هـ (التهذيب ١٢٧/٥).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ٢٠٢/١١ .

والأرض، وأيضا منع تطبيق الحد حتى ترضع طفلها ثم تفضلها حتى يأخذ حقه في تكوينه الطبيعي كإنسان له كرامة خالقه، ثم دفع الطفل إلى أحد المسلمين كي يتولى رعايته وتربيته وسط المجتمع الإسلامى.

حماية الإسلام لمجهولى النسب :

عمل الإسلام على حماية مجهولى النسب فى المجتمع، ولم يجعل جهالة النسب مما يعيب الشخص نفسه، لأن كل نفس محاسبة بفعلها، ومع هذا فقد جعل المجال فسيحا للإقرار ببنوة من يعتقد الشخص أنه أبنه من مجهول النسب مادام يولد له مثله، ودون الحاجة إلى استناد المقر إلى عقد الزواج، طالما لم يذكر فى إقراره أنه جاء به عن طريق الزنا (١) .

رضاعة اللقيط وحضانه

من محاسن التشريع الإسلامى أن تكفل بالعناية باللقيط وأولى هذه العناية رضاعة اللقيط، فجعل رضاعته من بيت المال ويؤيد ذلك ما رواه الزهرى عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر إذا أتى باللقيط فرض له ما يصلحه رزقا يأخذه وليه كل شهر ويوصى به خيرا ويجعل رضاعه فى بيت المال ونفقته (٢) .

أما عن الحضانه فقد ترك الإسلام الحرية لمن أراد أن يقوم بحضانه وهو من أهل الحضانه فله ما يشاء لأن حضانه اللقيط فرض

(١) الوجيز لأحكام الأسرة فى الإسلام للدكتور محمد سلام مذكور،

(٢) انظر نصب الراية للزيلعى ٤٦٦/٢ .

كفاية، يقوم بها البعض دون البعض ولو شاء جعل ملتقطه حضائته على بيت المال فليرفع الأمر إلى الحاكم لينظر بشأنه.

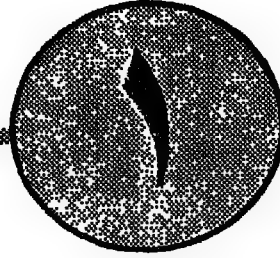
نفقة اللقيط :

اللقيط غالبا ليس له أهل يقيمون عليه بالنفقة فمن رحمة الإسلام به أنه أولى نفقته على بيت المال يؤيد ذلك ما رواه البخارى (١) قال أبو جميلة «وجدت منبوزا فلما رأى عمر قال: عسى الغوير أبوسا، كأنه يتهمنى. قال عريفى: أنه رجل صالح، قال: كذاك اذهب وعلينا نفقته» .

من مؤ هذا الأثر نفهم أن عمر بن الخطاب أمر بالنفقة على اللقيط من بيت المال إلى أن يكبر وينصلح حاله ويتعلم صنعة يحيا بها، فإن لم يكن هناك بيت للمال كما فى عصرنا الحاضر فهناك بفضل الله مؤسسات تولى الأطفال أمثال هؤلاء. فهى أيضا أسست فى السنوات الأخيرة على أحدث وسائل الحياة «تسمى قرى الأطفال» تقوم برعاية الأطفال وتربيتهم وتعليمهم على نفقة الدولة - تبع وزارة الشؤون الاجتماعية - حتى يكبر ويخرج للحياة إنسانا كريما.

* * *

(١) صحيح البخارى ٢/٢٢١، ط. الشعب .



- * تعريف القبط .
- * حكم التقاطه .
- * أدلة مشروعية التقاط القبط .

تعريف اللقيط :

اللقيط في اللغة (١) : من فعيل بمعنى مفعول والتقطت الشيء جمعته ولقطت العلم من الكتب لقطا أخذته من هذا الكتاب ومن هذا الكتاب وقد غلب اللقيط على الولد المنبوذ . واللقاطة بالضم ما التقطت من مال ضائع .

وأما في العرف (٢) : هو اسم للطفل المفقود وهو الملقى أو الطفل المأخوذ والمرفوع عادة فكان تسميته لقيطا باسم العاقبة لأنه يلتقط عادة أي يؤخذ ويرفع وتسمية الشيء باسم عاقبته أمر شائع في اللغة قال سبحانه وتعالى «أنى أرانى أعير خمرا» (٣) وقال سبحانه «أنك ميت وأنهم ميتون» (٤) سعى العنب خمرا . والحى الذى يحتمل الموت ميتا باسم العاقبة ، كذا هذا .

وأما في إصطلاح الفقهاء :

فقد عرفه الحنفية (٥) بأنه اسم لحى مولود طرحه أهله خوفا من الفقر أو فرارا من تهمة الزنا . ويفهم من هذا التعريف أن اللقيط طفل حديث الولادة أو أنه صغير غير مميز ، أما الصبى المميز والمجنون وإن كان بالغا فقد صرح الشافعية بجواز التقاطهما لحاجتهما إلى الحفظ والرعاية (٦) .

(١) انظر المصباح المنير ٩٥/٢ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٩٧/٦ .

(٣) يوسف : ٢٦ .

(٤) الزمر : ٢٠ .

(٥) المبسوط للرخس ٢٠٩/٢ .

(٦) نهاية المحتاج ٤٤٥/٥ .

وعلى هذا لا يدخل البالغ العاقل في مفهوم اللقيط عادة لعدم حاجته إلى الحفظ والرعاية .

وعرف المالكية (١) : هو طفل جانع لا كافل له .

وفي الفواكه (٢) : صغير آدمى لم يعلم أبواه ولا رقه .

وعند الشافعية (٣) : هو كل طفل ضائع لا كافل له يسمى لقيطاً وملقوفاً ، باعتبار أنه يلقط ومنبوذ باعتبار أنه نبذ أي ألقى في الطريق ونحوه .

وعرفه الحنابلة في المغنى (٤) : بأنه الطفل المنبوذ .

وفي كشف القناع (٥) : اللقيط طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبذ أو ضل إلى من مميز .

ويلاحظ على تعريف الحنفية اقتصارهم على المولود خوفاً من الفقر أو فراراً من الزنا ، وهذا وإن كان هو الغالب في اللقيط إلا أنه يمكن أن يكون مفقوداً أو منبوذاً من أهله ، ولهذا قال المالكية في تعريف اللقيط أنه طفل جانع لا كافل له . ولكن ما قالوه ليس هو الغالب في أمر اللقيط ، وإنما لو دققنا في تعريفات الفقهاء نجد أن الشافعية والحنفية هم أقرب إلى تحقيق معنى اللقيط . أما تعريف الحنابلة فقد اقتصر على النبذ فقط فهو تعريف محدد .

(١) مواهب الجليل ٨٠/٦ .

(٢) الفواكه الدواني ٢٤٠/٢ .

(٣) قليوبي وعبيد ١٢٢/٢ . حاشية الباجوري ٦١/٢ .

(٤) المغنى ٧٤٧/٥ .

(٥) كشف القناع ٢٢٦/٤ .

أما أن السن الذي يعتبر الطفل فيه لقيطا فلا خلاف بين الفقهاء في أن الطفل من حين ولادته - المولود - يكون لقيطا ، ألا أنهم أمدوا المدة التي يعتبر فيها الطفل لقيطا إلى أربع أو خمس سنوات كما ذهب المالكية. وإلى من التمييز كما ذهب الشافعية والحنابلة. وبعض الحنابلة أمدوا إلى مرحلة البلوغ (١) .

حكم التقاطه :

اللقيط نفس محترمة في الشرع الإسلامي تستحق الحفظ والرعاية، وعلى هذا الأساس كان التقاطه أمرا مطلوباً في الإسلام لأن فيه إنقاذ نفس محترمة من الهلاك أو الضياع فيكون فيه معنى الإحياء لها، والله تعالى يقول «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا» (٢) .

وقد اتفق الفقهاء (٢) على أن التقاطه يكون فرضاً إن علم أنه يهلك إن لم يأخذه بأن كان في مفازة أو بئر أو مسبعة دفعا للهلاك عنه.

أما إن لم يخف عليه من الهلاك فإن التقاطه يكون مستحباً عند الحنفية (٤) وفرضا كفايياً إذ قام به واحد سقط عن الباقيين وذلك عند الشافعية والحنابلة (٥) .

(١) انظر شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ١١٧/٧ .

(٢) المائدة : ٢٢ .

(٣) انظر الاختيار ٢٩/٢ ، بداية المجتهد ٢٠٩/٢ ، المغنى ٧٤٧/٥ .

قليوبى وعميرة ١٢٢/٢ .

(٤) بدائع الصنائع ١٩٨/٦ .

(٥) مغنى المحتاج ٤١٨/٢ ، المغنى ٧٤٧/٥ .

وقد استدلل الانتهاء : بما روى أن رجلا أتى عليا بلقيط فقال
(هو حر ولأن أكون وليت من أمره مثل الذي وليت أنت كان أحب
إلى من كذا وكذا) وعد جملا من أعمال الخير .

فقد رغب في الالتقاط وبالع في الترغيب فيه حيث فضله على
جملة من أعمال الخير على المبالغة في الندب إليه ، ولأنه نفس لا
حافظ لها بل هي في مضیعة فكان التقاطها إحياء لها معنى .

أدلة مشروعية التقاط اللقيط :

الأدلة القرآنية : وهي ليست خاصة باللقيط وإنما هي لتبیز
عظمة الله عز وجل في تكريم الإنسان، وبما أن اللقيط نفس
محترمة أمرت الشريعة الإسلامية بالحفاظ عليها فهنا يجب أن تظهر
عظمة الإنسان عند خالقه سبحانه :

أولاً : قوله تعالى : «ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر
والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير من خلقنا
تفضيلاً» (١) .

يقول الفخر الرازى في تفسير هذه الآية (٢) : أعلم أن الإنسان
جوهر مركب من النفس ، والبدن ، فالنفس الإنسانية أشرف النفوس

(١) الاسراء : (٧٠) .

(٢) مفاتيح الغيب ١٠ / ١٢٩ ، والفخر الرازى : هو محمد بن عمر بن
الحسين ابن الحسن بن على . التيمى، البكرى، القرشى، الطبرمستانى المنشأ
الرازى المولود، الشافعى المذهب، الأصولى، المفسر، ولد سنة ٤٤٤هـ وتوفى سنة
٦٠٤هـ، والده أحد أئمة الإسلام ، وللرازى مؤلفات كثيرة. (المدخل لمفاتيح
الغيب ط. دار الفد العربى).

الموجودة فى العالم السفلى ، وبدنه أشرف الأجسام الموجودة فى العالم السفلى. ثم إن النفس الإنسانية مختصة بقوة أخرى وهى القوة العاقلة المدركة لحقائق الأشياء كما هى ، وهى التى يتجلى فيها نور معرفة الله تعالى ويشرق فيها ضو كبريائه وهو الذى يطلع على أسرار عالم الخلق والأمر ويحيط بأقسام مخلوقات الله من الأرواح والأجسام كما هى ، وهذه القوة من تلقيح الجواهر القدسية والأرواح المجردة الالهية .

وإذا كان الأمر كذلك فإن النفس الإنسانية أشرف النفوس الموجودة فى هذا العالم .

ومن ناحية البدن فإن البدن الإنسانى أشرف أجسام هذا العالم لتفسير ابن عباس قال : كل شئ يأكل بفيه إلا ابن آدم فإنه يأكل بيديه .

وكرمه أيضا بحسن الصورة لقوله سبحانه وتعالى «وصوركم فأحسن صوركم» .

ومن تكريمه سبحانه وتعالى أنه أتاه الله الخط ، ولهذا تفضيلة قال سبحانه وتعالى «أقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم» مما جعله كثير العلم قوى الفضائل والمعارف .

وقال بعض العلماء ، هذا التكريم معناه أنه تعالى خلق آدم بيده وخلق غيره بطريق كن فيكون ، ومن كان مخلوقا بيد الله كانت العناية به أتم وأكمل ، وكان أكرم وأكمل .

ومن المداخل : «وحملناهم فى البر والبحر» قال ابن عباس فى البر على الخيل والبغال وفى البحر على السفن .

ومن المدائح : قوله تعالى «ورزقناهم من الطيبات» وذلك لأن الأغذية إما حيوانية وإما نباتية ، وكلا القسمين إنما يتغذى الإنسان منه بألطف أنواعها وأشرف أقسامها بعد التنقية التامة والطبخ الكامل والنضج البالغ ، وذلك مما لا يحصل إلا للإنسان .

«وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا» أى على البهائم والدواب والوحش والطيور ، والثواب والجزاء والحفظ والتمييز (١) .

ثانيا : الآية الكريمة التى تدل على إحياء النفس والحفاظ عليها واللقيط نفس محترمة نحن مأمورون بإحيائها والإبقاء عليها خوفا من الضياع قوله سبحانه وتعالى : «ومن أحيائها فكأنما أحيوا الناس جميعا» . عن ابن عباس (٢) قال : ومن أحيائها واستنقذها من هلكة فكأنما أحيوا الناس جميعا عند المستنقذ (٣) .

ثالثا : الآية الكريمة التى تدل على الأمر بالتعاون بين المؤمنين على البر والخير والعمل الصالح والتقاط اللقيط من أعمال البر التى أمرنا بها نحن أهل الخير والأمان قال عز اسمه «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان» (٤) جاء فى تفسير القرطبي (٥) : هو أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر

(١) انظر تفسير القرطبي ٢٩٢/١٠ ، ٢٩٤ .

(٢) ابن عباس : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب . ولد قبل الهجرة بثلاث . كان من كبار فقهاء الصحابة . اشتهر بالفتوى والتفسير وقد دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفقهه فى الدين . توفى فى الطائف سنة ٦٨هـ (الاصابة ٢٢٠/٢ ط. أولى)

(٣) تفسير القرطبي ١٤٦/٦ .

(٤) البائدة : ٢ .

(٥) تفسير القرطبي ٤٧/٦ .

والتقوى ، أى ليعن بعضكم بعضا ، وتحاثوا على أمر الله تعالى وأعملوا به ، وانتهوا عما نهى الله عنه وامتنعوا منه .-

والعرف فى دلالة هذين اللفظين أن البر يتناول الواجب والمندوب إليه ، والتقوى رعاية الواجب ، فإن جعل أحدهما بدل الآخر فيتجاوز. وقال الماوردى (١) : ندب الله سبحانه إلى التعاون بالبر وقرنه بالتقوى له ، لأن فى التقوى رضا لله تعالى ، وفى البر رضا الناس ، ومن جمع بين رضا الله تعالى ورضا الناس فقد تمت سعادته وعبت نعمته .

من خلال شرح هذه الآية الكريمة نجد أن فى التقاط اللقيط ورعايته وعنايته من أنواع البر التى أمر الله تعالى بها وفيها رضا الناس حيث ينشأ هذا اللقيط وسط مجتمع محاط بالحب والخير بعيدا عن الهلكة والضياع .

من السنة :

الأدلة النبوية :

١ - ما رواه البخاري (٢) عن أبى هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «جعل الله الرحمة مائة جزء فأمسك

(١) الماوردى : أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى البصرى الشافعية المعروف بالماوردى من وجوه فقهاء الشافعين السبعة وكبارهم . كان حافظا للمذهب وله كتاب الحاوى الكبير وهو مخطوط فى ٢٤ مجلد ، تولى القضاء فى بلدان كثيرة، ثم استوطن بغداد ، من كتبه الأحكام السلطانية ، ودلائل النبوة وغيرها كثير، توفى سنة ٤٥٠هـ وعمره ٨٦ سنة (ميزان الاعتدال ١٥٥/٢ ، وفيات الأعيان ٤٤٤/٢).

(٢) صحيح البخارى ٩/٨ ط. الشعب .

عنده تسعة وتسعين جزء وأنزل في الأرض جزءا واحدا فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه» يبين لنا الرسول صلى الله عليه وسلم عظمة الله سبحانه في رحمته لخلقه فإذا كان هذا في الحيوان ففي الإنسان أولى، واللقيط وهو الطفل المطروح أرضا لا يستشعر شيئا من الدنيا وهو الإنسان الكريم، فأولى بنا أن نلتقطه ونرحمه من هلاكه وضياعه.

٢ - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «عندما سألوه بعد ما ذكر كيف أن الله غفر للرجل الذي سقى الكلب العطشان يا رسول الله وأن لنا في البهائم أجرا؟ فقال : نعم في كل ذى كبد رطبة أجر» (١) وضح لنا صلى الله عليه وسلم أن الله عز وجل قد غفر لرجل سقى كلبا عطشانا فغفر الله له ودخل الجنة حتى أنه لنا الثواب في كل نفس إذا أحييناها من الضياع من الأنعام أو الحيوانات فما بال الإنسان الذي كرمه ونعمه فالأولى الحفاظ عليه والتقاطه ورعايته والعناية به.

٣ - وعن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: خرج سليمان يستسقى فرأى نملة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها إلى السماء تقول «اللهم إنا خلق من خلقك ليس بنا غنى عن سقياك» فقال: أرجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم» (٢) . فإذا كان هذا هو شأن نملة في مملكة الرحمن واستجاب لها ربها ورجع سليمان النبي وجنوده بدعوة هذه النملة فما بال إنسان ضعيف

(١) التاج ١٩/٥ كتاب البر والأخلاق .

(٢) رواه الحاكم ٢٢٥/١ وقال صحيح على شرط الشيخين .

القوة والإرادة لا حيله له ألقى فى مكان ما ألا يجب أن نلتقطه وأن يرفع الله بهذا العمل درجات وقد قال عز من قائل «ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره» (١) .

٤ - ما رواه مسلم (٢) عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن امرأة من بنى إسرائيل دخلت النار فى هرة حبستها فلم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض» أى رحمة هذه التى أمر بها الرحمن جل وعلا حتى أن الحيوان الذى له روح وجسد كالإنسان تماما أن يعامل معاملة الإنسان بل أشد، فاللقيط أولى بالنعاية والرأفة والرحمة وأن ينظر إليه بعين الاعتبار فإذا كانت هذه الهرة ماتت من هلاك إنسان لها فالإنسان إذا ترك انسانا للهلكة وببيده أن يدفع عنه هذه الهلكة ولم يدفعها فقد أثم إثما كبيرا وهو فى النار ولا حول ولا قوة إلا بالله الا ما رحم ربي .

ثالثا : الآثار من الصحابة :

١ - ما روى عن سنين أبى جميلة من بنى سليم أنه وجد منبوذا فى زمان عمر بن الخطاب فقال: فجئت به إلى عمر بن الخطاب، فقال : ما حملك على أخذ هذه النسمة فقال: وجدتتها ضائعة فأخذتها فقال له عريفة(*) : يا أمير المؤمنين أنه رجل

(١) الزلزلة : ٨

(٢) صحيح مسلم ٢١/٢ ط. الشعب .

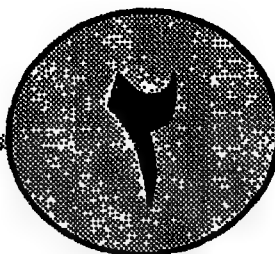
(*) العريف : هو رئيس القوم ، وسنين صحابى صغير له فى البخارى حديث واحد ورجل صالح: شهادة من العريف لسنين ، وقد أدرك النبى صلى الله عليه وسلم وشهد عام الفتح وروى عنه الزهرى وزيد بن أسلم (المقنى ٧٤٧/٥).

صالح، فقال عمر: أكذاك ؟ قال : نعم . فقال عمر بن الخطاب :
اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته» (١) .

وفى هذا الأثر معانى كثيرة وأحكام : أولها : أنه يجب التقاط
اللقيط من مكانه وعدم تركه للهلكة . ثانيها : أن يدفع به إلى
الحاكم أو القاضى ليحكم فى شأنه . ثالثها : أن يضعه الحاكم أو
القاضى تحت يد أمينة للقيام على شئونه . رابعها : أن ينفق عليه من
بيت المال . خامسها : أن اللقيط يكون حرا ولا يسترق.

٢ - ما روى أن رجلا أتى عليا بلقيط فقال (هو حر ولأن
أكون وليت من أمره مثل الذى وليت أنت كان أحب إلى من كنا
وكنا) وعد جملا من أعمال الخير .

من فهم هذا الأثر أن العناية باللقيط والإهتمام به له من الفضائل
ما لا يحصى ولا يعد وأن التقاطه شئ مرغوب فيه ولاقطه له
المنزلة الحميدة عند الله عز وجل.



- * الإشهاد على الالتقاط .
- * شروط الملتقط .
- * ما يشترط في اللقيط .

الإشهاد على الالتقاط :

يجب الإشهاد على اللقيط وإن كان الالقط ظاهر العدالة، خوفاً من أن يسترقه ولحفظ حرته ونسبه، ويجب الإشهاد أيضاً على ما معه لئلا يملكه، فلو ترك الإشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ وجاز نزعه منه ، وعلى هذا جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية ، والوجهة الصحيحة للحنابلة (١) . ويكون الإشهاد برجلين مستورين لأنه يعسر على الإشهاد إقامة عدلين ظاهراً وباطناً . فإذا ترك الإشهاد لم يثبت للملتقط على اللقيط ولاية الحضانة . وينزعه الحاكم وجوباً إلا إذا صار أهلاً للالتقاط بأن تاب وأشهد لم يعارض أحد لأن ذلك بمنزلة التمسك الجديد، ومحل وجوب الإشهاد على لاقط بنفسه فإذا ترك الإشهاد بعد وجوبه كان فاسقاً كما صرح بذلك السبكي .

أما من سلمه الحاكم له فلا يجب الإشهاد عليه بل هو مستحب كما قاله الماوردي وغيره (٢) أما قول الحنفية (٣) : فإنه لا يجب الإشهاد عند أخذ اللقيط ، لأنه أمانة فهو كالاستيداع أو اللقطة وهو القول الثاني للشافعية (٤) والوجهة الثانية للحنابلة (٥) وهو قول ابن عبد السلام من فقهاء المالكية (٦) .

(١) انظر حاشية المصطفى ١٢٦/٤ ، مغنى المحتاج ٤١٨/٢ ، المغنى لابن قدامة ٧٥٦/٥ .

(٢) انظر حاشية الباجوري ٦٢٠٦١/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٧٨/٤ .

(٤) مغنى المحتاج ٤١٨/٢ ، قليوبي وعميرة ١٢٤/٢ .

(٥) المغنى ٧٥٦/٥ .

(٦) شرح منح الجليل ١٢٢/٤ .

ونرى أن الراجح من أقوال الفقهاء هو وجوب الاشهاد على التقاط اللقيط إن امكن وبالأخص لو وجده الاقط في مدينة أو عمران يحتشد فيه الناس، عسى أن يكون اللقيط قد خطف من أهله وألقى به بعيدا، ولئلا يتهم الاقط بخطفه، وهذا لمصلحة الطرفين ودورا للمفاسد .

شروط الملتقط :

يشترط في الملتقط جملة شروط إذا تحققت فيه أقر اللقيط في يده ، وإذا انتفت كلها أو بعضها نزع اللقيط من يده وسلم إلى غيره ليقوم بحفظه ورعايته .

اتفق جمهور الفقهاء (١) على أن التكليف أى البلوغ والعقل شرط في الملتقط فلا يصح التقاط الصبي ولا المجنون لأنها عاجزان عن حفظ اللقيط ورعايته ، فإذا التقطه أحدهما نزعه الحاكم منه وجوبا وسلمه إلى من هو أهل لحفظه ورعايته والولاية عليه .

٢ - كما اتفقوا أيضا على أن ذكورة الملتقط ليست بشرط ، فالرجل والمرأة سواء في الالتقاط، ولا تقدم عليه كما في الحضانة، لأنها أجنبيان عن الطفل فيستويان فيه ، أما في الحضانة فإنها تقدم لقربتها المقتضية للشفقة .

أما المالكية ، فقد سوا بين الرجل والمرأة في الالتقاط ، إذا كانت المرأة بدون زوج وقت أخذها اللقيط أو كان لها زوج وأذن

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٩/٤ ، الفواكه الدواني ٢٤٣/٢ . روضة الطالبين ٤١٩/٥ ، كشاف القناع ٢٢٨/٤ .

لها بالالتقاط. وإلا فلا يجب عليها أخذ اللقيط لأنه له منعها فإذا أخذته بغير إذنه كان له رده إلى مكان مأمون يمكن أخذه منه .

واستثنى بعض المالكية من التسوية بين الرجل والمرأة المروضة إذا كان الطفل رضيعا فتقدم على الرجل .

. والأفضل هنا موافقة الزوج على الالتقاط إذا كانت المرأة الملتقطة متزوجة وذلك لمصلحة اللقيط لأنها تقسو عليه أو يطرحه إلى آخرين لا يقومون برعايته أو أن يسبب في ضرر الزوجية .

٣ - كما اشترط جمهور الفقهاء (١) أن يكون الملتقط مسلما إذا كان اللقيط محكوما بإسلامه للدار فإذا كان غير مسلم نزع منه . ويعلل الفقهاء اشتراط هذا الشرط وما يترتب عليه بأن الملتقط على اللقيط ولاية، ولا ولاية للكافر على المسلم، ولأنه لا يؤمن أن يفتنه ويعلمه الكفر ، ولا يزول هذا المحذور إلا بنزعه من يده وتسليمه إلى مسلم .

واستبدلوا من القرآن الكريم بقول سبحانه وتعالى «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا» (٢) .

جاء في تفسير ابن كثير (٣) : وقد استدلل كثير من العلماء

(١) انظر بداية المجتهد ٢/٢٠٩، المجموع شرح المذهب ١٤/٥٤٤، المغنى ٦/٥٧ .

(٢) النساء : ١٤١ .

(٣) تفسير ابن كثير ١/٥٦٧ . وهو العلامة الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي .

بهذه الآية الكريمة على أصح قولى العلماء وهو المنع من بيع العبد المسلم للكافرين لما فى صحة ابتياعه من التسليط له عليه والإذلال.
وأىضا بقوله عز اسمه «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» (١) .

وفى تفسير القرطبى (٢) : والمؤمنون والمؤمنات قلوبهم متحدة فى التواد والتحاب والتعاطف.

فبالتالى لن يأتى الخير من كافر فلا سلطان على المسلم .
ومن المعقول : أن الكافر لا يؤمن أن يفتن اللقيط ويعلمه الكفر ، بل الظاهر أنه يربيه على دينه وينشأ على ذلك كولد ، أو يطول الأمد فيسترقه ، ولهذا فليس للكافر التقاط المسلم ، وإذا التقطه لم يقر فى يده .

وقد خالف الحنفية (٣) جمهور الفقهاء وقالوا : بعدم اشتراط اسلام الملتقط وعلى هذا فالتقاط الكافر صحيح ويبقى اللقيط فى يده الى أن يعقل الأديان ، فإذا عقل الأديان نزع وجوبا ، من يده ولو كان هو الملتقط وحده .

أما إذا كان الطفل محكوما بكفروه : فللكافر والمسلم التقاطه (٤) .

(١) التوبة : ٧١ .

(٢) تفسير القرطبى ٢٠٢/٨ .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٩/٤ .

(٤) انظر بداية المجتهد ٢٠٩/٢ ، المجموع شرح المذهب ٥٤٤/١٤ .

المغنى ٥٧/٦ .

أما الكافر فلما بينهما من الموالاة لأنه على دينه ومن أهل الولاية عليه فكان أولى به لقوله تعالى : (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) (١) وفى تفسيرها كما قال القرطبي (٢) : قطع الله عز وجل - الولاية بين الكفار والمؤمنين ، فجعل المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، والكفار بعضهم أولياء بعض ، يتناصرون بدينهم ويتعاملون باعتقادهم . وعلى هذا إذا كان اللقيط محكوما بكفره كان الكافر أولى به من المسلم (٢) .

٤ - واشترط جمهور الفقهاء (٤) الحرية فى الملتقط فلا يصح الالتقاط من رقيق أو مبر أو أم ولد أو معلق عتقه بصفة أو مكاتب وإنما منع الرقيق ومن فى حكمه من الالتقاط لأسباب : أولها : أن العبد مولى عليه فلا يصح أن يكون واليا لانتفاء أهليته للحضانة . ثانيهما : أن العبد ممنوع من كفالة اللقيط لخدمة سيده لأن منافعه مستحقة لسيده فلا يصرفها فى غير نفعه إلا بأذنه لأن الالتقاط ربما أدى إلى عجزه لاشتغاله بتربية اللقيط ونفقتة عن خدمة سيده وفى ذلك اضرار بالسيد . ثالثهما : إن الحضانة تبرع والعبد ليس من أهله لأنه ليس له التبرع بماله ولا بمنافعه إلا أن يأذن له سيده فإذا التقط بغير إذن سيده أو بغير إقراره على الالتقاط بعد علمه لم يقر فى يده وينتزع منه .

(١) الأنفال : ٧٢ .

(٢) تفسير القرطبي ٨/٧٥ ط. دار الكتب .

(٣) بداية المجتهد ٢/٣٠٩ .

(٤) مواهب الجليل ٦/٨٢ ، معنى المحتاج ٢/٤١٨ ، المغنى ٥/٧٥٩ .

الأنصاف ٦/٤٢٩ .

وقيل السيد مخير في بقاءه ويلزمه حضائته ونفقتة كأنه هو الملتقط في الأصل، وبين أن يردّه إلى موضعه بشرط أن يكون الموضع مطروقا وأن يؤمن أن غيره يأخذه .

أما إذا أذن السيد العبد أو أقره على الالتقاط فلا ينزع منه لأن السيد في هذه الحالة هو الملتقط والعبد نائبه في الأخذ والتبعية إذ يده كيده ولكن بشرط أن يكون العبد أهلا لتترك اللقيط في يده ويلزم السيد حضائته ونفقتة لأنه بإذنه كأنه هو الملتقط.

ولقد خالف الحنفية (١) هنا الشرط وقالوا أن أخذ اللقيط قرينة فلا يختص ذلك بحر ، وعدم إقرار اللقيط في يد العبد دوما لا يمنع أخذه ابتداء ، ولهذا فالعبد يصح منه الالتقاط.

هـ - أن يكون الملتقط عدلا فإذا انتقله فاسق انتزعه الحاكم من يده ، وهذا مذهب المالكية والشافعية ورواية للحنابلة (٢) وعللوا ذلك بأن حضائته اللقيط استئمان ولا أمانة لفاسق ، والسفيه كالفاسق عند الشافعية في وجوب نزع اللقيط من يده .

واستدلوا على قولهم بما روى عن مسنين أبي جميلة بن سليم أنه وجد منبونا في زمان عمر بن الخطاب فقال - فجئت به إلى عمر بن الخطاب، فقال : ما حملك على أخذ هذه النسمة فقال : وجدتُها ضائعة فأخذتها فقال له عريفه : يا أمير المؤمنين أنه رجل صالح فقال عمر : أكذلك ؟ قال : نعم . فقال عمر بن الخطاب :

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٢٦٩/٤ .

(٢) انظر بداية المجتهد ٢٠٩/٢، قليوبى وعبيدة ١٢٤/٢، الانصاف

أذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته (١) .

ويدل الأثر على أنه ليس للفاسق الالتقاط فلو التقط لقيطاً انتزع من يده وهنا ما أقره سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه حين زكى العريف - رئيس القوم - سنين أبى جميلة على صلاحه - أى عدم اتهمه .

وذلك لأن الفاسق لا يؤمن أن يسترق اللقيط وإن يسى تربيته لأنه ليس من أهل الأمانة والتربية .

وقد خالف الحنفية (٢) وقالوا : التقاط الفاسق صحيح ويقر اللقيط بيده إلا أنهم قالوا : إذا كان الملتقط فاسقاً يخشى منه الفجور باللقيط فينتزع منه قبيل حد الاشتباه .

وهى رواية للحنابلة (٣) وقد اشترطوا أن يقيم الفاسق باللقيط، فإذا أقام كان أحق به ، فإذا أراد السفر به منع .

وإذا دققنا النظر فى آراء الفقهاء نجد أن رأى الحنفية أقرب إلى الصواب وخصوصاً أن العدة ليست متوفرة فى كثير من البشر أو المسلمين وخصوصاً فى أيامنا هذه فإذا اشترطناها فمعناها إننا منحكم على اللقيط بالهلكة فاللقيط متى وجد يؤخذ ويربى فإذا تثبت فسق ملتقطه فإنه يؤخذ منه خشية الضياع . ونحن نرى فى عصرنا هذا وفى بلدنا أن هناك مؤسسات تربي اللقطاء وتقوم على رعايتهم

(١) سنن البيهقي ٢٠٢/٦ ، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ٢١٢/٢ .

ط صبيح .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٦٩/٤ ، ٤٧٠ .

(٣) المغنى ٧٥٦/٥ .

وحسن تدبير أمورهم فلا نخشى من هذا وعلينا نحن أهل العلم والتقوى أن نتوجه إلى هذه المؤسسات ونقدم الإرشاد ما استطعنا .

ما حكم مستور الحال في الالتقاط (١) ؟

مستور الحال هو الذى لم تعرف عدائته باطنا ولم تعرف منه حقيقة العدالة ولا الخيانة . فإذا التقط اللقيط وهو مستور الحال لم تعرف منه حقيقة العدالة ولا الخيانة أقر اللقيط فى يديه لأن حكمه حكم العدل فى لقطة المال والولاية فى النكاح والشهادة فيه . وفى أكثر الأحكام . ولأن الأصل فى المسلم العدالة .

ولذلك قال عمر رضى الله عنه «المسلمون عدول بعضهم على بعض» .

وقد أضاف الشافعية وقالوا : يوكل القاضى من يراقب من لم يختبر حاله سرا بحيث لا يعلم لئلا يتأذى ، فإذا وثق به صار كملوم العدالة ، فلا ينزع منه ولا يراقب .

فإذا أراد السفر بلقطته ففيه وجهان عند الحنابلة (٢) .

أما : لا يقر فى يديه . وهو مذهب الشافعى . لأنه لم يتحقق أمانته لم تؤمن الخيانة منه .

والثانى : يقر فى يديه . لأنه يقر فى يديه فى الحضر من غير مشرف يضم إليه ، فأشبه العدل ، ولأن الظاهر الستر والصيانة ،

(١) انظر المغنى ٧٥٧/٥ ، ٧٥٨ .

(٢) المغنى ٧٥٧/٥ ، ٧٥٨ ، قليوبى وعميرة ١٢٤/٣ .

فأما من عرفت عدالته وظهرت أمانته فيقر اللقيط في يده في سفره وحضره. لأنه مأمون عليه إذا كان سفره لغير النقلة.

٦ - واشتروط جمهور الفقهاء (١) في الملتقط أن يكون رشيدا، فلو كان سفيها مبذرا لماله لم يصح التقاطه وينزع اللقيط منه.

وعلتهم أن السفيه لا ولاية على نفسه في الأموال فأولى أن لا يكون وليا على غيره ، ولأن السفيه غير مؤتمن شرعا فلا يؤمن أن يضيع اللقيط كما أضاع ماله وعلى هذا فلا حق له في الحضانة لأنها ولاية وهو ليس من أهلها.

ولم يشترط الحنفية (٢) الرشد للملتقط فالمحجور عليه بالسفه يصح التقاطه ، وتبعه في ذلك فريق من الحنابلة فقالوا : بإقراره في يد السفيه لأنه أهل للأمانة والتربية .

٧ - واشتروط الشافعية (٣) والحنابلة (٤) الأمانة في الملتقط :

وجملة ذلك : أن الملتقط إن كان أمينا أقر في يده لأن عمر رضى الله تعالى عنه أقر اللقيط في يد أبي جميلة حين قال له عريفه « أنه رجل صالح » ولأنه سبق إليه فكان أولى به لقول النبي صلى الله عليه وسلم «من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به» (٥).

(١) انظر الفواكه الدواني ٢/٢٤٢ ، الأنصاف ٦/٤٤٠ ، قليوبي وعميرة ١٢٤/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٢٦٩ .

(٣) المجموع ١٤/٤٤٦ .

(٤) المغنى ٥/٧٥٦ .

(٥) سنن أبي داود ٤/٢٦٤ .

فإن كان سفر الأمين باللقيط إلى مكان يقيم به . نظرنا فإن كان التقطه من الحضر فأراد النقل به إلى البادية لم يقر في يده لوجهين (١) .

أحدهما : أن مقامه في الحضر أصلح له في دينه ودنياء وأرفه له .

والثاني : أنه إذا وجد في الحضر فالظاهر أنه ولد فيه . فبقاؤه فيه أرجى لكشف نسبه وظهور اهله . واعترافهم به . فإن أراد النقلة به إلى بلد آخر عن الحضر ففيه وجهان :

أحدهما : لا يقر في يده . لأن بقاءه في بلده أرجى لكشف نسبه . فلم يقر في يد المنتقل عنه قياسا على المنتقل به إلى البادية .

والثاني : يقر في يده لأن ولايته ثابتة ، والبلد الثاني كالأول في الرفاهية فيقر في يده . كما لو انتقل أحد جانبي البلد إلى الجانب الآخر ، وفارق المنتقل به إلى البادية . لأنه يضر به بتفويت الرفاهية عليه . وإن التقطه من البادية فله نقله إلى الحضر لأنه ينقله من أرض البؤس والشقاء إلى الرفاهية والدعة والدين ، وإن قام به في حلة يستوطنها فله ذلك ، وإن كان ينتقل به إلى المواضع . احتمال أن يقر في يده . لأن الظاهر أنه ابن بدويين . وإقراره في يدي ملتقطه أرجى لكشف نسبه ، ويحتمل أن يؤخذ منه فيدفع إلى صاحب قرية لأنه أرفه له وأخف عليه وكل موضع قلنا ينزع من ملتقطه . فإنما يكون ذلك إذا وجد من يدفعه إليه . ممن هو أولى به . فإن لم يوجد من يقوم به أقر في يدي ملتقطه . لأن إقراره في

يديه مع قصوره أولى من إهلاكه ، وإن لم يوجد إلا مثل ملتقطه فملتقطه أولى به . إذ لافائدة فى نزعه من يده ودفعه إلى مثله .

٨ - واشترط الحنفية (١) غنى الملتقط فلا يقر اللقيط بيد الفقير ، ينزع منه وهو قول لشاذلى (٢) .

وذلك لأن الفقير مشغول بالكسب ، ولا يقدر على حضارة اللقيط من حيث ضعف الإمكانيات اللازمة لحياة الطفل كالمسكن الصحى الذى تتوفر فيه وسائل التهوية وأسباب الوقاية والنظافة وعلى هذا لا يقر اللقيط بيد الفقير أما جمهور الفقهاء (٣) فلم يشترطوا غنى الملتقط فيقر اللقيط بيد الفقير . وعللوا ذلك بأن نفقة اللقيط ليست لازمة على الملتقط وإنما نفقته من بيت المال وذلك لقول سيدنا عمر لسنين أبى جميلة «وعلينا نفقته» يعنى بيت المال . وعلى هذا يقر بيد الفقير .

٩ - وقد اشترط الشافعية (٤) فى الملتقط الخلو من الأمراض المنفردة عادة : كالبرص والجزام وذلك إذا كان يتعهد اللقيط بنفسه ، ومحل ذلك إذا خلا اللقيط من البرص وغيره وإلا فلا يعتبر خلو اللدقظ عنه .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٧١/٤ .

(٢) روضة الطالبين ٤١٩/٥ .

(٣) انظر بداية المجتهد ٢١٠/٢ ، المجموع ٥٤٥/١٤ ، المغنى ٧٥١/٥ .

٧٥٢ .

(٤) انظر مغنى المحتاج ٤١٩/٢ .

ما يشترط في اللقيط :

أولاً : اتفق الفقهاء (١) على أن اللقيط هو ما كان طفلاً صغيراً لا قدرة له على القيام بمصالح نفسه ذكراً كان أو أنثى . وبذلك فإن البالغ لا يكون لقيطاً . واختلفوا في حد الصغر للقيط على أقوال :
فالحنفية (٢) قصروا اللقيط على من كان مولوداً حديثاً أو قريب عهد بالولادة وقد طرحه أهله خوفاً من الفقر أو فراراً من تهمة الزنا .

والمالكية (٣) : قالوا أن اللقيط هو ما وصل إلى دون سن التمييز . وقد أشار إلى هذا القول بعض الشافعية (٤) .

أما الشافعية والحنابلة (٥) قالوا بأن اللقيط هو ما وصل إلى سن التمييز .

وعلى ذلك نجد أن اللقيط عند الحنفية هو من كان حديث عهد بالولادة ، وأما عند جمهور الفقهاء : فهو يشمل حديث الولادة وغيره حتى سن البلوغ ، فإذا بلغ فليس بلقيط .

(١) انظر تحفة الفقهاء ٦٠٢/٢ ، حاشية الدسوقي ١٢٤/٤ ، مغنى المحتاج ٤١٨/٢ ، الأنصاف ٤٢٢/٦ .

(٢) المبسوط ٢٠٩/١٠ .

(٣) حاشية الطدوى ١٢٠/٧ .

(٤) مغنى المحتاج ٤١٨/٢ .

(٥) نهاية المحتاج ٤٤٤/٥ ، كشف القناع ٢٢٦/٤ .

ثانيا : أن يكون منبوذا وهو قول الحنفية (١) أما جمهور الفقهاء (٢) فقد أضافوا إلى المنبوذ أيضا من ضل من أهله .

والمنبوذ يعرف بتقرينة الحال كأن يكون ملقى على قارعة الطريق أو على باب مسجد وغالبا ما يكون نبذه خوفا من عار أو عجزا عن مؤنته ، أما من ضل من أهله فحفظه من الضلال داخل فى وظيفة القاضى - أو المسئول ولا يعد تقيطا عند الحنفية لأنه من الغالب أن له أب أوجد أو وصى .

والمنبوذ يعرف بتقرينة الحال كأن يكون ملقى على قارعة الطريق أو على باب مسجد وغالبا ما يكون نبذه خوفا من عار أو عجزا عن مؤنته ، أما من ضل من أهله فحفظه من الضلال داخل فى وظيفة القاضى - أو المسئول ولا يعد تقيطا عند الحنفية لأنه من الغالب أن له أب أوجد أو وصى .

ثالثا : ألا يعلم له كافل : بأن لم يكن له كافل أصلا أو له كافل غير معلوم كاب أو جد عند فقد الأب أو ما يقوم مقامهما كالوصى والتقييم (٢) .

رابعا : أن يوجد بقارعة الطريق ويشمل أبواب المساجد ونحوها ولا يوجد فى حوز عادة يكون فيه فإذا أخذ منه فلا يكون تقيطا وإنما هو خطف وسرقة (٤) .

(١) المبسوط ٢٠٩/١٠

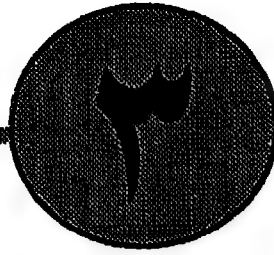
(٢) أنظر حاشية الدسوقي ١٢٤/٤ ، مفنى المحتاج ٤١٨/٢ ، كشاف

القناع ٢٢٦/٤ .

(٣) أنظر حاشية الدسوقي ١٢٤/٤ ، حاشية الباجورى ٦١/٢ ، كشاف

القناع ٢٢٦/٤ .

(٤) أنظر حاشية الدسوقي ١٢٤/٤ ، حاشية الباجورى ٦١/٢ .



- * التزاحم على الالتقاط .
- * الاختلاف في الالتقاط .
- * انتزاع اللقيط من ملتقطه .
- * رد اللقيط إلى مكانه .
- * السفر باللقيط .

التزاحم على الالتقاط :

إذا تزاحم اثنان على أخذ اللقيط وأراد كل منهما لنفسه وهما أهل للالتقاط جعله الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما، لأنه لاحق لأحدهما فيه قبل التقاطه، فيرجح الأمر إلى القاضى وعليه أن يتحرى الأصلح للقيط فيسلمه إلى من يقوم بحفظه ورعايته، فيرجح ما هو أنفع للقيط فيقدم المسلم على الكافر، لأنه أنفع للقيط حيث يعلمه أحكام الإسلام، ولأن اللقيط محكوم له بالإسلام فكان المسلم أولى، ويقدم العدل على الفاسق، والغنى على الفقير حيث كان هو الأنفع. وهذا مذهب إليه جمهور الفقهاء (١).

وان سبق واحد منهما فالتقط اللقيط فعلا ثبت الحق له ولزم منع الآخرين من مزاحمته، لأن السابق أولى بامساكه من غيره حتى لا يكون لغيره أن يأخذه منه لأنه هو الذى أحياء بالتقاطه ومن أحياء أرضاً ميتة فهي له على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأنه مباح الأخذ سبقت يد الملتقط إليه والمباح مباح . ودليل الفقهاء قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من سبق إلى ما لا يسبق إليه فهو أحق به» (٢).

ولو التقطه المتزاحمان فعلا بأن تناولا تناولا واحداً فالحكم فى هذه الحالة يختلف باختلاف الأحوال :

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٢٣١/٤، التاج والاكلیل لمختصر خليل للمواق ٨٢/٦، المجموع شرح المذهب ٥٤٧/١٤، المغنى ٧٦٠/٥.

(٢) الحديث رواه أبو داود فى سننه ٥٨/٢، نفس المراجع السابقة.

أحدهما : أن كان أحدهما ممن يقر اللقيط في يده ، والآخر ممن لا يقر في يده ، كالمسلم مع الكافر واللقيط مسلم ، سلم اللقيط إلى المسلم .

الثاني : وإن كان الاثنان لا يقر اللقيط في يد واحد منهما إما لنفسهما أو رقبهما إذا كانا غير مأنولين من سيدهما ، انتزعه القاضى منهما وسلمه إلى من يراه صالحا لرعاية اللقيط .

الثالث : وإن كان كلاهما ممن يقر اللقيط في يده لو انفرد بالالتقاط فإن الترجيح بينهما يكون على أساس ما هو الأنفع للقيط ، فيرجح القاضى المومر على المعسر ، والمسلم على غير المسلم . ولو كان اللقيط محكوما بكفره فالمسلم أحق بقطعه ، لأن ولاية المسلم أنفع للقيط لاحتمال إسلامه فيسعد به في الدنيا والآخرة وهذه قوله جمهور الفقهاء (١) .

وخالف بعض الحنابلة والشافعية كما جاء في المغنى (٢) وقالوا : هما سواء لأن للكافر ولاية على الكافر ، ويقر في يده إذا انفرد بالتقاطه فساوى المسلم في ذلك .

(١) انظر بدائع الصنائع ١٩٨/٦ ، مواهب الجليل ٨٢/٦ ، قليوبي وعميرة ١٢٤/٢ ، المغنى لابن قدامة ٧٦٠/٥ .

(٢) المغنى لابن قدامة ٧٦٠/٥ ، ابن قدامة : هو أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي شمس الدين أبو عبد الله ، ابن قدامة المقدسى الجماعلى الأصل ، ثم الدمشقى الصالحى ، حافظ الحديث من كبار الحنابلة أخذ عن ابن تيمية والنهشى ، وصنف ما يزيد عن سبعين كتابا ، مات قبل بلوغ الأربعين من مؤلفاته (المحور فى الحديث) ، (قواعد أصول الفقه) وغيره . ولد سنة ٧٠٥ هـ وتوفى ٧٤٤ هـ . (الاعلام ٢٢٢/٦) .

ولنا - جمهور الفقهاء - أن دفعه إلى المسلم احظ له، لأنه يصير مسلماً فيسعد في الدنيا والآخرة وينجو من النار ويتخلص من الجزية والصغار.

وأرى أن هذا القول راجحاً إن لم يسبب هذا الالتقاط من المسلم حرجاً وضيقاً لأهل النعمة فإن تمسك به أهل دينه فهم أولى به دفعاً للأذى والفتنة بين أهل الكتاب وبين المسلمين.

ولا ترجح امرأة على رجل إلا مرضعة إذا كان اللقيط رضيعاً وإلا خلية - من الأزواج - فترجح على المتزوجة .

وللمالكية (١) قول : حيث قيدوا بأنه تكون خالية من الأزواج أما إذا كانت ذات زوج فلا بد من أخذ أذنه .

والوجه في عدم رجحان المرأة هنا على الرجل بينما ترجح في حضنة ولدها على أبيه، أن رجحانها هناك بسبب شفقتها وحنانها على ولدها ولأنها تحضنه بنفسها والأب يحضه بأجنبيته فكانت أرفق به وانفع له من أبيه، أما هنا في مسألتنا فإنها أجنبية من اللقيط والرجل يحضن بأن يكلف امرأة أجنبية بحضنته فاستوى حال الرجل وحال المرأة وبالتالي لم يبق لها وجه رجحان عليه (٢) .

الرابع : إن تساوى في جميع الصفات في كونهما مسلمين عدلين حرين مقيمين فهما سواء فيه فإن رضى أحدهما باسقاط حقه وتسليمه إلى صاحبه جاز. لأن الحق له فلا يمنع من الإيثار به، وإن

(١) انظر حاشية العدوى ١٣٠/٧، الفواكه الدواني ٢٤٣/٢.

(٢) انظر المغنى ٧٦١/٥ .

تشاحا أقرع بينهما، تقول الله عز وجل «وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم» (١) ولأنه لا يمكن كونه عندهما في حالة واحدة ، وكذلك لقوله عز وجل «فساهم فكان من المدحسين» (٢) . وكذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا سافر أقرع بين نسائه» (٣) .

وخالف الحنفية (٤) جمهور الفقهاء بالعمل بالقرعة وقالوا: الرأي للقاضي وعليه أن يتحرى الأنفع للقيط ويسلمه إلى من يشاء على هذا الأساس. وإن طلبا أن يكون اللقيط عندهما على سبيل المهادنة الزماتية بأن يكون عند كل واحد منهما مدة معينة وعند الآخر مثلها لم يجب القاضي طلبهما هذا لضرره بالقيط لأنه يختلف عليه الصلح والانس والالفة .

ونحن نرى أن القاضي يتولى هذا الأمر بالنسبة للعمل بالقرعة أو إعطائه لمن يرى فيه مصلحة اللقيط لأن الغاية هي مصلحة اللقيط وليس الاقسط .

(١) آل عمران : ٤٤

(٢) الصافات : ١٤١ .

(٣) سنن ابن ماجه ٧٨٦/٢ وهو ابو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الحافظ المشهور مصنف كتاب الفن في الحديث كان اماما في الحديث عارفا بعلومه وجمع ما يتعلق به ولد سنة ٢٠٩هـ وتوفي ٢٧٢هـ (وفيات الأعيان ١٠٧/٢) .

(٤) بدائع الصنائع ١٩٨/٦ .

الاختلاف فى الالتقاط :

إذا اختلف شخصان فى التقاط اللقيط بأن ادعى كل منهما أنه هو الذى التقطه ولا بينة لأحدهما

ينظر: فإن كان اللقيط فى يد أحدهما فالتقول قوله مع يمينه أنه التقطه وهذا قول الشافعية (١) والحنابلة (٢).

والدليل على ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء ناس وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه» (٣).

فإن كان فى يديهما أقرع بينهما، وإن لم يكن فى يد واحد منهما يسلمه الحاكم إلى من يرى منهما أو من غيرها ، لأنه حق لهما، والأولى أن يقرع بينهما، فإن وصفه أحدهما مثل أن يقول: فى ظهره شامة أو بجسده علامة، وذكر شيئا فى جسده مستورا، يقدم بالصفة وهو قول أبى حنيفة (٤) وأحمد (٥).

وذلك لأن الدعوتين متى تعارضتا يجب العمل بالراجع منهما وقد ترجح أحدهما بالعلامة لأنه إذا رضى العلامة ولم يصف الآخر

(١) قليوبى وعميرة ١٢٩/٢ .

(٢) المغنى ٥ / ٧٦٢ .

(٣) صحيح مسلم ١٢٨/٥ ط. الشعب .

(٤) بدائع الصنائع ١٩٩/٦ .

(٥) المغنى ٥ / ٧٦٢، انظر: الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية ص ٢٢٤.

دل على أن يده سابقة فلا بد لزوالها من دليل . والدليل على جواز العمل بالعلامة، قول الله عز وجل خبرا عن أهل تلك المرأة «إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما رأى قميصه قد من دبر قال أنه من كيدكن إن كيدكن عظيم» (١) .

وقال الشافعي (٢) : لا يقدم بالصفة كما وصف المدعى فإنه لا تقدم له دعواه .

ونرى أن الراجح من هذه الأقوال أنه لو كانت هناك بيئة لأحدهما ثبت له اللقيط وإن لم تكن هناك بيئة وتساويا في الصفة . فيقرع الحاكم بينهما دفعا للخلاف .

انتزاع اللقيط من ملقطه :

الملقط أولى بامساك اللقيط من غيره مادام أهلا لحضانة اللقيط، فلا يكون لغيره حق في انتزاعه منه حتى لو كان المنتزع هو القاضى . فإن انتزعه أحد منه وخاصه الملقط وجب الحكم . لأن يده يد محقة لسبقه إليه فكان أحق من غيره فى امساكه وحفظه وصيانتة ، ويد الثانى يد ظالمة، فيأمره القاضى برده للقيط إلى الأول وهذا قول الحنفية (٢) .

(١) يوسف : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) قليوبى وعميره ١٢٩/٢ .

(٣) انظر بدائع الصنائع ١٩٨/٦ .

وعند المالكية (١) يدفعه الحاكم إلى الأقوى على مؤنته وكفائته .
فإن تساويا في ذلك ولا رجحان أحدهما على الآخر في شئ أقرع
بينهما . والقول الأول . كما يبدو هو الراجح لأن الثاني معتد بانتزاعه
اللقيط من ملتقطه فلا يمكن أن يساويه أو يرجح عليه .

رد اللقيط إلى مكانه :

كما ذكر المواق (٢) من المالكية لا يجوز رد اللقيط إلى مكانه
الذي أخذه منه الملتقط إلا إذا أخذه بقصد رفعه إلى الحاكم ليبري
رأيه فيه . فإذا لم يقبله الحاكم جاز للملتقط رده إلى مكانه بشرط أن
لا يخشى عليه الضياع والهلاك بأن يكون المكان مطروقا واحتمال
التقاطه من قبل الآخرين راجحا .

والظاهر أن ما ذهب إليه المالكية يرجع إلى أن الملتقط بالتقاطه
اللقيط قد التزم بحفظه ورعايته فردة إلى مكانه ليتحلل من هذا
الالتزام فلا يجوز له ذلك . لأن الملتقط لم يلتقطه ملتزما بحفظه
وانما بقصد رفعه إلى الحاكم فجاز له رده إلى مكانه إذا رفضه الحاكم
ولم يقبله .

(١) التاج والاكلیل لمختصر خليل للمواق ٨٢/٦ : والمواق : أبو عبيد الله
أحمد بن يوسف العيدروسی القرنطی الشهير بالمواق صالحها وإمامها المتفق
الحائز قصب السباق وعالمها العامل خاتمة علماء الأندلس والشيوخ الكبار ، أخذ
عن أبي القاسم بن السراج ، وعنه أخذ جماعة لنهم الشيخ الدرقون ، أبو الحسن
الزرقان وأحمد بن داود له شرحان على مختصر خليل كبير سماه التاج
والاكلیل وهما في غاية الجودة وغيره . توفي سنة ٨١٧هـ (شجرة النور
الزكية ص ٢٩٢) .

(٢) التاج والاكلیل لمختصر المواق ٨٢/٦ .

وحتى في هذه الحالة لا يجوز للملتقط رده إلى مكانه إذا خشى عليه الهلاك لأن دفع الهلاك عن النفس المحترمة من الفروض الكفائية والفرض الكفائي (١) . يصير فرضا عينيا (٢) بالنسبة لشخص معين إذا تعين وحده للقيام به دون غيره لظروف معينة كالملتقط في مسألتنا هذه.

(١) الفرض الكفائي : هو ما يطلب الشارع حصوله من مجموع المكلفين لا من كل فرد منهم كالقتاء والافتاء والجهد في سبيل الله ورد السلام وإداء الشهادة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٢) أما الفرض العيني : فهو ما يطلب الشارع حصوله من كل فرد من أفراد المكلفين به كالصلوات الخمس والصيام والزكاة واجتناب شرب الخمر والميسر والزنا والربا. (أصول الفقه لزكى الدين شعبان ص ٢٢).

السفر باللقيط :

إن اللقيط نفس محترمة يراعها الشرع الإسلامى ولهذا وجب التقاطه خوفاً عليه من الهلاك والضياع ، ولهذا قال الفقهاء (١) : من التقط لقيطاً وعرفت عدائته وظهرت أمانته فيقر اللقيط فى يده فى سفره وحضره ، لأنه مأمون عليه إذا كان سفره لغير النقلة .

فإن كان سفر الأمين باللقيط إلى مكان يقيم به ، نظرنا فإن كان التقطه من الحضر فأراد النقل به إلى البادية لم يقر فى يده لوجهين : أحدهما : أن مقامه فى الحضر أسلح له فى دينه ودنياه وأرفه له .

الثانى : أنه إذا وجد فى الحضر فالظاهر أنه ولد منه . فبقاؤه فيه أرجى لكشف نسبه وظهور أهله ، واعترافيهم به ، فإن أراد النقلة به إلى بلد آخر من الحضر ففيه وجهان :

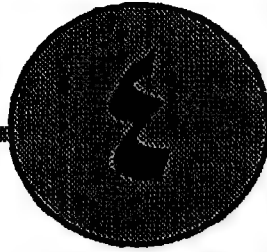
أحدهما : لا يقر فى يده . لأن بناءه فى بلده أرجى لكشف نسبه فلم يقر فى يد المنتقل عنه قياساً على المنتقل به إلى البادية .

والثانى : يقر فى يده لأن ولايته ثابتة ، والبلد الثانى كالأول فى الرفاهية فيقر فى يده ، كما لو انتقل من أحد جانبي البلد إلى الجانب الآخر ، وفارق المنتقل إلى البادية لأنه يضر به بتفويت الرفاهية عليه . وإن التقطه من البادية فله نقله إلى الحضر لأنه ينتقله من أرض البؤس والشقاء إلى الرفاهية والدعة والدين ، وإن قام به فى حلة يستوطنها فله ذلك ، وإن كان ينتقل به إلى المواضع . احتمال أن يقر فى يديه ، لأن الظاهر أنه ابن بدويين ، وأقراره فى يدي ملتقطه

(١) انظر قليوبى وعميرة ١٢٥/٢ ، المغنى ٧٥٨/٥ ، الرملى ٤٤٨/٥ .

أرجى لكشف نسبه، ويحتمل أن يؤخذ منه فيدفع إلى صاحب قرية، لأنه أرفه له وأخف عليه وكل موضع قلنا ينزع من ملتقطه، فإنما يكون ذلك إذا وجد من يدفع إليه ممن هو أولى به، فإن لم يوجد من يقوم به أقر في يدي ملتقطه . لأن اقراره في يديه مع قصوره أولى من اهلاكه ، وإن لم يوجد إلا مثل ملتقطه أولى به، إذ لافائدة في نزعه من يده ودفعه إلى مثله .

وما نراه راجحاً عدم جواز نقل اللقيط من المكان الذي وجد فيه ولو من البادية إلى الحضر للتعليل الذي ذكرناه وهو أن بقاءه حيث وجد أرجى لأنكشاف حاله ونسبه وهذا المعنى أهم للقيط من نعومة العيش ورفاهيته وإذا أصر الملتقط على السفر به ولم يوجد من يأخذه ويرعاه، فنرى في هذه الحالة إبقاءه في يد ملتقطه وعدم منعه من السفر حيث يشاء حتى لا يضار الملتقط ولا يضيع اللقيط .



- * دين اللقيط .
- * حكم دين اللقيط بعد تمييزه أو بلوغه .
- * حرية اللقيط .

دين اللقيط :

اللقيط طفل لا يعقل الأديان ولكن الفقهاء اعتبروه مسلماً أو غير مسلم على وجه التبعية للمكان الذى وجد فيه أو لدين واجده على التفصيل الآتى :

أولاً : إذا وجد اللقيط فى مسجد أو فى مصر من أمصار المسلمين أو فى قرية من قراهم وكان الواجد مسلماً فإنه يعتبر مسلماً حتى لو مات يغسل ويصلى عليه ويدفن فى مقابر المسلمين وهذا باتفاق الفقهاء (١) .

ثانياً : إذا وجد ذمى فى بيعة أو كنيسة أو فى قرية ليس فيها مسلم يكون ذمياً تحكيميا للظاهر وذلك عند الحنفية (٢) والمالكية (٣) .

ويشترط الشافعية (٤) والحنابلة (٥) لاعتباره ذمياً فى هذه الحالة أن لا يكون فى قرى أهل الذمة التى وجد فيها اللقيط مسلم يمكن أن يكون اللقيط منه ، فإن وجد مسلم يمكن أن يكون اللقيط منه ، حكم بالإسلام اللقيط تغليباً للإسلام كما يقول الحنابلة أو تغليباً لدار الإسلام كما يقول الشافعية لأن قرى أهل الذمة دار الإسلام لأنها محكومة من قبل المسلمين. والظاهر أن المناطق السكنية لأهل الذمة

-
- (١) انظر بدائع الصنائع ١٩٨/٧ ، بداية المجتهد ٢/٢١٠ ، قليوبى وعميرة ١٢٦/٢ ، المغنى ٧٤٨/٥ .
 (٢) بدائع الصنائع ١٩٨/٦ .
 (٣) التاج والاكلیل ٨٢/٦ .
 (٤) قليوبى وعميرة ١٢٦/٢ ، الاقتناع ١٠٥/٢ .
 (٥) المغنى ٧٤٨/٥ .

الخاصة بهم والمتصلة بالمدن أو الواقعة فيها تعتبر بمثابة قرى أهل
الذمة فيما قلنا .

ونرى أن قول الشافعية والحنابلة قريبا للصحة عسى أن يكون
اللقيط من أحد المسلمين فلماذا نحكم عليه بالكفر والإنسان منا يولد
على الفطرة كما يقول الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه فإما
أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . وهو أيضا قريب من قول
الحنفية والمالكية إلا أنهما لم يشترطا وجود مسلم في المكان .

ثالثا : إذا وجد مسلم لقيطا في بيعة أو كنيسة أو في قرية
من قرى أهل الذمة، يكون اللقيط ذميا اعتبارا بالمكان فيكون على
دين الذميين في القرية التي وجد فيها وهذا عند الحنفية (١) .

وحجتهم : أن المكان أسبق إلى اللقيط من يد الواجد فيكون
الاعتبار له، لأنه عند التعارض يرجح السابق، والظاهر يدل عليه،
وهذا الظاهر هو أن أهل هذا اللقيط ذميون وهم الذين نبذوه في مكان
أهل الذمة، إذ ليس من الظاهر أن المسلمين هم الذين نبذوه في هذا
المكان وليس هذا محلا لسكنائهم ولا محلا لعبادتهم .

وهناك قول عن الإمام محمد بن الحسن الشيباني (٢) ، أن
الاعتبار لدين الواجد لا لمكان اللقط فيكون اللقيط مسلما تعباً لدين

(١) انظر بدائع الصنائع ١٩٨/٦ .

(٢) الفقيه محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبو حنيفة، أصله من
دمشق من قرية حرمتة قدم أبوه من العراق فولد محمد بواسط وصحب أبا
حنيفة وأخذ عنه ألفه ثم عن أبي يوسف، وسنف الكتب ونشر علم أبي
حنيفة، ويروى الحديث عن مالك، ودون الموطأ وحدث به عن مالك، روى
عنه الإمام الشافعي ولامه وانتفع به، توفي سنة ١٧٨هـ وعمره ثمان وخمسين
سنة (الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٤٤/٢) .

واجده المسلم (١) وحجته على هذا القول : أن يد الواجد أقوى، وإنما يعتبر المكان عند عدم وجود يد معتبرة. وقد رجح هذه الرواية صاحب فتح القدير وقال: لا ينبغي العدول عنها ترجيحاً لها يوجب الحكم بإسلام اللقيط. ألا أن الكاساني (٢) في البدائع رجح رواية الحنفية باعتبار المكان فيكون اللقيط ذمياً.

وعند المالكية (٣) إذا كان في قرية أهل الذمة التي وجد فيها اللقيط أثنان أو ثلاثة من المسلمين فاللقيط يتعبر مسلماً. وقال بعض المالكية : يعتبر ذمياً اعتباراً بالمكان.

وعند الشافعية (٤) والحنابلة (٥) يعتبر اللقيط مسلماً إذا كان في قرية أهل الذمة - التي وجد فيها اللقيط - مسلم يمكن أو يكون اللقيط منه. ومعنى ذلك - بناء على مفهوم المخالفة - إذا لم يوجد مسلم في قرية أهل الذمة فإن اللقيط يعتبر ذمياً تبعاً للمكان. وترجيحنا هنا ما رجحناه في النقطة السابقة.

وأبها : إذا وجد ذمي لقيطاً في مساجد المسلمين أو في مصارهم أو قراهم فعند جمهور الفقهاء (٦) يحكم بإسلام اللقيط تبعاً

(١) بدائع الصنائع ١٩٨/٦.

(٢) الكاساني : هو العلامة الفقيه علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة ٥٨٧هـ، وهو صاحب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع رضى الله تعالى عنه.

(٣) التاج والاكلیل ٨٢/٦ .

(٤) قليوبي وعيرة ١٢٦/٢، حاشية الباجوري ٦٢/٢ .

(٥) المغنى ٧٤٨/٥ .

(٦) أنظر بدائع الصنائع ١٩٨/٦، بداية المجتهد ٢١٠/٢، حاشية

الباجوري ٦٢/٢ .

للمكان إلا فى رواية عن محمد بن الحسن الشيبانى أنه يصير ذميا كدين واجده الذمى على وجه التبعية له . ولكن صاحب فتح القدير (١) ضعف هذا رأى ورجح اعتبار المكان ومن ثم الحكم بإسلام اللقيط لأن الترجيح - عنده - يجب أن يكون لما يوجب إسلام اللقيط عند اختلاف المكان عن دين الواجد .

والراجع هنا قول جمهور الفقهاء لاعلاء كلمة الله لأن اللقيط وجد فى ديار المسلمين فغالبا عليه الإسلام وهو منهم والله تعالى أعلم .

حكم دين اللقيط بعد تمييزه أو بلوغه :

إذا بلغ اللقيط منا يصح فيها إسلامه بأن كان مميزا ، وتقع فيها رده بأن كان بالغا ، فوصف الإسلام أو نطق الشهادتين فهو مسلم سواء كان ممن حكم بإسلامه أو كفره .

وان نطق بالكفر وهو ممن حكم بإسلامه فهو مرتد لا يقر على كفره ويعامل معاملة المرتدين وهو قول جمهور الفقهاء (٢) .

(١) ابن الهمام . محمد بن عبد الواحد كمال الدين المشهور بابن الهمام ولد فى الاسكندرية عام ٧٨٨ هـ صنف المذهب غير متعصب لمذهبه ، له آراء اجتهادية خالف فيها مذهبه . بلغ مرتبة الاجتهاد . أشهر كتبه (فتح القدير) وهو شرح متن الهداية ، التحرير فى الأصول ، ولد عام ٧٩٠ هـ وتوفى ٨٦١ هـ (هدية العارفين ١٠٢/٦) .

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٩٨/٦ ، الوجيز ٢٥٦/١ ، المغنى ٧٤٩/٥ .

وذكر القاضى (١) من الحنبلة وجها : أنه يقر على كفره، وهو منصوص الشافعى (٢) لأن قوله أقوى من ظاهر النار.

ورد على هنا بأن : هنا وجه مظلّم لأن دليل الإسلام وجد عربيا عن المعارض وثبت حكمه واستقر فلم يجوز إزالة حكمه بقوله كما لو كان ابن مسلم، وقوله - اللقيط - لا دلالة فيه أصلا لأنه يعرف فى الحال من كان أبوه، ولا ما كان دينه وإنما يقول هنا من تلقاء نفسه فعلى هنا إذا بلغ استتيب ثلاث فإن تاب وإلا قتل هنا قول الحنبلة (٣) وعند الحنفية (٤) يجبر على الإسلام ولكن لا يقتل لأنه لم يعرف إسلامه حقيقة وإنما حكم به تبعا للنار فلم تتحقق رده فلا يقتل ونرى أن هذا القول وهو للحنفية هو الراجح، لأن اللقيط حكم عليه بالإسلام لظاهر النار، ولما كان الحكم بظاهر النار ليس بيقين منا، كان ذلك شبهة تسقط القتل للردة، ولهذا يحبس اللقيط ويجبر على الإسلام ونعلمه تعاليم الإسلام السمحة ونرشده إلى الخير خيرى الدنيا والآخرة.

(١) المغنى ٧٤٩/٥، والقاضى أبو يعلى؛ محمد بن الحسين بن خلف بن أحمد بن الفراء، علامة الزمان، قاضى القضاء، مجتهد المذهب الحنبلى، وهو من مؤلفاته (الأحكام السلطانية)، (شرح الخرقى) توفى سنة ٤٥٨هـ (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤١٢).

(٢) الوجيز الغزالي ٢٥٦/١، قليوبى وعميرة ١٢٧/٢.

(٣) المغنى ٧٤٩/٥.

(٤) بدائع الصنائع ١٩٨/٦.

حرية اللقيط :

يعتبر اللقيط حراً لأن الأصل في بنى آدم الحرية لأنهم أولاد آدم وحواء، وهما كانا حريين، والمتولد من الحريين يكون حراً، وإنما حدث الرق لبعض بنى آدم لأمر طارئ عارض وهو الكفر الباعث على الحراب فيجب العمل بالأصل حتى يقوم الدليل على العارض فرتب عليه أحكام الأحرار من أهلية الشهادة والاعتناق والتدبير والكتابة واستحقاق الحد على قاذفه.

وقد روى هنا القول عن عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما، وبه قال جمهور الفقهاء (١) ولم يخالف أهل العلم إلا النخعي (٢) وقال: إن التقطه للحسبة فهو حر وإن كان أراد أن يسترقه فذلك له. ورد ابن قدامة عليه : بأن ذلك قول شذ فيه عن الخلفاء والعلماء ولا يصح فى النظر فإن الأصل فى الأدميين الحرية فإن الله تعالى خلق آدم وذريته أحرارا.

(١) انظر بدائع الصنائع ١٩٧/٦، المغنى ٧٤٧/٥، قليوبى وعميرة ١٢٨/٢، وبداية المجتهد ٢١٠/٢.

(٢) النخعي: هو ابن عمر ابراهيم بن زيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة - الفقيه الكوفى أحد الأئمة المشاهير تابعى، رأى السيدة عائشة ونسبته إلى النخع قبيلة كبيرة من مذبح باليمن، توفي سنة ٩٦هـ (وفيات الأعيان ٢٥/١).

* مال اللقيط .

* حكم الموضع الذي يوجد فيه اللقيط .

* نفقة اللقيط .

* إن لم يوجد بيت مال .

* التبرع بنفقة اللقيط .

* الولاية على اللقيط .

مال اللقيط :

اللقيط انسان حى له أهلية وجوب^(١) فيمكن أن يكون له مال وله أهلية لاكتساب المال لأن له ذمة سالحة لاكتساب الأموال والحقوق ولم يخالف الفقهاء ذلك .

وقد بحث الفقهاء فيما يوجد مع اللقيط أو بقربه من مال وهل يكون له أم لا ؟

فقالوا^(٢) : إن كل ما اختص به كتياب ملفوفة عليه وملبوسة له ومفروشة تحته ومغطى وما فى جيبه من دراهم وغيرها ومهده الذى هو فيه ودنانير منشورة فوقه وتحته لأن له يدا واختصاصا كالبالغ، وأيضا ما هو مشدود فى ملبوسه أو فى يده، والدابة المشدود عليها، كل ذلك له ومن أمواله. وعلل الفقهاء ذلك: بأن نابذ اللقيط قد ترك هذه الأشياء للقيط لينفق عليه منها: فتكون له بناء على هذا الظاهر، لأن البناء على الظاهر جائز ما لم يظهر خلافه.

(١) أهلية الوجوب: هى صلاحية الإنسان لأن تكون له حقوق وعليه واجبات، وأساس ثبوت هذه الأهلية الحياة، ولهذا كانت موجودة فى كل إنسان من بدء ظهور الحياة فيه إلى انتهائها، فهى ملازمة لوجود الروح فى الجسم من غير نظر إلى كبر أو عقل أو غير ذلك، ويطلق الفقهاء عليها اسم الذمة (أصول الفقه لذكى الدين شعبان ص ٢٨٢).

أما أهلية الأداء : فهى صلاحية الإنسان لصدور الأفعال منه على وجه يعتد بها شرعا، وأساس ثبوت هذه الأهلية هو التمييز لا الحياة كما فى أهلية الوجوب، فلا تثبت للإنسان، وهو جنين فى بطن أمه، ولا تثبت له عند ولادته وإنما تثبت له إذا بلغ من التمييز وهى السابعة (نفس المرجع).

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٩٩/٦، قليوبى عميرة ١٢٥/٢، المغنى

حكم الموضع الذى يوجد فيه اللقيط :

إن الفقهاء قد توسعوا فيما يكون للقيط ومن أمثلة هذا التوسع قولهم: إذا وجد اللقيط وحده فى دار أو حانوت أو خيمة لا يعلم أنها لغيره فإنه لا يحكم له بدار هو فيها لأن المال بقربه لا يكون له فأولى ألا تكون له الدار أيضا وهو قول الحنفية^(١) والمال المدفون فى الدار تحته يعد لقطة لأنه لو كان له لشده واضعه فى ثيابه ليعلم به ولم يتركه فى مكان لا يطلع عليه ولهذا هو يأخذ حكم اللقطة.

وقال الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) : يحكم له بخيمة ودار ليس فيها غيره ولا يعرف لهما مستحق، والمدفون فيها يكون له. حتى أن ابن عقيل الحنبلى حدد لنا عن المدفون تحته إن كان الحفر طريا فهو له وإلا فلا، لأن الأول يدل على أن واضع اللقيط قد حفره له، وإذا لم يكن طريا كان مدفونا قبل وضعه^(٤).

أما إذا وجد اللقيط فى مكان لم تجر العادة بسكناء كبستان أو ضيعة (مزرعة) قال الحنفية^(٥) : لا يحكم له ببستان وجد فيه وهو وجه للشافعية.

وقال الشافعية^(٦) : يحكم له ببستان وجد فيه كالدار.

(١) حاشية الطحاوى ٤٩٩/٢ .

(٢) نهاية المحتاج ٤٤٩/٥ ، قليوبى وعميرة ١٢٥/٢ .

(٣) الأنصاف ٤٣٥/٦ ، المغنى ٧٥٢/٥ .

(٤) المغنى ٧٥٢/٥ .

(٥) فتح المعين على شرح الكنز ٤٩٩/٢ .

(٦) نهاية المحتاج ٤٥٠/٥ ، قليوبى وعميرة ١٢٥/٢ .

ووجه هذا القول : أن سكنى الدار تصرف، والحصول فى البستان ليس تصرفا ولا سكنى إلا أنه عند الشافعية إذا كان البستان يسكن عادة فهو كالدار.

ما نراه راجحا من أقوال الفقهاء : نقول والله تعالى أعلم : إن اللقيط نفس محترمة كرمها مولاها عز وجل كما كرم أبناء آدم -مينا فإذا كان الطفل الذى يولد بين أبوين كريمين من زواج صحيح وضع له ربه جل وعلا القوانين المحكمة الثابتة فى كتابه العزيز التى يعتبر بها إلى أن تقوم الساعة من حين حمله إلى أن يبلغ مبلغ الرجال أو تبلغ مبلغ النساء ، من حمل وارضاع وحضانة وانفاق ورعاية كاملة وهو فى ظل أسرة كريمة، فما بال نحن ومعنا هذا اللقيط الذى لم يحن من دنياه شيئا ألا نضيعه فلا نحكم له إلا بما فيه مصلحته فإذا وجد اللقيط فى دار أو بستان ولم يثبت لهذه الدار أو البستان صاحب فهى له كرامة لأدميته ورعاية له ولصالحه وإن ثبت أن للدار أو البستان صاحب فهى لصاحبها وللطفل الانفاق عليه من ماله إن وجد معه مال أو من بيت المال إن لم يوجد أو يثبت معه مال، وهذا القول نراه قريبا من قول الشافعية والحنابلة. والله تعالى أعلم .

نفقة اللقيط :

يحتاج اللقيط إلى نفقة لطعامه وشرابه ولباسه ونحو ذلك فمن
الذي يحتمل هذه النفقة؟

لاخلاف بين الفقهاء (١) في أن نفقة اللقيط في ماله الخاص أو
العام. وماله الخاص هو مايوجد معه من ثياب ودرهم ونحوها أو ما
هو وهب له. وأما ماله العام فهو الوقف على اللقطاء والموصى به
لهم. وإضافة المال العام إلى اللقيط إنما جاز لاستحقاقه الصرف عليه
منه، فهي إضافة على سبيل التجوز لأن كلاً من الوقف والوصية في
حقيقته تصرف مضاف إلى الجهة العامة وليس ملكاً للقيط.

فإن لم يعرف للقيط مال خاص ولا عام فنفته من بيت المال
لأن تركه للقيط له فتكون نفقته عليه لأن الغرم بالغنم وإنما تجب
نفقته على بيت المال مع وجود مال له لأن الانفاق من بيت المال
للضرورة ولا ضرورة مع وجود مال للقيط .

أما الخلاف بين الفقهاء في أنه لو كان للقيط مالا خاصا به، فهل
للملتقط ولاية على مال اللقيط بمعنى أن يتولى حفظه والانفاق عليه
منه ففي حفظ مال اللقيط قال جمهور الفقهاء (٢) : أن للملتقط
الاستقلال بحفظ مال اللقيط بدون إذن القاضى وعللوا ذلك بأن اللدقطة
أوتمن على نفس اللقيط فأولى أن يؤتمن على ماله وبالتالي فله أن
يستقل بالمال رعاية باللقيط.

(١) انظر بدائع الصنائع ١٩٩/٧، مواهب الجليل ٨٠/٧، قليوبى
وعميره ١٢٥/٢، المغنى ٧٥١/٥ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي ١٢٥/٤، نهاية المحتاج ٤٥١/٥، الأنصاف
٤٢٧/٦ .

أما في حالة الانفاق عليه منه فللملتقط أن ينفق على اللقيط بغير إذن القاضي أو الحاكم وبهذا قال الحنفية (١) في رواية لهم والصحيح عند الحنابلة (٢).

وللمالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥) قول آخر: أن الملتقط لا يستقل بحفظ مال اللقيط ولا ينفق عليه منه إلا بإذن القاضي ، وعلموا ذلك بأن الملتقط لا ولاية له على مال اللقيط، لأن ذلك خاص بالولي لمن في حجره، والملتقط ليس كذلك، ولهذا احتاج إلى إذن القاضي .

وفي ترجيح الأقوال نجد أننا يجب علينا اعتبار مصلحة اللقيط فوق كل مصلحة فالأفضل أن يأذن القاضي للولي في هذا المال وذلك لمصلحة خفية لا يعلمها إلا الله عز وجل فمن الجائز أن يتنازل اللدقظ عن اللقيط لأي ظرف ما يطراً عليه من سفر لتجارة أو جهاد أو طلب علم أو غير ذلك ولا ضمان للعودة أو حتى بوفاة اللدقظ فهنا لا يضيع المال وتضيع معه مصلحة اللقيط ولهذا لا بد من إذن القاضي ويعلم بما يدور في المجتمع الإنساني الذي حوله .

(١) بدائع الصنائع ١٩٩/٦ ، الهداية شرح بداية المبتدى ١٧٤/٢ .

(٢) المغني ٧٥٤/٥ .

(٣) مواهب الجليل للحطاب ٨٠/٦ ، والحطاب: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالحطاب الكبير الأندلسي الأصل لطرابلس المولد المكي الدار ، تفقه بطرابلس عن الشيخ محمد ابن القاس ثم في سنة ٨٧٧هـ تحول مع بقية أهله إلى مكة وأخذ العلم عن الشيخ أحمد زروق وغيره، ولد سنة ٨٦١هـ وتوفي سنة ٩٤٥ (شجرة النور الزكية ٢٦٩، الاعلام ٢٨٦/٧) .

(٤) روضة الطالبين ٤٢٧/٥ .

(٥) الأنصاف ٤٢٧/٦ .

إن لم يوجد بيت مال ؟

إن لم يعرف للقيط مال خاص ولا عام فنفتته من بيت المال لأن تركة القيط له فتكون نفقته عليه وذلك لقول عمر رضى الله تعالى عنه فى حديث أبى جميلة «أذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته وفى رواية من بيت المال».

فإن تعذر الاتفاق عليه من بيت المال لكونه لامال فيه. أو كان فى مكان لا إمام فيه. أو لم يعط شيئا. أو لم يوجد بيت مال أصلا كما فى عصرنا الحاضر فما الحكم ؟

قال الحنفية (١) : إن لم يكن فى بيت المال مال تبرع الملتقط بتربية القيط والاتفاق عليه ، فإن أبى أن يتبرع أمره القاضى بالاتفاق على أن يكون ذلك دينا على القيط.

وقال المالكية (٢) : إذا لم يكن بيت المال ينفق على القيط منه ، وجبت نفقته على ملتقطه ، إما بمقتضى العادة ، لأن العادة تدل على مثل هذا ، وإما لأنه أولى الناس به ، وبالاتقاط الزم نفسه بالاتفاق عليه حتى يبلغ الذكر ويكون قادرا على الكسب، وتتزوج الأنثى ويدخل الزوج بها، ولم يكن له الرجوع على القيط بما انفق عليه ، لأن اتفاقه عليه وهو يعلم أنه لامال له يكون قرينة على أنه كان متبرعا بها أنفقه عليه.

وقال الشافعية (٣) : يقتضى له الإمام من المسلمين فى ذمة القيط كالمضطر إلى الطعام ، فإن تعذر الاقتراض قام المسلمون بكافيته قرضا

(١) المبسوط ٢١٠/١٠ ، ٢١١ .

(٢) شرح منح الجليل ١٢١/٤ .

(٣) معنى المحتاج ٤٢١/٢ .

حتى يثبت لهم الرجوع بما انفقوا على اللقيط، يقسمها على الأغنياء منهم ويجعل نفسه منهم باجتهاده، فإن استوفى اجتهاده تخير ثم ينظر، إن بان عبدا رجع الامام بالنفقة على سيده، سواء كانت من بيت المال أو من المسلمين، وإن ظهر أنه حر وله مال فمن ماله، أو بان له أب غنى أخذها من أبيه.

وقال الحنابلة (١) : إذ تعذر الاتفاق عليه من بيت المال، فعلى من علم حاله من المسلمين الاتفاق عليه لقول الله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى» ولأن في ترك الاتفاق عليه هلكه ، وحفظه عن ذلك واجب كاتقائه من الغرق، وهذا فرض كفاية إذا قام به قوم سقط عن الباقيين. فإن تركه الكل أثموا.

القول الراجح في هذا الموضوع وهو الأقرب إلى روح الإسلام هو قول الشافعية والحنابلة إذ تعذر الاتفاق على اللقيط من بيت المال وتعذر القرض فعلى المسلمين الأغنياء الاتفاق عليه وقد وضع لنا عز وجل مصارف الزكاة في الآية من سورة التوبة «إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب، والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم» (٢) ويعد اللقيط من الفقراء أو المساكين وهو أولى بهذه الصدقة من البالغين المحتاجين حيث البالغ باستطاعته الكسب ما استطاع من عمل أما الطفل اللقيط الذي لا حيلة له فمن باب أولى. والله أعلم .

(١) المغنى لابن قدامة ٧٥٢/٥ .

(٢) التوبة : ٦٠ .

التبرع بنفقة اللقيط :

لا خلاف بين جمهور الفقهاء (١) على أن الملتقط لا تجب عليه نفقة اللقيط وذلك لأن الملتقط لا يرث اللقيط. ولانتفاء أسباب وجوب النفقة من القرابة والزوجية والملك. ولهذا لو أنفق الملتقط على اللقيط فهو متبرع ولا شيء له فلا يرجع بما أنفق إذا كبر وهذا إذا تبرع بغير إذن الحاكم وبغير نية الرجوع.

أما إذا لم يتبرع أحد بالاتفاق على اللقيط فأنفق عليه الملتقط أو غيره محتسبا الرجوع عليه إذا أيسر، فإن ذلك يكون إما بإذن الحاكم أو بغير إذنه، فإذا كان بإذن الحاكم، فالملتقط الرجوع بما أنفق على اللقيط إذا كانت النفقة قصدا بالمعروف على قول جمهور الفقهاء (٢).

وإذا كان بغير إذن الحاكم، فهو متبرع عند جمهور الفقهاء (٣) لأنه في الأصل لم يعرض أمره على الحاكم وبالتالي لم يأذن له فأصبح متبرعا فلا يرجع بشئ على اللقيط ويكون متبرعا.

أما الامام أحمد (٤) : فقال تؤدي نفقته من بيت المال .

أما المالكية (٥) فقالوا: فالملتقط متبرع بالنفقة وإن استأذن نفسه

(١) انظر المبسوط ٢١٠/١٠، الخرشى على مختصر سيدي خليل ٩٣٠/٧، والمجموع شرح المهذب ٥٤٤/١٤، المغنى ٧٥٢/٥ .

(٢) انظر تحفة الفقهاء ٦٠٤/٢، المجموع ٥٤٤/١٤، المغنى ٧٥٢/٥ .

(٣) انظر المبسوط ٢١٠/١٠، المجموع ٥٤٤/١٤، المغنى ٧٥٢/٥ .

(٤) المغنى ٧٥٢/٥ .

(٥) انظر مواهب الجليل ٨١/٦، حاشية السوقى ١٢٥/٤، حاشية

العوى ١٢١/٧ .

الحاكم ، فإن أنفق الملتقط على اللقيط ، فلا رجوع له عليه لأنه بالالتقاط الزم نفسه ذلك . إلا في حالتين :

الأولى : إذا أنفق الملتقط على اللقيط وله مال فله أن يرجع بما بها أنفق عليه أشهد أو لم يشهد . إذا قال : أنفقت عليه لأرجع عليه ، وعلى ذلك لا يرجع الملتقط على اللقيط إلا بخمسة شروط :

- ١ - أن يكون للقيط مال حين الاتفاق .
- ٢ - أن يكون هذا المال غير نقد كالعروض وغيرها .
- ٣ - أن يعلم الملتقط به .
- ٤ - أن يشهد حال الاتفاق ، فإذا لم يشهد حين الاتفاق ، حلف أنها كانت على وجه السلف .
- ٥ - أن يكون الاتفاق غير سرف .

الثانية : إذا قامت بينة أو أقر رجل ببينة اللقيط ، ففي هذه الحالة للملتقط أن يتبع أباه بما أنفق عليه بشروط :

- ١ - أن يعتمد الأب طرح ولده فله الرجوع لأن النفقة بالاصالة على الأب وطرحه لولده لا يسقطها .
- ٢ - أن يثبت الاتفاق .
- ٣ - أن يحلف أن النفقة كانت على وجه السلف لأوجه الهبة .
- ٤ - أن تكون النفقة من غير اسراف فإذا كانت سرفا ، رجع عليه بنفقة المثل فإذا زاد لم يتبعه بالزائد
- ٥ - أن يكون الأب موسرا حين الاتفاق لأن نفقة الولد إنما تجب على الموسر ، فإذا كان الأب معسرا لم يتبعه بشئ .

والراجع من أقوال الفقهاء كما اتسعت روح الشريعة الإسلامية بأن الملتقط لو أنفق محتسبا الرجوع إذا أيسر الحال وكان بإذن الحاكم وأثبت أحقيته عند اللقيط وما أنفقه عليه وكان بحاجة إلى هذه النفقة بأن لم يكن غنيا لقوله عز وجل «ومن كان غنيا فليستغفف» فله الرجوع. وإن كان بغير إذن الحاكم وكان غنيا فليعد نفسه متبرعا قاصدا وجه الله وإن كان فقيرا واللقيط له مال وأصبح بالغاؤه ثروة فهنا الأولى على اللقيط أن يرد نفقته التي أنفقت عليه دفعا للحاجة للاقط. فلو كان الاقط هنا في الحقيقة أبا للولد وكان الولد غنيا وفي كبر والديه ألم يسئل عن نفقتهما في حال كبرهما وشيخوختهما وعجزهما عن الكسب وحركة الحياة، فهنا حال الاقط أولى وهو لا يرث اللقيط بأي حال والمال يزول إلى بيت المال فللليط أن يرد ما أنفقه عليه الاقط وهذا خلاصة أقوال الفقهاء والمفهوم عنهم .

الولاية على اللقيط :

الولاية على اللقيط فى ماله ونفسه للسلطان لقول النبى صلى الله عليه وسلم «السلطان ولى من لا ولى له» (١) فله أن يزوجه ويتصرف فى ماله بالبيع والشراء والإيجار على وجه المصلحة له وإن يأذن للملتقط بالاتفاق عليه من مال اللقيط.

أما الملتقط فليس له أن يفعل شيئاً من ذلك لأنه لا ولاية له عليه لانعدام سبب الولاية فيه وهو القرابة أو السلطنة ، وإنما له على اللقيط ولاية الحفظ والتربية.

وللملتقط أن يعلم اللقيط العلم أولاً فإن لم يجد عنده القابلية لطلب العلم فليسلمه إلى صناعة أو حرفة ليتعلمها ويتدرب عليها لأن هذا التسليم ليس من باب الولاية عليه بل من باب اصلاح حال وإيصال النفع المحض إليه من غير ضرر يلحقه.

وللملتقط أن يقبض الهبة للقيط والصدقة عليه والوصية له والزكاة والكفارة والنذر بغير إذن الحاكم لأنه نفع محض .

وللملتقط شراء ما لابد منه للقيط من طعام وكسوة وغيرها لأنها من ضروريات الحياة هذا باتفاق الفقهاء (٢) .

وليس للملتقط ولاية الاتفاق عليه من ماله إلا بأذن القاضى ، فإذا انفق بغير إذن القاضى كان ضامناً ما أنفقه من مال اللقيط إلا إذا تعذر

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ١٢٧/٢٠ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٩٩/٦ ، شرح فتح القدير ١١٦/٦ ، ١١٧ .

كشاف القناع ٢٢٩/٤ .

أخذ الإذن وعليه في هذه الحالة الاشهاد عند الانفاق وجوبا وإلا كان ضامنا أيضا، وهو قول الشافعية (١) ورواية للحنابلة (٢) .

وقال الحنفية والحنابلة (٢) : للملتقط الولاية على الانفاق على اللقيط من ماله بغير إذن القاضي لأن الملتقط ولي له فلا حاجة لأذن القاضي كما في وصي اليتيم ، ولأن هذا الانفاق يدخل في باب الأمر بالمعروف فلا يشترط فيه إذن الحاكم لأنه هو وغيره فيه سواء .

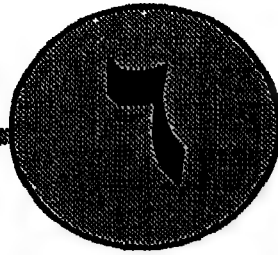
والذي نرجحه استئذان الحاكم في الانفاق حفظا لمال اللقيط من الضياع عن طريق الانفاق الزائد بلا حاجة .

وليس للملتقط ختان اللقيط بدون إذن السلطان أو نائبه فإن فعل ذلك وملك اللقيط كان ضامنا لأنه ليس له ولاية ختانه فصار بهذا الأمر جانبا فلو أذن له السلطان صح منه الختان لأن ولايته له ولا يضمن الختان إذا لم يعلم بكون الصبي لقيطا ، فإن علم ضمن .

(١) نهاية المحتاج ٤٥١/٥ .

(٢) المغنى ٧٥٤/٥ .

(٣) الهداية شرح بداية المبتدى ١٧٤/٢، المغنى ٧٥٤/٥ .



* ميراث اللقيط .

* جناية اللقيط .

ميراث اللقيط :

اللقيط غالباً : مجهول النسب ، فإن ثبت له نسب ، أو له وارثا ورثه كما اقتضت الشريعة الإسلامية ، وإن لم يثبت له نسب ولم يظهر له وارث يرثه ، فجمهور الفقهاء (١) أن ميراثه يؤول إلى بيت المال ولوديه ويكون ميراثا للمسلمين ولا يرثه ملتقطه وخالف اسحاق بن راهويه (٢) من الحنابلة وشريح ، والليث ، وهو المروى عن عمر ، وبه قال الإمام أحمد في رواية له ، واختاره ابن تيمية وقالوا : ارثه لملتقطه عند عدم نسبه .

واستدل الجمهور : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «إنما الولاء لمن أعتق» (٣) .

قال الخرقى (٤) «وولاؤه لساير المسلمين» يعنى ميراثه لهم فإن اللقيط حر الأصل ولا ولاء عليه ، وإنما يرثه المسلمون لأنهم خولوا كل مال لا مالك له ، ولأنه يرثون مال من لا وارث له غير

(١) انظر المبسوط ٢١٢/١٠ ، حاشية الدسوقي ١٢٥/٤ ، مختصر المزنى بهامش الام ١٢٤/٢ ، المغنى ٧٥٥/٥ .

(٢) اسحق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلى المروزي المعروف بابن راهويه (أبو يعقوب) محدث وفقه من الفقهاء الأعيان ، رحل إلى الحجاز وله مع الشافعى مناظرة في بيوت مكة ، من تصانيفه ، المسند ، وكتاب التفسير توفى سنة ٢٢٨هـ (الديباج المذهب ص ٢٤٤) .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣٩/١٠

(٤) عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم الخرقى ، قرأ العلم على أبى بكر المروذى ، له مصنفات كثيرة فى المذاهب ، لم ينتشر منها إلا المختصر فى الفقه ، توفى سنة ٢٢٤ ودفن بدمشق (طبقات الحنابلة م/ ٢٢٠) .

اللقيط فكذلك اللقيط، وقول الخرقى وولاؤه لسائر المسلمين تجوز في اللفظ لاشتراك سائر المسلمين ومن له الولاء في أخذ الميراث وحيازته كله عند عدم الوارث وهذا هو الظاهر (١) .

وامتدل اسحاق بن راهويه ومن معه ما رواه واثله بن الاستع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «تحوز المرأة ثلاثة مواريث عتيقها وتقيطها وولدها الذي لاعنت عليه» صححه الحاكم في المستدرک (٢) .

وفى هذا الحديث بدليل على أن المرأة تأخذ ميراث تقيطها الذي انتقطته من الطريق وربته، لأنه بالالتقاط والتربية قد أحيتها فينبغى أن يثبت لها عليه الولاء كما يثبت للمعتق بالاعتاق الذي يأخذ حكم الأحياء (٣) .

وامتدل من الآثار بما روى عن منين أبى جميلة رجل من بنى سليم أنه وجد منبوزاً في زمان عمر بن الخطاب قال : فجئت به إلى عمر بن الخطاب فقال : ما حملك على أخذ هذه النسبة ؟ فقال : وجدتها ضائعة فأخذتها . فقال له عريفه : يا أمير المؤمنين : أنه رجل صالح : فقال له عمر : أكذلك ؟ قال : نعم، فقال عمر بن الخطاب : أذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته (٤) ففى هذا الأثر جعل عمر ولقاء اللقيط لملتقطه .

(١) المفتى لابن قدامة ٧٥٥/٥ .

(٢) المستدرک ١٧٦/٤ .

(٣) المبسوط ٢١٢/١٠ .

(٤) سنن البيهقى ٢٠١/٦ .

وقد ناقش الجمهور (١) أدلة اسحاق بن راهويه ومن معه : بأن حديث وائلة غير ثابت عند أهل النقل .

وقال البيهقي (٢) : لم يثبت البخاري ومسلم هذا الحديث لجهالة بعض رواه .

وقال عنه ابن المنذر : لا يثبت لأنه في اسناده عمر بن روية . وأجيب عن هذا : بأن عمر بن روية هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وحكى في ميزان الاعتدال (٣) والتهذيب (٤) عن أبي حاتم أنه قال عنه : صالح الحديث وهذا الحديث مخرج في السنن الأربعة وحسنه الترمذي (٥) . ويكفي أن رواه الحاكم في مستدركه وأقره عليه الذهبي .

وقد رد الجمهور عن الأثر المروي عن سنين أبي جميلة : بأن أبا جميلة رجل مجهول لا تقوم بحديثه حجة ويحتمل أن عمر رضي الله عنه بقوله : «لك ولاؤه أى لك ولايته والقيام به وحفظه ، لذلك ذكره عقب قوله عريفه (أنه رجل صالح) وفي هذا تفويض من الحاكم لرأية الملتقط على اللقيط دون الميراث» .

وقد أجيب على هذا : بأن سنين أبي جميلة من الصحابة وليس مجهولا فقد أخرج له البخاري في المغازي من صحيحه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعده ابن حبان وغيره فيه .

(١) انظر سنن أبي داود ١٧٦/٤ .

(٢) سنن البيهقي ٢٤١/٦ ، ٢٩٨/١٠ .

(٣) ميزان الاعتدال القسم الثالث ١٩٧/ .

(٤) تهذيب التهذيب ٤٤٧/٧ .

(٥) سنن الترمذي ٢٩٨/٦ .

وقد ناقش اسحاق ومن معه الجمهور (١) بأن حديث (إنما الولاء لمن أعتق) وإن كان حديثاً صحيحاً فإن ذلك لا يمنعنا من القول بأن انعام الملتقط بالتربية والقيام عليه والاحسان إليه، ليس دون انعام المعتق على العبد ببعثته، فإذا كان الانعام بالمعتق سبباً لميراث المعتق مع أنه لا نسب بينها فكيف يستبعد أن يكون الانعام بالالتقاط سبباً له، مع أن الالتقاط يكون أعظم موقفاً وأتم نعمة .

وأجاب عليهم من المعقول : بأن الأدلة التي استدلتتم بها على أن ميراث اللقيط لبيت المال لا لملتقطه مردود عليها أيضاً، لأن الملتقط ساوى المسلمين في مال اللقيط ، واشترك معهم في الانتفاع به ، وامتاز عنهم بتربيته والقيام بمصالحه وإحيائه من الهلكة فمن محاسن الشرع وحكمته أن يكون أحق بميراثه منهم .

يقول الزرقاني على مختصر سيدي خليل (٢) : وأراد بولادة ميراثه وعلى هذا حمل ما في الموطأ من قول عمر «لك ولأوه وعلينا نفقته» على الميراث.

والراجح من هذا الخلاف : أن الملتقط عندما التقط اللقيط فقد أحيا نفساً من الهلاك وقام برعايته وتربيته إن لم يكن علمه علماً أو صنعة سدت بها غور الأيام فإذا كان الأثر له فهذا أدنى معروف يقدم له لقوله عز وجل «وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان» (٣) .

(١) انظر تهذيب السنن لابن القيم على هامش سنن أبي داود ١٧٩/٤ .

(٢) شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ١١٨/٧ .

(٣) الرحمن : ٦٠ .

وقال صلى الله عليه وسلم: (من صنع اليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ماتكافئونه فادعوا له حتى تزوا أنكم قد كافأتموه) (١). وللحاكم رأى ونظر في توريث الملتقط فإذا وجد المنفعة والخير فيه كان له ذلك. . وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم ورث حالات ولم يدع المال لبيت المال ويؤكد هنا ما روى عن ابن عباس قال: مات رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يدع له وارثا إلا عبدا هو اعتقه فدفع النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه إليه (٢).

كما دفع النبي صلى الله عليه وسلم الميراث إلى أهل قرية الميت ودربه يؤيد ذلك ما روى عن عائشة رضى الله عنها: أن مولى النبي صلى الله عليه وسلم وقع من عزق نخلة فمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم «انظروا هل له من وارث؟ قالوا: لا. قال: فادفعوه إلى بعض أهل القرية» (٣).

كما دفع النبي صلى الله عليه وسلم الميراث إلى من أسلم على يديه مشرك يؤيد ذلك ما روى عن تميم الناري قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما السنة في الرجل من أهل الشرك يسلم على يدي رجل من المسلمين؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو أولى الناس بمحياه ومماته» (٤).

(١) سنن أبي داود ١٢٨/٢، التلحاشى ٨٢/٥.

(٢) سنن أبي داود ١٢٤/٢، ابن ماجه ٩١٥/٢.

(٣) سنن الترمذى ٢٨٦/٢.

(٤) سنن أبي داود ١٢٧/٢، الترمذى ٢٨٩/٢.

فإذا لم يكن للقيط وارثا فنرى أن الأولى على الحاكم أن يورث ملتقطه وخاصة إذا ثبت أنه التقطه وحماه ورباه وأنفق عليه واحياه حياه كريمة فله أن يورثه وذلك لتكون سنة حسنة للمتقطين ويجد المجتمع الخير موفور في هؤلاء الخلق الذين اختص الله عز وجل قلوبهم بالرحمة.

جناية اللقيط :

جناية اللقيط التي يترتب عليها الدية وتحملها العاقلة (١) أى عصبه الجاني من الرجال يدفعها بيت المال عن القيط كما لو قتل شخصا معصوم الدم خطأ فالدية لأهل القتييل يحملها بيت المال عنه ، ولأن بيت المال يستحق دية اللقيط لو قتله انسان خطأ فيحمل الدية عنه إذا قتل هو شخصا معصوم الدم خطأ لأن الخراج بالضمان وإلى هنا ذهب جمهور الفقهاء (٢) .

لقوله تعالى «ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة أو دية مسلمة إلى أهله» (٣) .

وإن كانت جناية اللقيط لاتحملها العاقلة كما في القتل العمد ، فحكم اللقيط فيها حكم غيره فيها ، وعلى هذا إذا كانت جنايته

(١) العاقلة : هم من يحمل العقل عن الجاني والعقل الدية سميت عقلا لأنها تعقل لسان ولى المقتول، ولاخلاف بين العلماء فى أن العاقلة هم العصبات وأن ذوى الارحام والزوج ليسوا من العاقلة (عقوبة الجنايات بين الشريعة والقانون للدكتور أحمد عثمان ص٨٤).

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٩٩/٦ ، مواهب الجليل ١٨١/٦ ، مختصر المزنى على هامش الأم ١٣٢/٢ ، المغنى ٧٥٠/٥ .

(٣) النساء : ٩٢ .

توجب القصاص لكونه بالغا عاقلا اقتصر منه فى نفس أو طرف ، فإن عدل عن القصاص إلى الدية فدية مغلطة .

أما أن كان اللقيط طفلا صغيرا لم يبلغ فقد رفع عنه القلم فى حالة تطبيق القصاص فى العمد لنفس أو طرف وتبدل بالدية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاث عن الصبى حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يصحو» (١) .

وإن كانت جناية توجب المال ففى ماله إن كان ذا مال وإلا كان دينا فى ذمته حتى يوسر ولا فرق بين أن يكون اللقيط صغيرا أو كبيرا موسرا أو معسرا . أما إن لم يكن له مال ، وفقد بيت المال كما فى عصرنا الحاضر ، يظل دينا فى ذمته إلى أن يوسر وخصوصا لو كان صاحب صنعة أو تجارة رابحة وفتح الله عليه من الرزق كما نشاهد الآن من أصحاب الصناعات أو الحرف . وإلا يدفع له من مصرف «الغارمين» من زكاة المسلمين : إلا إذا عفا أصحاب الدية فتسقط عنه ويجب أن تراعى مثل هذه الأحوال فى مجتمع إسلامى يملؤه الرحمة والمودة .

الجناية على اللقيط

أ) لا : الجناية على النفس :

الجناية على اللقيط إن كانت موجبة للدية فالدية تدفع لبيت المال بأن قتل اللقيط خطأ فعلى عاقلة القاتل دفعها ، وذلك لأن اللقيط لا وارث له إلا المسلمون . إلى هنا ذهب جمهور الفقهاء (٢) .

(١) سنن أبى داود ، المجلد الثانى ص ٣٢٩ ط . دار الفكر .

(٢) انظر المبسوط ١٠/١٢٨ ، مواهب الجليل ٦/١٨١ ، مختصر المزنى

على هامش الأم ٣/١٢٢ ، الأنصاف ٦/٤٤٥ .

وان كانت الجناية عمدا محضا توجب القصاص كما فى القتل العمد ، فالإمام مخير بين استيفاء القصاص والعفو على مال لأنه ولى للقيط للحديث الشريف عن النبى صلى الله عليه وسلم «السلطان ولى من لا ولى له» (١) . والولى له حق استيفاء القصاص والعفو على مال وبهنا قال أبو حنيفة (٢) ومحمد بن الحسن صاحبه والمالكية (٣) وقول للشافعية (٤) ورواية لأحمد (٥) .

وحجتهم العمومات الموجبة للقصاص سواء كان القتل لقيطا أو غيره بقوله عز وجل «كتب عليكم القصاص فى القتلى» (٦) . وقوله صلى الله عليه وسلم «من قتل عمدا فهو قود» (٧) .

وأىضا فإن من لا ولى له فالسلطان ولىه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى مر ، وإذا ثبت أن السلطان هو الذى فالحق فى استيفاء القصاص يكون له .

والقول الثانى - أنه ليس للإمام استيفاء القصاص وإنما له الدية فى مال قاتل اللقيط عمدا . وبه قال : أبو يوسف (٨) من أسـ أبـ

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ١٢٧/٢٠ .

(٢) المبسوط ١٠ / ٢١٨ .

(٣) حاشية السوقى ٢٤٠/٤ .

(٤) روضة الطالبين ٤٣٦/٥ .

(٥) الأنصاف ٤٤٦/٦ .

(٦) البقرة : ١٧٨ .

(٧) سنن أبى داود ١٨٢/٤ .

(٨) المبسوط ١٠ / ٢١٨ .

أبى حنيفة وقول للشافعي (١) ورواية للحنابلة (٢) .

وحجتهم أن للقيط وليا في دار الإسلام. وإن كنا نجهله، وحق استيفاء القصاص للولي لقوله تعالى: «فقد جعلنا لولييه سلطانا» فيصير ذلك شبهة مائعة للإمام من استيفاء القصاص، وإذا تعذر القصاص للشبهة وجبت الدية في مال القاتل. ويضاف إلى هذا أن الإمام نائب عن المسلمين في استيفاء ما هو حق لهم وحقهم إنما هو فيما ينفعهم، وهو هنا الدية لأنها مال يصرف في مصالحهم وعلى هذا تجب الدية ولا يجب القصاص.

وقد رد أصحاب القول الأول الإمام أبو حنيفة ومن معه على أصحاب القول الثاني بقولهم : أما القول بأن للقيط وليا لانعرفه، فإن مالا نعرفه في حكم المعدوم فلا يتعلق به حكم ولا يقيّد حق السلطان، باعتباره وليا على القيط، في استيفاء حق القصاص. وأيضا فإن الإسلام شرع القصاص لحكمة حفظ أرواح الناس من عبث المجرمين وهذا معنى تحقق في القيط لأنه نفس محترمة شرعا، فيجب في قتله القصاص إذا طلبه الولي وهو السلطان. ولكن له أن يصالح على الدية لأنه مجتهد، وليس له أن يعفو على غير مال لأنه منصوب لاستيفاء حقوق المسلمين لا لإبطالها .

ثانيا : الجناية على الطرف :

فإن كان القيط بالغا فهو بالخيار بين أخذ الدية أو القصاص لنفسه في الطرف لأن استحقاق القصاص له لا للمسلمين ، وليس ذلك

(١) روضة الطالبين ٤٣٦/٥ .

(٢) الأنصاف ٤٤٦/٦ ، المغنى ٧٥٠/٥ .

للإمام لأن اللقيط قد يريد التشفى وقد يريد العفو فله الحق فى ذلك وإن كان غير بالغ فلولىه أخذ الأرض له إن كانت الجناية عليه توجب المال (١) .

وإن كانت الجناية عليه عمدا موجبا للقصاص فللشافعية (٢) والحنابلة (٣) أقوال :

أولها : إن كان اللقيط عاقلا غنيا فيوقف الأمر إلى حين بلوغه ليقتص له ، ولا يجوز للإمام أن يفتات عليه فى هذا الأمر كما لا يجوز لأب الطفل أن يفتات عليه فيما استحقه من قود أو دية .

ثانيها : إن كان عاقلا فقيرا فيها وجهان :

أحدهما : يحبس قاطعه ليختار اللقيط لنفسه ما شاء من قود أو دية تعليلا بظهور عقله ، ولأن لزوال الصبا غاية منتظرة وهو الصحيح عند الشافعية .

الثانى : إن للإمام أخذ الدية والعفو عن الرد تعليلا بحاجته وفقره وهو الصحيح عند الحنابلة .

ثالث الأقوال : أن يكون اللقيط غنيا معنوها فعلى وجهين :

أحدهما : يحبس قاطعه ليختار اللقيط لنفسه بعد بلوغه وافاقته لعدم حاجته بالفنى .

الثانى : للإمام أن يأخذ الدية ويعفو عن القود اعتبارا بعته وعدم افاقته فى الغالب .

(١) انظر أسنى المطالب شرح روض الطالب ٥٠٢/٢ .

(٢) انظر مختصر المزنى على هامش الأم ١٣٢/٢ .

(٣) المغنى ٧٥٠/٥ .

راجع الأقوال : أن يكون فقيرا معتوها وفيها وجهان :

أولها : ينبغي للإمام أن يأخذ الدية من الجاني لينفق منها على اللقيط ويعفو عن القود. وبهذا قال الشافعية (١) والحنابلة (٢) .

ثانيها : ليس للإمام العفو وأخذ الدية وهذا رأى الحنابلة (٣) .

والراجع من هذه الأقوال أن كان اللقيط عاقدا بالغاً واختار التقصص فله ذلك وعلى الإمام أن يأخذ له القود درهما للمفاسد وبعدا للظلم وهو كما قلنا نفس محترمة لها كرامتها.

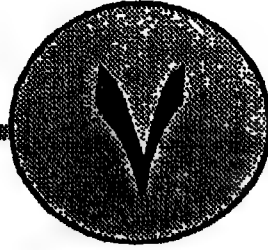
وإن كان صغيرا ولم يبلغ فنرى أن الراجع بوجوب العفو على مال وبالأخص لو كان اللقيط فقيرا ويحتاج إلى المال عضداً في حياته وسندا له عند عسرة حتى لو كان معتوها وهذا قول الشافعية والحنابلة في رأى لهم .

أما إن كان صاحب مال فهنا أن رأى الإمام استيفاء التقصص مصلحة له فليفعل قبل بلوغ الصبي وافاقة المجنون لأن الإمام قائم على مصلحة الناس وأيضا اللقيط فالمصلحة العامة أولى من المصلحة الخاصة وهذا قول أبى حنيفة والإمام أحمد. والله أعلم .

(١) روضة الطالبين ٤٢٦/٥ .

(٢) الأنصاف ٤٤٧/٦ .

(٣) المغنى ٧٥٠/٥ .



- * ادعاء نسب اللقيط .
- * حكم دعوى نسب اللقيط بعد موته .
- * حكم دعوى نسب اللقيط بعد بلوغه .
- * حكم انكار النسب بعد ثبوته .
- * حكم انكار النسب بعد البلوغ أو الأنفاقة .
- * حكم ثبوت نسب وآ- الزنا .

إدعاء نسب اللقيط :

اللقيط مجهول النسب ولهذا تصح دعوى النسب فيه ، فلو ادعى رجل أن هذا اللقيط ابنه وكان يمكن أن يولد منه فإن دعواه تسمع ولو من غير بينة ويثبت نسب (١) اللقيط منه وهذا قول الشافعية (٢)

(١) ثبوت النسب يكون : ١ - بالإقرار ٢ - بالبينة

١ - الإقرار : والإقرار الذى يكون سببا لثبوت النسب هو الإقرار الذى لا يكون فيه النسب على غيره، وهو الإقرار بالبنوة المباشرة، أو الأبوة المباشرة.

فإذا أقر الزوج بأن المولود ابنه كان ابنه من كل الوجوه بشروط:
١ - أن يولد مثله، بأن يكون المقر فى سن تسمح له بأن يكون مثل المقر له ابنا له.

٢ - وأن يكون المقر له وهو الابن مجهول النسب لأنه إن كان معلوم النسب لا يصادف الإقرار محاد للتصديق فيكذب ، ولأنه لا يمكن ثبوت نسب ولد من رجلين، بل لابد أن ينتفى أحدهما ولا يكفى مجرد الإقرار لنفى نسب الآخر.

٣ - وألا يذكر أنه ولده من زنى لأن الزنى لا يصلح سببا للنسب لقوله: صلى الله عليه وسلم «الولد للفراش وللعاهر الحجر» ولأن نعمة النسب لا تثبت بجريئة الزنى.

٤ - وأن يصدق المقر له أن كان من أهل التصديق بأن كان مميزا، ولا حاجة إلى التصديق إذا كان الولد مميزا، لأنه لا عبارة له بل كادمه لغو لا يلتفت إليه .

٥ - أن يكون المقر له بالنسب حيا وقت الإقرار ، فلو أقر شخص بأن فلانا ابن له، وكان المقر له بالبنوة ميتا لم يصح هذا الإقرار ولا يثبت به النسب لأن النسب يحتاج إليه فى حال الحياة لتكريم الشخص وتشريفه (الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية لزكى الدين شعبان ١٢٥٠، ٦٢٤) .

(٢) انظر المجموع شرح المهذب ٥٥٢/١٤ .

والحنابلة (١) وعند الحنفية (٢) استحسانا ووجه الاستحسان أن المدعى أخبر بأمر محتمل الثبوت. ومن أخبر بأمر محتمل الثبوت وجب تصديقه تحسينا للظن بالمخبر. إلا إذا كان في تصديقه ضرر بالغير فلا يقبل قوله إلا بينة. وفي ادعاء المدعى وتصديقه نفع للقيط ولا ضرر فيه عليه ولا على غيره. ووجه النفع للقيط ظاهر لأن نسبه يثبت من المدعى وما يتبع ذلك من حقوق له على من ادعاء فلا يتوقف تصديقه على اقام البينة .

وخالف المالكية (٢) وقالوا لاتصح دعوى النسب الابينية وقال بها الحنفية قياسا. ووجه القياس واضح لأن المدعى ادعى أمرا يحتمل الوجود والعدم والصدق والكذب فلا بد من مرجح والترجيح بالبينة ولم توجد فلا يجوز ثبوت النسب بدونها.

والقول الراجح هنا كما نرى لمصلحة القيط هو قول الشافعية والحنابلة وما استحسنته الحنفية، وذلك لأن سماع الدعوى بغير بينة منه تسهيل لاثبات نسب القيط ولحقه بالمدعى، فإذا كان التقاطه أصلا في بعض الظروف يعد فرض عين إذا خيف عليه من الهلاك في عدم التقاطه. وفرض كفاية إذا وجد أكثر من شخص يلتقط، فإذا أخذه وتولى رعايته وتربيته فهو الأنفع للقيط، وكلما قلنا من قبل أن القيط نفس محترمة يخاف عليها من الهلاك فمن باب أولى لو ادعى نسبه شخص معين فله ذلك بغير بينة وهذا أصلح للقيط وهو ما نرجوه. والله أعلم .

(١) المغنى ٧٦٢/٥ .

(٢) المبسوط ١٠ / ٢١١، ٢١٢ .

(٢) الخرشى على مختصر سيدي خليل ١٣٢/٧ .

إذا كان المدعى ذميا :

إذا ادعى ذمى نسب اللقيط وكانت عنده بينة (١) معتبرة شرعا فاللقيط يثبت بهذه البينة نسبه ثم يتبع الذمى فى دينه ويكون ذميا لأن الغالب كفر ولد الكافر فيرتفع بذلك ما ظن من اسلامه، لأن الدار حكم باليد، والبيئة أقوى من اليد المجردة، وعلى هذا اتفق الفقهاء (٢) .

أما إذا كانت الدعوى بغير بينة :

فإذا كان المدعى ذميا واللقيط محكوما بإسلامه على وجه التبعية للدار أو للواجد فإن اللقيط يبقى على اسلامه وأن ثبت نسبه من الذمى المدعى، ولا تناقض فى هذا، لأن دعوى الذمى تتضمن شيئين : نسب اللقيط وأنه على دينه، ويمكن فصل هذين الشيئين فى الجملة

(١) البينة المعتبرة شرعا وهى الشهود : اشترط الفقهاء فيهم شروط لكى تؤخذ بينتهم .

فالحنفية : اشترطوا فى الشهود أن يكونوا مسلمين لا من أهل الذمة .

والشافعية : أن يكونوا بشهادة عدلين .

الحنابلة : أن تشهد البينة أنه ولد من كافرين حيين، وعلى ذلك فتبعية

اللقيط للذمى فى الدين مقيدة بشرطين :

١ - استمرار أبويه على قيد الحياة .

٢ - استمرارهما على الكفر إلى بلوغ اللقيط عاقلًا، فإن مات أحدهما أو أسلم قبل بلوغه حكم بإسلام الطفل .

(انظر المبسوط ٢١٦/١٠، معنى المحتاج ٤٢٢/٢، الإنصاف ٤٥٣/٦)

(٢) انظر بدائع الصنائع ١٩٢/٦، حاشية الدسوقي ١٢٦/٤، نهاية

المحتاج ٤٥٣/٥، الإنصاف ٤٥٣/٦ .

إذا ليس من ضرورة كون اللقيط ابنا للذمي أن يكوه على دينه ألا يرى أن الصغير من أبوين نصرانيين لو أسلمت أمه وبقي أبوه على دينه أنه يصير مسلما تبعا لأمه مع أن أباه بقي نصرانيا، عملا بقاعدة الصغير يتبع خير الأبوين ديننا، فكنا الحكم في مسألتنا فيلحق اللقيط بالذمي من جهة النسب لا من جهة الدين .

وبهذا قال الشافعية (١) والحنابلة (٢) في أحد القولين والحنفية (٣) استحسانا .

وفي قول آخر للحنفية والحنابلة: لا يثبت نسب اللقيط من الذمي . لأنه سينفى إسلامه الثابت بالدار وهو باطل، لأنه قد حكم له بالحرية والإسلام فلو جعل ابن للذمي بدعواه لكان تبعا له في الدين وذلك ممتنع بعد ما حكم بإسلامه، ولأنه تنفيذ قول الذمي على اللقيط في دعوى النسب نوع ولاية ولا ولاية للكافر على المسلم .

والراجح من هذه الأقوال أنه إذا وجدت البينة فالأولى أن اللقيط يتبع الذمي نسبا ودينا دفعا للفتنة والأذى والأخص في عصرنا هذا . أما إذا لم توجد البينة فكما يرى القاضي أو الحاكم أين تكون المصلحة للقيط وحسب الأحوال والظروف المحيطة بهما .

والأوجه كما قال جمهور الفقهاء أن لا يتبعه في دينه وذلك لكي يتمتع بنعمة الإسلام وسعادة الدارين . والله أعلم .

(١) روضة الطالبين ٤٣٧/٥ .

(٢) المغنى لأبن قدامة ٧٦٣/٥ ، ٧٦٤ .

(٣) بدائع الصنائع ١٩٩/٦ .

حكم دعوى نسب اللقيط بعد موته :

ثبوت النسب بمجرد الدعوى بلا بينة إنما يكون إذا كان اللقيط حيا، فإن كان ميتا اختلف الفقهاء فى ثبوت نسبه من مدعيه إن مات صغيرا على قولين:

الأول : يثبت نسبه سواء كان له مال أو لم يكن وبهنا قال الجمهور (١) ووجه قولهم : إن أمر النسب مبنى على التغليب ولهذا يثبت بمجرد الامكان، وإذا كان المقر بالنسب يقبل إقراره فى حياة الصغير والمجنون، وكل منهما لا قول له فيقبل إقراره أيضا بالصغير أو المجنون إذا كان كل منهما ميتا.

أما من ناحية الأثر : فلا يرثه أبوه المدعى النسب إذا كان المال كثيرا لأنه متهم على أنه إدعاء ليأخذ مال، أما إذا كان المال قليلا لا أهمية له فإنه يرثه لأنه القليل المعدوم .

وعند الشافعية والحنابلة، فإنه يرثه ولا نظر إلى التهمة بطلب المال .

القول الثانى : لا يثبت النسب ولا يصدق مدعيه سواء ترك مالا أو لم يترك وبه قال الحنفية (٢) ووجه قولهم : أن حكم النسب وجوب الانتساب والمقصود به التشرف وذلك لا يتحقق بعد الموت، يضاف إلى هذا أن صحة الدعوى من المقر باعتبار أنه أقر للقيط بما يحتاج إليه وبالموت استغنى القليط عن النسب، فيبقى الأمر فى دعوى الميراث فلا يصدق المقر إلا بحجة .

(١) انظر حاشية الصاوى ٧١٦/٤، روضة الطالبين ٤/٤١٥، الكافى

٥٩٣/٢

(٢) المبسوط ١٠ / ٢١٤ .

أما إذا مات اللقيط بعد بلوغه :

فجمهور الفقهاء (١) : يثبت نسبه وتصح الدعوى ، لأن الميت لا قول له لأنه ليس من أهل التصديق فيثبت النسب بإقرار المدعى نسبه قياسا على قبول إقراره بالصبي والمجنون ، هنا من ناحية النسب، أما الأثر فإن المدعى يرثه الميت ولا نظر إلى التهمة لأن الأثر فرع النسب وقد ثبت نسبه .

وقد خالف الحنفية (٢) جمهور الفقهاء وقالوا : لا يثبت النسب وهو أحد الوجهين للشافعية (٣) . ووجهتم : أن النسب البالغ في حياته لا يثبت إلا بتصديقه وذلك معدوم بعد الموت، كما أن تأخير دعوى النسب إلى ما بعد الموت يشعر بإنكار البالغ لو وقع في حياته، ولهذا كان لابد من تصديقه لتصح دعوى النسب وبالموت فات هذا الشرط .

والراجع من هذا الخلاف كما نراه بعدم ثبوت النسب للقيط بعد وفاته سواء كان صغيرا أو كبيرا، لأن الهدف الأسمى من إثبات نسب اللقيط في حياته هو رفعة شأنه وتشريفه بين الخلق وإظهار كرامته فإذا عدم هذا الأمر في حياته فلماذا بعد وفاته فغالبا هو الطمع في ماله وإلا لو كان فقيرا فلماذا السعى وراء شيئا قد انتهى أمره، اللهم إلا إذا كان هذا اللقيط قد تزوج وله من الذرية وفي ثبوت نسبه كرامة لذريته فهنا نقول يثبت للمصلحة العامة وتشريفا لذريته ودفعاً للعار الذي لحق بأبيهم والله أعلم.

(١) حاشية الدسوقي ٤١٤/٢، مغنى المحتاج ٢٦٠/٢، الكافي ٥٩٤/٢.

(٢) المبسوط ١٠ / ٢١٤ .

(٣) مغنى المحتاج ٢٦٠/٢ .

حكم دعوى نسب اللقيط بعد بلوغه :

إذا ادعى رجل نسب اللقيط بعد بلوغه وصدقه اللقيط في ذلك صحت الدعوى وثبت النسب إذا كان مثله يولد لمثله، أما إذا كان مثله لا يولد لمثله لا يثبت النسب منه لأن الحقيقة تكذبهما. وبهذا قال جمهور الفقهاء (١).

وخالف بعض المالكية (٢) وقالوا: لا يشترط تصديق اللقيط البالغ وادعاء النسب صحيح.

أما إذا كذب اللقيط مدعى نسبه (٢) : لم يثبت نسبه إلا ببينة كسائر الحقوق أو باليمين المردودة عند عدم البينة بأن يحلف من ينكر النسب فإن حلف سقطت الدعوى، وإن حلف المدعى وثبت النسب والحكم في ذلك كما لو قال رجل لرجل أنت أبى فالتقول قول المنكر بيمينه.

والراجع من هذا أن ثبوت دعوى نسب اللقيط بعد صدقه تصح لمصلحة الطرفين اللقيط أولاً ثم المدعى ثانياً، لأن الإنسان مهما طال عمره فلن يكن في غنى عن نسب يحميه ويحمى ذريته من بعده ويحفظ كيانه كإنسان يعيش في مجتمع مشحون بالمتاعب والهموم والانساب غالباً تكون صونا لبعضها مع غول الأيام والله أعلم .

(١) انظر المبسوط ٢١٢/١٠، حاشية الدسوقي ٤١٢/٢، مغنى المحتاج ٢٥٩/٢.

(٢) حاشية الدسوقي ٤١٢/٢ .

(٣) انظر مغنى المحتاج ٢٥٩/٢ .

حكم انكار النسب بعد ثبوته :

إذا ادعى رجل نسب بالغاً عاقلاً وصدق هذا البالغ في دعواه ثم رجعا بعد ثبوت النسب بأن أراد الانكار بعد ثبوته.

فعند جمهور الفقهاء (١) : لا يقبل الانكار ولا يسقط النسب، لأن النسب محكوم بثبوته بحجة شرعية وهي الإقرار فلا يرتفع بالاتفاق على نفيه لأن النسب إذا ثبت لم يسقط كالثابت بالفراش وخالف الشافعية في قول والحنابلة (٢) وقالوا : يسقط النسب باتفاقها على الرجوع، لأن النسب ثبت باتفاقها فزال برجوعها، كما لو أقر بمال ورجع وصدق المقر له.

ونرى أن الراجح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وذلك لأن البلوغ مناط العقل والتكليف لقول الرسول صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يصحو وعن الصبي حتى يحلم وعن المجنون حتى يفيق». إلا إذا كان إنكاره لسبب قوى كاثبات نسبه لآخر مؤكداً هذا النسب فهنا يسقط النسب. والله أعلم .

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٥٥/٦، حاشية الدسوقي ٤١٩/٢، مغنى المحتاج ٢٥٩/٢ المغنى ٢٠٦/٥ .

(٢) نفس المراجع .

حكم انكار النسب بعد البلوغ أو الافاقة :

إذا ادعى مدعى نسب اللقيط وثبت نسبه فبلغ الصغير أو أفاق المجنون، وكذب المقر لم يبطل نسبه في الأصح لنفوذ الاقرار عليه في صغره أو جنونه لمستند صحيح، ولأن النسب يحتاط له فلا يندفع بعد ثبوته كالثابت بالبينة، وليس للمقرب تحليف المقر لأن المقر لو رجع لم يقبل قوله، وبهذا قال الشافعية (١) في أحد القولين، واليه ذهب الحنابلة (٢) والحنفية (٣).

وللشافعية قول آخر : يبطل النسب لأننا حكمنا به حين لم يكن الولد أهلاً للإنكار، وقد صار والأحكام تنور مع علتها وجوداً وعدمًا. ونرى أن الراجح القول الأول بعدم قبول انكار النسب ببلوغ اللقيط أو افاقته أن كان مجنوناً، لأن اللقيط قد تشرف بالنسب وقت حاجته إليه وما يترتب عليه من الحضانة والتربية والرعاية، فليس بعد الإحسان إلا الإحسان بتهام ثبوت النسب والله أعلم .

(١) مغنى المحتاج ٢/٢٥٩، ٢٦٠ .

(٢) كشف القناع ٤/٢٢٦ .

(٣) فتح القدير ٨/٤٠٠ .

حكم ثبوت نسب ولد الزنا :

اختلف الفقهاء فيما لو استلحق الزانى ولدا لا يدعيه رجل آخر، هل يلحقه نسبه ويثبت له أحكام النسب أولا ؟

فجمهور الفقهاء (١) إلى أن ولد الزنا لا يثبت نسبه من الزانى، ودليلهم ما روى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» (٢) .

وذهب اسحاق بن راهويه (٣) إلى أن المولود من الزنا إذا لم يكن مولودا على فراش يدعيه صاحبه وادعاه الزانى الحق به، وأول قول النبى صلى الله عليه وسلم «الولد للفراش» على أنه حكم بذلك عند تنازع الزانى وصاحب الفراش، وهذا مذهب الحسن البصرى (٤) ورواه عنه اسحاق باسناده فى رجل زنى بامرأة فولدت ولدا فادعى ولدها فقال يجلد ويلزمه الولد، وهذا مذهب عروة بن الزبير (٥) وسليمان بن يسار (٦)، ذكر عنهما أنهما قالوا: أيما رجل أتى إلى غلام

(١) انظر المبسوط ١٥٤/١٧، البدوة الكبرى ٥٤/٨، المجموع شرح
البهذب ١٠٢/١٦، زاد المعاد ٢١٦/٢ .

(٢) فتح البارى ٢٨/١٥ .

(٣) انظر زاد المعاد ٢١٦/٢ .

(٤) الحسن البصرى: هو الحسن بن أبى الحسن بن يسار البصرة فقيه
البصرة وعابدها كان مولى زيد بن ثابت وأحد العلماء المجمع على جلالته فى
كل فن وخصوصا الفقه والحديث، مات سنة ١٢٠هـ (الإعلام ٢٤٢/٢).

(٥) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى من سادات التابعين
واعلامهم وصالحهم توفى سنة ٩٤هـ على الأصح (شجرة النور الزكية ص ٢٠).

(٦) سليمان بن يسار الهلالي أبو أيوب ويقال أبو عبد الرحمن الولى
ميمونه ويقال كان مكاتبا لأم سلمة قال سعد: كان ثقة عالما رفيعا فقيها كثير
الحديث مات سنة ١٠٧هـ ، وهو ابن ٨٢ سنة (تهذيب التهذيب ٢٣٠/٤) .

يزعم أنه ابن له وأنه زنى بأمه ولم يدع ذلك الغلام أحد فهو ابنه، واحتج سليمان بأن عمر بن الخطاب كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام. وهذا المذهب كما ترى قوة وضوحاً. وكان صاحب هذا المذهب أول قائل به.

والقياس الصحيح يقتضيه فإن الأب أحدا الزانيين وهو إذا كان يلحق بأمه وينسب إليها وترثه ويرثها ويثبت النسب بينه وبين أقارب أمه مع كونها زنت به وقد وجد الولد من ماء الزانيين وقد اشتركا فيه واتفقا على ابنهما فما المانع من لحوقه بالأب إذا لم يدعه غيره فهذا محض القياس. وقد قال جريح للغلام الذي زنت أمه بالراعى من أبوك يا غلام قال فلان الراعى (١) وهذا انطابق من الله عز وجل لا يمكن فيه الكذب .

فإن قيل - وهذا من استدلال الجمهور - فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة حكم. قيل قد روى عنه فيها حديثان نحن نذكر شأنهما في استلحاق ولدا لزنا وتوريثه .

١ - ذكر أبو داود (٢) في سننه من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا مساعة في الإسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصيته ومن ادعى ولدا من غير رشده فلا يرث ولا يورث» المساعة: ! الزنا .

(١) رواه مسلم ٤١٩/٢ ط. الحلبي .

(٢) سنن أبي داود ٥٠٤/٢ الحديث في اسناده رجل مجهول ولا تقوم به حجة.

٢ - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن كل مستلحق إستلحق بعد أبيه الذى يدعى له ادعاء ورثته فقضى أن كل من كان من ماء أمه يملكها يوم أصابها فقد لحق من استلحقه وليس له مما قسم قبله وما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه ولا يلحق إذا كان أبوه الذى يدعى له أنكره إن كان من أمة لم يملكها أو من حرة عاهر بها فإنه لا يلحق ولا يرث، وإن كان الذى يدعى له هو إدعاء فهو ولد زنية من حرة كان أو أمة (١).

والشاهد من هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم : وإن كان من أمة لا يملكها أو حرة عاهر بها فلا يلحق ولا يرث، وهذا حجة الجمهور.

وكان قوم فى الجاهلية لهم إماء بغايا فإذا ولدت أمة أحدهم وقد وطنها غيره بالزنا فربما ادعاء سيدها وربما ادعاء الزانى واختصما فى ذلك حتى قام الإسلام فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالولد للسيد لأنه صاحب الفراش ونفاه عن الزانى (٢)

أما عن استدلال سليمان بن يسار بالأثر الذى روى عن محمد بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وأرضاه فكان هذا فى عهد انتقال الأمة من الجاهلية إلى الإسلام، وهو لا يجوز العمل به الآن .

الرأى الذى احبذه فى هذا الموضوع الشائك هو رأى اسحاق بن راهويه ومن معه لعدة أسباب :

(١) سنن أبى داود ٥٠٥/٢ الحديث فى اسناده مقال لأنه من رواية بن رشد المكحولى.

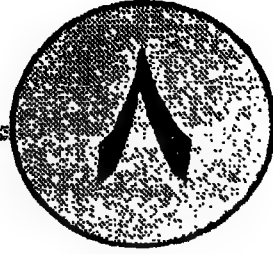
(٢) زاد المعاد ٢/٢١٦ ، المطبعة اليمنية .

أولا : نحن لانتخالف الجمهور فى عدم استلحاق ولدا الزنا وثبوت نسبه بمن إدعاء لأن الولد جاء من سفاح ولم يأت من نكاح وهذا مخالف لأصول الفطرة السليمة التى فطر الله عز وجل الناس عليها .

ثانيا : حديث الولد للفراش وللعاهر الحجر هذا إذا تنازع عليه الزانى المدعى وصاحب الفراش فهو لصاحب الفراش بنص الحديث الصحيح .

ثالثا : وهو الواقع الملموس الذى نعيشه الآن بعد أن قطعنا الاتصال بخالق السماوات والأرض وتعسرت أمور دنيانا وأخرانا .

وتعطلت حركة الشباب للحياة لظروف اقتصادية وسياسية .. الخ ونعيش أزمت متلاحقة جعلت الشباب يشعر بالمرارة والأسى تجاه الخير والبركة ألا وهو النكاح مما فتح باب السفاح كما نرى فى العالم الإنسانى ككل والعالم الإسلامى خاصة. مما أدى إلى زيادة اللقطاء فى العالم وفى بلدنا ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك، فلماذا لاثلحق ولد الزنا بأبيه الذى ادعاء دفعا لضرر أشد وهو إذا لم يلحق به سيكون فى المجتمع انسانا بائسا شريدا تنقطع عنه أسباب الحياة الأمرية، على الأقل سيجد من يحتضنه وينفق عليه ويرعاه .



* تعدد مدعى نسب اللقيط .

* حكم تبني اللقيط .

تعدد مدعى نسب اللقيط :

إذا ادعى بنوة اللقيط اثنان فالحكم يكون على التفصيل الآتى :

أولاً : يرجح صاحب البينة ويحكم له بثبوت نسب اللقيط باتفاق جمهور الفقهاء (١) .

ثانياً : إذا لم تكن هناك بينة، فإنه يترجح احد المدعين على الآخر بسبق الدعوى، فيكون اللقيط ابنا للسابق لأنه أولا انفرد بالدعوى وثبوت حقه ولم يكن هناك منازع له، ولأنه ثبت لأول نسبه منه، إلا أن يقيم الآخر بينة فيحكم له بها لأن الدعوى لاتعارض البينة ولأن النسب وأن ظهر بنفس الدعوى لكنه غير مؤكد فاحتمل البطلان وهذا باتفاق الحنفية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) .

ثالثاً : إذا لم يكن لأحد المدعين بينة ولا سبق دعوى يرجح من يصف علامة فى جسد اللقيط على من لا يصفها، لأن وصف العلامة دليل على أن اللقيط كان فى يده، وذو اليد يقدم على غيره، والعمل بالعلامة مشروع لأن الله سبحانه وتعالى حكاه عن الأقوام السابقة . بلا انكار فدل على صحته ومشروعيته فى حقنا، فقد قال سبحانه وتعالى فى قصة يوسف «ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين. وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين» .

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٠٠/٦، ٢٥٤، ٢٥٢، حاشية الدسوقي ٢٢٦/٤،

مغنى المحتاج ٤٢٨/٢، المغنى لابن قدامة ٧٦٦/٥ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٥٢/٦ .

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٤٦٠/٥ .

(٤) الانصاف ٤٥٥/٦ .

وهذا قول أبى حنيفة (١) ، وخالف الشافعية (٢) والحنابلة (٣) وقالوا: لا يقدم صاحب العلامة ويرجع إلى القافة، ووجه نظرهم، أن العلامة قد يطلع عليها الغير فلا تحصل الثقة بذكرها.

ونرى أن الراجح ما ذهب إليه الحنفية بأخذ العلامة لأن الله عز وجل أشار لنا عن الحكم بها في كتابه الكريم فدلّت على صحة العمل بها ومشروعيتها.

وأما : الترجيح باليد، فإذا لم توجد بينة لأحد المدعين وكان أحدهم هو الملتقط ويثبت نسب اللقيط منه لأن الظاهر يشهد له لكونه في يده فيرجح ويثبت نسبه منه فهو أولى من الخارج - المدعى الآخر - وهذا قول الحنفية (٤) ، وخالف الشافعية والحنابلة وقالوا : لا عبرة باليد في إثبات النسب إلا إذا كان لأحدهما يد غير يد الالتقاط وكان قد سبق باستلحاق الولد أما غير ذلك فإن اللقيط المدعى نسبه إذا كان في يد أحدهما وأقاما بينة قدمت بينة الخارج كالمال .

ووجه قولهم : أن اليد لا تدل على النسب، وإنما تدل على الملك فلا تعتبر، وعلى ذلك إذا كان صاحب اليد غير الملتقط، فإن كان استحلّقه وحكم له بالنسب ثم جاء آخر وأدعى نسبه لم يلتفت إليه ثبوت النسب من الأول معتضدا باليد، أما إذا كان صاحب اليد هو الملتقط واستلحق اللقيط أولا ، حكمنا له بالنسب .

(١) انظر بدائع الصنائع ١٩٩/٦ ، ٢٠٠ .

(٢) روضة الطالبين ٤٤٨/٥ .

(٣) كشف القناع ٢٣٨/٤ .

(٤) انظر بدائع الصنائع ٢٥٢/٦ .

ونرى ترجيح قول الحنفية لأننا قبلنا اثبات نسب اللقيط بمجرد الدعوى من غير بينة مراعاة لمصلحة اللقيط، ومن المصلحة أيضا ترجيح أحد الأبوين على الآخر بأى مرجح. يثبت لنا، وقد ثبت الترجيح باليد فكان أقوى لأن القصد هو اثبات بنوة الطفل وقد حصل . والله تعالى أعلم .

خامسا : إذا كان أحد المدعين مسلما والآخر ذميا ولم ترجح دعوى أحدهما ببينة أو علامة فدعوى المسلم أولى فيرجح على الذمى لترجيحه بالإسلام لأنه أنفع للقيط وهو قول الحنفية (١) .

وقال الجمهور (٢) : «بالتسوية بين المسلم والكافر والحر والعبد ويترجح أحدهما بالثقافة، وذلك لأن المسلم والكافر والحر والعبد لو انفردوا صحت دعواهم لأن كل واحد منهم أهل للاستحقاق، فلا مزية لأحدهم على الآخر فإذا تنازعوا تساوا إلى الدعوى كالأحرار المسلمين» .

ونرى أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور بأن ليس هناك فرق بين المسلم، والكافر ولا الحر والعبد إنما الثقافة هي التي تحدد النسب، لأنه يجب إلحاق الابن بأبيه الحقيقي دفعا لضرر تحريم أب على ابنه وابن على أبيه ، وإذا خفنا على إسلامه فلماذا لانحكم بإسلامه، أو بحريته دفعا لهذا الضرر الذى سيلحقه بكفره أو عبوديته.

سادسا : إذا أقام كل من المدعين البينة اعتبر اللقيط ابنا لهما لأنه ليس أحدهما بأولى من الآخر، ومعنى كونه ابنا لهما أنه يلزمهما

(١) بدائع الصنائع ١٩٩/٦، ٢٠٠ .

(٢) المجموع شرح المذهب ٥٥٢/١٤ ، المغنى ٧٦٦/٥ .

ما يلزم الأباء للأبناء كأجرة الحضانة والرضاعة ونحو ذلك، ويرث كلا منهما ارث ابن كامل إذا ماتا قبله، وكان أهلا للميراث ويورثانه إذا مات قبلهما ويكون الأرث بينهما مناصفة، وهذا قول الحنفية (١).

وعند جمهور الفقهاء (٢) : إذا استوى المدعيان بأن لم تكن لاحدهما بيعة أو كانت لهما بيتان تعارضتا وسقطتا فإن اللقيط يعرض على القافة (٣) مع المدعيين ويلحق نسبه بمن تلحقه القافة به منهما ، ولا يعتبر وصف العلامة مرجحا للوصف بل لابد من العرض على القافة. ولكن إذا ثبت نسب اللقيط بقول القائف ثم أقام المدعى الآخر البيعة سقط قول القائف وبطل الحكم المبني عليه وثبت نسب اللقيط من المدعى صاحب البيعة، لأن قول القائف بدل عن البيعة التي هي الأصل فإذا وجد الأصل سقط البدل كالتييم مع وجود الماء.

إلا أن الحنفية لا يعتبرون بالقافة في ثبوت النسب وقد استدلوا على ذلك من السنة : بما روى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه اعرابي فقال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاما أسود، فقال هل لك من إبل ؟ قال : نعم : ما لونها ؟ قال : حمر ، قال : فيها من أورك (٤) قال : نعم ، قال :

(١) بدائع الصنائع ١٩٩/٦ .

(٢) انظر الفروق القرافي ١٢٥/٢ ، المجموع شرح المهذب ٥٥٧/١٤ .

٥٦٠ ، المغنى ٥ / .

(٣) القافة : مفردا القائف وهو من يعرف الآثار بالشبهة ويلحق نسبه بمن يشبهه (انظر القاموس المحيط ٦٢٥/٢ ، قليوبي وعميرة ٢٤٩/٤).

(٤) الأورك : الذي يبيل إلى القبرة ، ومنه قيل للحمامة ورقاء، وقيل الأسود (نيل الأوطار ٢٧٨/٦) .

فأنى كان ذلك ؟ قال اراء عرق نزعہ، قال : فلعل ابنك هنا نزعہ عرق؟» (١) .

والمفهوم من هذا الحديث أن هناك صفات وراثية تكون فى الأجداد وتظهر فى الأحفاد وبالتالي يأتى الولد يشبه أجداده ولا يشبه أبويه فالقيافة فى هذه الحالة لا يكون لها التأثير المرجو .

وقد استدلل الجمهور على العمل بالثقافة من السنة بما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرور تبرق اسارير وجهه، فقال: ألم ترى إلى مجزى المدلجى نظر أنفا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعضها من بعض (٢) متفق عليه .

فالحديث هنا دليل على اعتبار القيافة فى ثبوت النسب، وأن التقرير منه صلى الله عليه وسلم حجة لأنه أحد أقسام السنة. وحقيقة التقرير أن يرى النبى صلى الله عليه وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التى لا يعلم تقدم أنكاره لها .

فالحديث هنا أوضح استبشار الرسول صلى الله عليه وسلم بكلام مجزى فى اثبات نسب أسامة إلى زيد فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأنساب (٢) ونرى أن الراجع فى قول

(١) صحيح البخارى ٦٨/٧ .

(٢) سنن أبى داود ٥٠٥/٢ .

(٢) مبل السلام ٢٠٢/٤ .

جمهور الفقهاء بثبوت النسب بالقيافة وألا ينسب الولد إلى المدعيين لأن هذا يخالف الطبيعة البشرية في الخلق لأن الله عز وجل يقول في محكم التنزيل «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى» (١) .

فالإنسان منا يولد من أب واحد وأم واحدة فكيف ينسب إلى أبوين ؟ فهذا محال. وقد أكدت لنا السنة الشريفة العمل بعلم القيافة وأثره الإيجابي لاثبات النسب بما روته أم سلمة : أن أم سليم قالت: يارسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت ؟ قال نعم : إذا رأت الماء ، فضحكت أم سلمة فقالت: تحتلم المرأة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها يشبه الولد (٢) .

وأكدت لنا السنة الصحيحة هذا بما رواه الإمام البخارى (٣) عن حميد عن أنس رضى الله تعالى عنه قال: بلغ عبد الله بن سلام مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فأتاه فقال : إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي أول اشراط الساعة وما أول طعام يأكله أهل الجنة ومن أى شئ ينزع الولد إلى أبيه ومن أى شئ ينزع إلى أخواله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خبرنى بهن أنفا جبريل قال : فقال عبد الله ذاك عدو اليهود من الملائكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما أول اشراط الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت وأما الشبه فى الولد فإن الرجل إذا غشى المرأة فسبقتها

(١) الحجرات : ٢٢ .

(٢) سنن ابن ماجه ١٠٨/١ ط. أولى .

(٣) صحيح البخارى ١٨٤/٢ ط. الشعب. ورواه مسلم يشرح النووي

ماؤه كان الشبه له وإذا سبق ماؤها كان الشبه لها. قال أشهد أنك رسول الله .. (ثم أسلم) .

من خلال الحديثين الشريفين يتبين لنا اعتبار الرسول صلى الله عليه وسلم للشبه شرعا وقدرًا، وهذا أقوى ما يكون من طرق الأحكام. وإثبات النسب .

وأيضا لاننسى أن في عصرنا الحاضر تقدم العلم تقدما رائعا حيث أنه يمكن مع تحليل فصائل الدم للطفل وللمدعيين أن ينفي نسب أحد المدعيين إن لم يكن كلاهما ويكون للطفل أباً آخر لانهلمه. ولهذا يتبين لنا قول جمهور الفقهاء هو الراجح والله تعالى أعلم .

سابعاً : وإذا ادعت اللقيط امرأة فهل يثبت نسبه لها أم لا ؟

ذهب بعض فقهاء الحنفية والشافعية في قول له والحنابلة في رواية لهم إلى أنها إن كانت فراشا لرجل لم يقبل قولها لافضائه إلى الحاق النسب بزوجها بغير إقراره ولا رضاه وإن لم يكن لها زوج قبلت دعواها لعدم الحاق الضرر بغيرها (١) .

وذهب الشافعية في قول ثان والحنابلة في رواية ثانية إلى أن يقبل قولها ويلحقها نسب الولد، لأنها أحد الأبوين فثبت النسب بدعواها كالأب، ولأنه يمكن أن يكون منها ، كما يكون ولد الرجل بل أكثر ، لأنها تأتي به من زوج ووطء شبهه ويلحقها ولدها من الزنا دون الرجل . وإليه ذهب اشهب من فقهاء المالكية (٢) .

(١) انظر بدائع الصنائع ٢٥٣/٦، حاشية المحتار ٢٧٢/٤، المجموع شرح المذهب ٥٥٥/١٤ وما بعدها ، المغنى ٥ / .

(٢) انظر المجموع ٥٥٥/١٤ وما بعدها ، المغنى ٥٧٦/٥ ، ٧٦٥ .
المدونة الكبرى ٤٤/٨ ، الأنصاف ٤٥٢/٦ .

وللشافعية قول ثالث : لاتقبل دعواها بحال لأنه يمكن اقامة البينة على ولادتها عن طريق المشاهدة فلا يحكم فيها بالدعوى، بخلاف الأب فإنه لايمكن اقامة البينة على ولادته عن طريق المشاهدة فقبلت دعواه (١) .

وفى قول لأبى يوسف من أصحاب أبى حنيفة ورواية ثالثة للإمام احمد (٢) نقلها عنه الكوسج إلى أنها لاتصدق على ذلك متى تقيم البينة أنها ولده. ولم يفرق لنا الإمام أبو يوسف بين ما إذا كان لها زوج أم لا أما الحنبلة ففرقوا بين ما إذا كان لها أخوة أو نسب معروف وبين ما لم يكن لها أخوة أو نسب وقالوا لاتصدق إلا ببينة فى حالة وجود أهل لها، وعللوا ذلك بأنها إن كان لها أهل لم تخف ولادتها عليهم كما أنهم يتضررون بالحاق النسب بها لها فيه من تعييرهم بولادتها من غير زوجها وليس كذلك إذا لم يكن لها أهل.

أما المالكية فقالوا : بأن المرأة لايقبل قولها إذا ادعت لقيطاً لأن الاستلحاق المباشر من خصائص الأب، فغيره لايصح استلحاقه كالأم، لأن الولد لأبيه دون أمه، ولولا أن الشرع خصه بالأب لكان استلحاق الأم أولى لأنها اشتركت مع الأب فى ماء الولد. وزادت عليه الحمل والرضاع وهذا ما جاء فى منح الجليل (٢) .

ونرى أن الراجع من هذه الأقوال أنه لايصح استلحاق المرأة اللقيط إلا ببينة وليس عسيرا عليها هذا لأن المرأة تستطيع أن تشهد

(١) المجموع شرح المذهب ٥٥٥/١٤ وما بعدها .

(٢) انظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١٥٧/٥، حاشية المحتار

٢٧٢/٤ وبدائع الصنائع ٢٥٢/٦، الأنصاف ٤٥٢/٦، المغنى ٧٦٥/٥ .

(٢) منح الجليل ٤٢٨/٢ .

على حملها وإن أخفى على البعض فلن يخف على آخرين، وحتى ولادتها من الممكن أن تثبت بولادتها له ما يمكن اثباته، والا فستلحق العار بأهلها ومجتمعها وهذا لا يجوز لأنها أن استطاعت أن تلحقه بدون بينة . فالإنسان منا ليس ملكا لنفسه فأخواتها سيكونون أخوالا وخالات له . بخلاف أبيها وأما الذين سيصبحون جدا وجدة له ، فيجب أن تراعى المرأة هذا الموضوع بصدق وإيمان وألا تنسب لنفسها من ليس ابنها لها مراعاة للمصلحة العامة، وإلا لو كان ابنها فعلا فلتثبت هذا، والله المستعان.

ثامنا : إذا ادعت اللقيط امرأتان فهو للتي اقامت البينة فإن لم تكن لها بينة، قال الحنفية (١) : لاتقبل الدعوى .

وللشافعية (٢) : إن لم تكن بينة يعرض اللقيط معها على القافة وهو قول الحنابلة (٣) : قال أحمد فى رواية بكر بن محمد فى يهودية ومسيحية ولدتا فادعت اليهودية ولد المسلمة فتوقف، فقيل يرى القافة. فقال ما أحسنه ولأن الشبه يوجد بينها وبين ابنها كوجوده بين الرجل وابنه بل أكثر اختصاصهما بحمله وتغذيته، والكافرة والمسلمة والحررة والأمة فى الدعوى واحدة .

وإن اقامتا البينة معا : فجمهور الفقهاء (٤) أن اللقيط يعرض على القافة، فلو الحقته بإحدهما لحقها.

(١) تحفة الفقهاء ٦٠٨/٢، بدائع الصنائع ٢٠٠/٦ .

(٢) مغنى المحتاج ٤٢٨/٢ ، المجموع ٥٥٨/١٤ .

(٣) المغنى لابن قدامة ٧٧٥/٥ .

(٤) انظر منح الجليل ٤٤٧/٢ وما بعدها ، مغنى المحتاج ٤٢٨/٢ .

المغنى لابن قدامة ٧٧٥/٥ .

ووجه قولهم : أن الشبهة يوجد بين المرأة وبين ابنها كوجوده بين الرجل وابنه بل أكثر لاختصاصها بحمله وتغذيته، ولهذا يعرض الولد معها على القافة لأنها حكم أو حجة فأشبهت البينة، ومتى الحقته القافة باحداها لحقها ولحق زوجها بشرطين (١) .

الأول : أن تشهد البينة بوضع الولد على فراشه .

الثاني : أن يمكن العلوق منه وإلا فلا يلحقه بالولد .

أما إذا الحقته القافة بامرأتين : لم يحلق بهما، ويبطل قول القافة لأننا نعلم خطأها بقينا لاستحالة كون الولد منها، فلم يحجز الحكم بها هذا عند الحنابلة (٢) .

أما عند أبي حنيفة (٣) : أن أقامت كلتاها البينة اعتبر اللقيط بحكم الابن لكل منهما وعند أبي يوسف لا يكون لواحدة منهما. وعند محمد روايتان كقولهما.

وجه قول أبي حنيفة (٤) : أن سبب ظهور النسب هو الدعوى، وقد وجدت من كل واحدة منهما فيثبت منهما جميعتا، كما لو ادعته كل واحدة منفردة، وبينت أن اثبات النسب لا يقتضى اثبات الولادة، وإنما يتعلق به احكام آخر من تحريم المصاهرة، وحق الحضانة، ووجوب الأثر وبعبارة أخرى الدعوى منهما جعلت مجازا عن دعوى الأثر والتربية وهو من أحكام النسب .

وجه قول أبي يوسف (٥) إن النسب في جانب النساء يثبت

(١) مغنى المحتاج ٤٢٧/٣ ، ٤٢٨ .

(٢) المغنى ٧٧٥/٥ .

(٣) تحفة الفقهاء ٦٠٨/٢ ، بدائع الصنائع ٢٠٠/٦ ، ٢٥١ .

(٤، ٥) انظر بدائع الصنائع ٢٥٢/٦ .

بالولادة، وولادة ولدا واحدا من امرأتين لا يتصور، فلا يتصور
ثبوت النسب منهما، بخلاف الرجال لأن النسب في جانبهم يثبت
بالفراش .

بعد عرض أقوال الفقهاء : نرى أن اللقيط يعرض على الثقافة
لأنه لا يجوز الحاق الولد بأكثر من أم كما سبق أن شرحنا وهناك
طرق أخرى ممكن بها ثبوت النسب لأمه التي ولدته أولا : من ناحية
الشبه كما تعلقنا للأحاديث الصحيحة التي ذكرناها سابقا . ثانيا :
عن طريق تحليل الدم ومعرفة فصيلة الدم بين الأم والطفل التي
تثبت امومتها . ثالثا : عن طريق الطب وذلك بعرض المرأتين للطب
ومعرفة حال كل منهما من ناحية الولادة والرضاعة وذلك بالكشف عن
الرحم وأحواله وهل يمكن منهما الانجاب أولا هنا يتأكد من منهما
الأم ويلحق بها وليدها .

حكم تبني اللقيط :

التبني نظام قانوني قديم عرفه الرومان وأقره قانونهم كما أقرته بعض القوانين الوضعية التي ظهرت بعده . وبموجبه يستطيع الشخص أن يجعل غير ولده النسبي ولدا له .

وقد كان التبني معروفا عند العرب قبل الإسلام ولكن الإسلام أبطله وألغى آثاره ، قال سبحانه وتعالى «وما جعل ادعاءكم أبناءكم» (١) وقال سبحانه عز اسمه «ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله، فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم» (٢) . وعلى هذا لا يجوز ولا يصح تبني المسلم لقيطا أو غيره، بأن يجعله ابنه وهو يعلم أنه ليس ابنه ، وهذا بخلاف ادعاء بنوة اللقيط حيث يصدق المدعى ويثبت نسبه منه على النحو الذي فصلناه لأن تصديقه وثبوت نسب اللقيط منه على اعتبار أن اللقيط ابنه حقيقة لا على أساس الاعتراف بنظام التبني الذي أبطله الإسلام. وبطلان التبني متفق عليه بين الفقهاء من خلال القرآن الكريم الثابت ، ولم ينسخ حكم التبني .

(١) الأحزاب : ٤ .

(٢) الأحزاب : ٥ ، تفسير القرطبي ١٤/١١٨ ، ١١٩ ط. دار الكتب.



* دراسة ميدانية .

دراسة ميدانية :

نعم : إن الله عز وجل كرم الانسان بكل أنواع التكريم وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا ، وليعلم الانسان قيمة هذه الكرامة ، ومدى قيمته هو عند خالقه وبارئه جل وعلا، فلو تدبر هذا الكون الفسيح الممتد إلى مالا نهاية لانتقلب إليه بصره خامسا وهو حسير .

أما هذا الكون المليء بالمجرات والكواكب والنجوم والتي - فى عصرنا الحاضر - تطالعنا بها وبأسرارها وسائل الأعلام المختلفة نتيجة الاكتشافات المتلاحقة، والتي تؤكد لنا دوما وأبدا مدى عظمة الخالق، ومع ذلك كما قال عز من قائل « ما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون» (١) وقال سبحانه وتعالى «ما قدروا الله حق قدره إن الله لقوى عزيز» (٢) .

نعم : لم نقدر خالقنا حق قدره، والانسان الذى هو أنا وأنت من اسراره وعجابه التى لاتنقضى وضع لنا سبحانه وتعالى نواميس وقوانين نسير عليها منذ نعومة أظفارنا إلى أن نلقاه سبحانه وتعالى، رويدا رويدا حتى نصل بقدر استطاعتنا نحو الكمال المرجو، إلا أن الشيطان يتعد لنا فى كل صراط مستقيم «لأقعدن لهم صراطك المستقيم ثم لأتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمنهم وعن شمائلهم ولا تجد أكثرهم شاكرين» (٣) .

(١) الزمر : ٦٧ .

(٢) الحج : ٧٤ .

(٣) الإعراف : ١٦ ، ١٧ .

هذه هى الحرب القائمة بين بنى آدم والشيطان الى أن نلقى
رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما.

لقد عاش الانسان الحروب الطاحنة على مدار التاريخ ولنجعل
حديثنا مدار خلال هذا القرن وبالأخص منذ الحرب العالمية الثانية
التي دارت بين ألمانيا ودول المحور ودفعت جرائمها باقى دول العالم
الصغيرة، وكانت نتائج هذه الحرب تدمير شعوب بأكملها مثل اليابان
وألمانيا وغيرها. وتشئت كيان دول قامت على رحاها دولا أخرى لم
تكن على الخريطة بالحسبان ومع تشئت دول وقيام أخرى قتل
الملايين من الرجال والأطفال والنساء وترملت نساء ويتم أطفال.
وظلت أكثر النساء بدون عوائل ونتيجة هذا تفشى الزنا والفساد -
بالذات فى ألمانيا صاحبة الحرب - ونتيجة هذه الحروب كثر اللقطاء
الذين لاحال لهم ولاطائل، وهناك فى ألمانيا - كانت فكرة تأسيس
قرى الأطفال - S.O.S. (١) لتربية هؤلاء اللقطاء كي يحيا حياة
طيبة كريمة أمثال غيرهم من أصحاب الأسر على وجه الأرض .

نتيجة هذه الحروب فى مصر مع الإحتلال البريطانى بدأ
إنتشار الزنا والخمر والفساد، والتاريخ لاينكر هذا أبدا، وبدأ تأسيس
دور للقطاء والأيتام - الملاجئ - لإيواء هؤلاء الأطفال وأمثالهم .

هذا الموضوع شد اهتمامى كثيرا فترات حياتى حتى جاء هذا
اليوم الذى أردت أن أشارك فيه المجتمع لرعاية بعض هؤلاء الأطفال

(١) قرى الأطفال S.O.S الحروف الأولى من الجملة «Save our soll»

بمعنى «انقذوا ارواحنا» .

بقدر استطاعتي، ووجدت نفسي أمام مسئولية شعرت تجاهها أن المولى عز وجل سيسألني عنها وأنا فارسة العلم واستاذة الشريعة المحبة لربي ولخلقه أجمعين أن أوالى شأن هؤلاء اللقطاء والأيتام ما استطعت جهدي أو على الأقل بعضهم .

بداية الرحلة : فبدأت برحلتى الأولى إلى مؤسسة الأيتام بالمنصورة - مع زميلة عزيزة - وهى لأطفال ذكور ما بين الرابعة من العمر إلى الثامنة عشر ، إلا أننى جالست الأطفال فقط حتى من الثانية عشر - لظروف وجود الآخرين بعملهم أو دراستهم خارج المؤسسة - وتلطفت معهم وشاركونى الحديث، وحاولت تقديم اليد الحنونة إليهم، ومن خلال حديثى مع بعض الموظفين والقائمين على هذه المؤسسة، علمت أن هناك اهتمام بالغ بتعليم الأطفال والقيام على شئونهم، ومن الطبيعى أن لهم أسماء ثلاثية، وشهادات ميلاد رسمية وملحقون بالمدارس للتعليم، وإن لم يتطيب للطفل المدرسة، وتطيب لصنعة ألحق بها كى يتعلمها ويمارسها ، بل ولكل طفل دفتر توفير فى البنك يوضع له فيه ما يوهب له من أهل الخير من المسلمين وغيرهم، بل وتهتم المؤسسة بتحفيظ القرآن الكريم للأطفال، وعمل مسابقة تحفيظ ولهم جوائز، ولهم محفظ يقوم بتحفيظهم حتى يجد الطفل الراحة والطمأنية مع كتاب الله الكريم، فإذا بلغ ثمانية عشرة سنة، تعطيه الدولة بطاقة شخصية رسمية، ثم يخرج إلى المجتمع يمارس فيه دوره ويبدأ مرحلة جديدة فى حياته. حتى أنه قد تخرج من هذه المؤسسة طالبا حصل على الثانوية العامة بمجموع مرتفع والتحق بكلية الطب ثم حصل على الدكتوراه وتزوج وله أسرة كريمة، له عيادة كبيرة فى مدينة المنصورة وهنا من فضل الله تعالى عليه.

وتهتم المحافظة بهذه المؤسسة ، وغيرها للبنات، ألا أننى لم تسعبنى الظروف للذهاب إلى البنات هناك لزيارتهم، وقد وجدت ارتباط الأطفال الذكور بى أو بعضهم والسؤال على باستمرار مع زيارتى لهم ثانية. فخفت الارتباط بهم أكثر، وأنا من أهل القاهرة والسفر طويل وشاق .

حاولت جاهدة ألا أقطع عهدي بهؤلاء الأبرياء، حتى جاءتنى أخت صحفية من جريدة اللواء الإسلامى للحديث معى وعرضت عليها فكرة الذهاب إلى قرية الأطفال - S.O.S - بمدينة نصر - الحى العاشر - وذلك لأن الأمهات هناك - يردن من يقدم لهن الدروس الدينية والعلمية والثقافية وبالذات من استاذات الأزهر، فرحبت سريعا بهذه الفكرة التى كنت اتناها دائما وأبدا ولا أقصر تجاهها فى شئ لأن ظروفى الاجتماعية تساعدنى على هذا كثيرا، وقد أليت على نفسى هذه الأمانة، وأنا بفضل الله وعونه قادرة عليها.

فى نفس الأيام طالعنا صحيفة الأهرام بأن هناك أربعة من الشباب فى سن العشرين تقريبا قاموا بسرقة مجموعة من الشقق والمحلات عندما توصلت لهم الشرطة وتتبع خطاهم، وجدوهم قد أواوا إلى قرية الأطفال بمدينة نصر ، ثم قبضت الشرطة عليهم هناك.

قرأت هذا الخبر ووجدتنى أسرع الاتصال بالسيدة الفاضلة نائبة مدير القرية - وهى تخصص اجتماع على قدر من الثقافة والدين والخلق - وأعطيتها ميعاد للذهاب إلى القرية وفعلا ذهبت هناك والتقيت بها وبمدير القرية وهو أستاذ فاضل على درجة وكيل وزارة (الامتاز ابراهيم الشناوى) ورحب بى وبفكرة الأخت

الصحفية فى اعطائى محاضرات للأمهات، وأعلمته أنى سعيدة جدا بهذا العمل، وسألته عما طالعنا عليه جريدة الأهرام بخبر هؤلاء الشباب هل هذا الخبر صحيح؟ فقال لى: نعم . هنا ازداد اهتمامى بلقاء الأمهات.

- ذلك أن هؤلاء الشباب تربوا فى القرية حتى بلغوا الحلم ثم ارسلوهم الى بيت الشباب فى حديقة الخالدين فى الدراسة لكى لا يختلطوا بالفتيات فى القرية - من خلال بعض أسئلتى لمدير القرية والسيدة الفاضلة نائبته (الاستاذة خديجة محروس) علمت أن نظام القرية يقوم على الأسر : بمعنى أن الأطفال وهم دون البلوغ ذكورا وإناثا يقيمون مع أم لهم فى فيلا مستقلة كل مجموعة مع الأم - المجموعة تقريبا من ٧ - ٩ أطفال - وذلك لكى يشعر الطفل الغلام مع أخته الفتاة أنهم جميعا أسرة واحدة تحتوى الذكور والإناث، فإذا بلغ الولد الحلم، أخرجوه من القرية - إلى بيت للشباب - بحديقة الخالدين بالدراسة بجوار دار الافتاء - وتظل الفتيات فى القرية يقمن مع الأمهات وأطفال أخرى صغار. وإذا بلغ الشاب من الاحدى والعشرين فى بيت الشباب، أعطى بطاقة شخصية وخرج من بيت الشباب لبدأ حياة جديدة فى المجتمع . أما الفتاة إذا جاءها خطيب يتزوجها فيزوجونها ما رغبت وهذا من الطبيعى تحت رعاية وزارة الشئون الاجتماعية المسئولة عن القرى، وتظل الفتاة على الاتصال بالقرية وأخواتها لأنهم هم أسرته، وتظل المودة قائمة والزيارات متصلة .

لقاءى بالأمهات : بدأت لقاءى بالأمهات سريعا ورحبوا بى بحرارة، وكان أول لقاء معهم أول أيام رمضان الكريم ومع الصيام

والجو المغم بالروحانية بدأت محاضراتي معهن وكانت شبه ندوات، فالأسئلة من الأمهات متلاحقة وكثيرة وعميقة وشيقة، وأكثرهن على قدر من الثقافة الدينية مع بعض العلم مع أنهن ربات بيوت ولسن أصحاب شهادات عليا، إلا أن أكثرهن على قدر من الحنان والعطف وعلى وعى دينى ولا يتركن كتاب الله عز وجل ولا الصلاة المفروضة ويحاولن حفظ القرآن وترتيله المستمر، وتعجبت ! وحمدت الله سبحانه على هذه النعمة المسداة، حتى أننى وجدت بعض الأمهات أم من اخواتنا من أهل الكتاب ولها بناتها وشاركت معنا الندوات، وكنت اتقى بهن كل أسبوع فى القرية فى قاعة المحاضرات، وكنت حريصة أن اتحدث على مدى عظمة الرسائل السماوية وأنها كل من عند الله عز وجل - طبعاً قبل أن ينالها التحريف والتبديل - وكنت أرد على كل سؤال ما استطعت وكانت الأسئلة تلاحقنى كثيراً . وأخذت معهن عهد أن أذهب إليهن كل أسبوع وفعلنا نفدت عهدي، حتى جاء عيد الفطر وبعد العيد ستبدأ الامتحانات مع الطالبات - بنات القرية لأنهن جميعاً فى المدارس المختلفة - وأنا على نفس العهد عندى عملى وامتحاناتى بالبلدية، على أننا سنلتقى بعد نهاية الامتحانات ونواصل ندواتنا الدينية والثقافية بأذن الله تعالى .

من خلال لقاءاتى بالأمهات وبعد انتهاء الندوة وكانت كل أم تدعونى لزيارة فيلتها التى تقيم فيها مع أسرتهن - بناتها وأبنائهن الصغار - كى أرى على الطبيعة كيف تعيش الأسرة داخل القرية، فتجد الفيلا على أرقى وأجمل ما نتوقع من التأثيث، حمام خاص للفتيات وآخر للآدم والمطبخ مجهز على مستوى رفيع، وأربعة غرف

وكل غرفة لثلاث فتيات، الأسرة نظيفة، ولألم غرفة مجهزة بتليفزيون وطبعا التليفزيون للأسرة كلها - وهناك صالة واسعة مؤثثة بأنتريه وسفرة كبيرة ومكتبة علمية - حتى أنني تبرعت ببعض الكتب الدينية الصغيرة لبعض الأمهات كما طلبن منى - هذه الصالة تذاكر فيها البنات دروسهن ويتسامرن ويستقبلن فيها الضيوف وتأخذ حكم غرفة المعيشة، والأم تفرشها على رغبتها وذوقها الجميل وكنت أجلس معهن بعض الوقت فى الفيلد وكل أم عندها مشكلة تعرضها على وتتشاور فيها الحدث.

إلا أن الأهم من كل هذا وهو موضوع اهتمامى البالغ وكانت أول الأسئلة وأهمها التى نزلت على رأسى كالصاعقة، لماذا يا دكتورة مهما قدمنا لهن من الحنان والعطف والمودة والرعاية نجد الجحود والنكران من أكثرهن؟ هنا توقفت وأنا على فهم عميق بهذا الموضوع، الا أنه أردت أن أقدم لهن البلسم الشافى الذى يطيب القلب ويهدئ روع النفس، فقلت لهن إن سيدنا نوح عليه السلام ابتلى وهو نبي بابن عاق وعندما قال نوح للمولى عز وجل «إن ابني من أهلى» قال سبحانه وتعالى «أنه ليس من أهلك أنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم» فممكن أن نتوقع من الأبناء الشرعيين داخل أى أسرة كريمة عقوق أبناء أو بنات، وقد ابتلى الأنبياء بهذا، وكذلك قصة سيدنا يوسف عندما ابتلى سيدنا يعقوب بعقوق ابنائه وما فعلوه بيوسف، فلنعتبر هذا ابتلاء، فيجب علينا أن نصبر عليه، ويجب أن يكون عملنا أولا وأخيرا قاصدين به وجه الله الكريم فاطر السموات والأرض الذى ابتلاهم هم هذا الابتلاء بالحرمان من الأبوين الشرعيين الطبيعيين ومن الأخوات والأخوة ومن المجتمع ككل من خالات

وأحوال وعمات وأعمام وجندات وأجداد. نحن نعيش نعما كثيرة هم
افتقدوها فيجب علينا أن نعذرهم على هذا الاحساس المفعم بالمرارة
والألم والحرمان.

فردت الأمهات : إنهن يجدن الحياة المنعمة التي لم تجدها الفتاة
الأخرى في الأسرة الشرعية الكريمة، نعم أقول هذا وأشهد على
ذلك، المأوى على أرقى ما يكون والملبس كذلك، الأموال الموهوبة
لهم تأتي إلى القرية بشهادة السيدة الفاضلة (خديجة محروس)
كثيرة بل مئات الجنيهاات وينفقون ما استحباو ويتمتعون ولا كأي
أسرة شرعية خارج مجتمعهم ، بل ووجدن العلم كذلك، إلا أنهن
افتقدن الأهم من ذلك، ألا وهي الروحانية، وهي علامة الاتصال بين
الآباء والأمهات وبين الأبناء، هنا المكن، فالأمهات في القرية يحاولن
جاهدات تعميق الحنان والعطف فيجدوا صداة عند البعض إلا أن
الأكثر باستمرار يشعن أنهن أبناء غير شرعيين وأكدت على الأمهات
ضرورة الصبر الطويل على البنات والأطفال وأن دورهن غير هين
ولهن الجنة بدون ح اب لو أطلن بعمل الخير واحتسبوه لوجه الله
الكريم وأقنعتن بهذا.

أما بالنسبة للبنات فقد أكدت على الأمهات ضرورة الوعي للبنات
وللشباب، وهنا الوعي دورنا نحن أهل العلم والدين نتصل بهن وبهم
دوما ولا نقطع حلقة الاتصال ونشعرهم أنهم بأعيننا وأنا لاتجاهلهم
ولا نحقر من شأنهم، وأكدت عليهن أنني أريد لقاء البنات جميعا
لقاءات مستمرة لاعطائهن محاضرات مستمرة إلا أنني لم استطع أن
التقى إلا بالقليل وذلك لأنهن جميعا في المدارس - مراحل التعليم
المختلفة - وبعض في فترات الصباح وبعض في فترات المساء، ولهذا

أجلت لقائى معهن فى الأجازة الصيفية حتى أقوم بدورى تجاه هؤلاء الأبرياء، ووجدت نفسى من خلال معايشة الأمهات وأسئلتهن فبعضها دقيق وحساس وجدت موازنة بين الشعرية الغراء وبين الواقع .

فالطفل تتولاه وزارة الشئون الاجتماعية، إلا أنه يجب على الوزارة أن تطور نظام المؤسسات، وأن تومع من نظام القرى حيث أننى سألت نائبة المدير عن عدد القرى فى مصر فأجابت هناك ثلاثة، الأولى فى القاهرة، الثانية فى الاسكندرية، الثالثة فى محافظة قليوب، فطبعا هذا قليل، ويجب أن يزيد العدد وأن يلغى نظام المؤسسات ويتطور إلى القرى حيث يجد الطفل الحياة الكريمة أفضل بكثير من المؤسسات والحمد لله على كل حال. هذا من وجه.

من وجه آخر كرامة الطفل فهو له اسم ثلاثى وشهادة ميلاد رسمية ويلحق بالمدارس وإن لم تنطبق نفسه يلحق بحرفة أو صنعة وهذا لا يعيب فسيدينا نوح عمل نجارا، وسيدنا داود كان حدادا قبل أن يعطيه الله عز وجل الملك، وما نبى إلا رعى الغنم حتى خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كان يرعاه على قراريط من مكة، وهناك داخل القرية تجد وسائل الترفيه وبعض الألعاب الرياضية للأطفال بل الكثير منها، وهناك قاعة للندوات والمحاضرات مع وجود بيانو لممارسة اللعب عليه ان أحببت الفتاه أو الطفل مع توفر حديقة واسعة غناء تملوها الزهور والرياحين فالإنسان يشعر فيها بالراحة والهدوء مع وجود مسجد مؤسس مستقل لتؤدى فيه شعائر الصلاة جماعة، وقد أدت معهن فريضة الظهر. وللقرية سيارة ميني باص لخدمة العاملين بها والأمهات عندما يذهبن إلى السوق ثلاث مرات فى الشهر لتأدية طلبات المنزل والأسرة.

وهناك فيلا مستقلة تحتوى الأطفال الرضع والحضن وترعاهن أم مخصوصة لهذا السن ويجدوا الرعاية حتى أن بعض الأمهات كن يجلسن ومعهن الأطفال بين أيديهن والاعبهم.

وسألوني بعض الأمهات عن بعض العرسان لبعض الفتيات فرحبت كثيرا بهذا الموضوع ووعدتني أنني سأبحث لهن عن أزواج وكانت إحدى الفتيات تجلس بيننا وهى تدرس فى معهد التمريض وعلى قدر كبير من الجمال والهدوء والتدين وهى ترتدى الحجاب وسألتها عن السن فقالت لى عمرها تسعة عشرة عاما، فوعدتها بالبحث عن زوج لها ، وأرجو من الله عز وجل أن يعيننى على هذه المهمة.

وعن مشاكل بعض الفتيات فى السن الدقيق الحساس وهو سن المراهقة أرادت بعض الأمهات ختان الفتيات إلا أن مدير القرية تصرف التصرف السليم، فأرسل بدعوة إلى طبيبة مشهورة لكى تجلس مع الأمهات ويتشاورون فى هذا الموضوع ولكى تتحدث فيه الطبيبة المختصة بدقة متناهية وعلم، فنصحت بعدم الختان، وعندما أشارونى نصحت نفس النصيحة لأسباب طبية ونفسية شرحتها شرحا دقيقا من خلال علمى وإطلاعاتى المستمرة. وأيضا الطبيبة أعطت التنبيهات الطبية فى هذا الموضوع، إلا أن إحدى الأمهات وهى فعلا إنسانة تقية مصرة على ختان بعض البنات فقلت لها هناك طبيبات مسلمات فحاولى الاتصال بهن واشرحى لهن الموضوع، فهو فى النهاية كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم «هو مكرومة للنساء».

وفتحنا كتاب الله الكريم وأخذنا نحن جميعا نشرح ما نفهمه من بعض آيات القرآن الكريم العلمية فى الكون من خلال أسئلة الأمهات وشاركنا هذا اليوم الامتاذ الفاضل مدير القرية فى المناقشة لبعض

الوقت، وشعرنا جميعا أن هناك جوا روحانيا ينبعث حولنا، وأن العقيدة راسخة في القلوب، وأن شريعة الرحمن لم ينضب معينها أبدا، ولن ينضب بإذن الله العلى القدير، وبالذات نحو هذا الموضوع إلا وهو رعاية اللقطاء وحمايتهم.

فداء إلى رئيس جامعة الأزهر :

إلى صاحب القلب الكبير الإنسان المفعم بالرحمة والعلم والنور، إلى العالم الفاضل الذى آلى على نفسه تحمل مسئولية جامعة الأزهر ورأسها أعرق جامعات العالم على وجه الأرض، أعانه الله تعالى على رأستها وسدد خطاه فى الدنيا والآخرة أنه مسيع مجيب الدعوات أقول لسيادته :

ألم يقل المولى عز وجل لنبيه الكريم «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» وقال عز وجل «لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا».

فالأسوة الحسنة محمد صلى الله عليه وسلم، أرسله ربه رحمة للعالمين، نعم: هو الرحمة المهداة للعالمين، وليس للمسلمين فقط، وقال صلى الله عليه وسلم «العلماء ورثة الأنبياء» والأنبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا إنما ورثوا العلم.

فأين ثمار هذا العلم الذى ظللنا نسعى شرقا وغربا، لنكد ونسعى فى تحصيله، حتى حصلنا على أعلى الشهادات داخل هذه الجامعة الأم العريقة التى ظلت وستظل بمشيئة الرحمن تؤدى دورها، وتخرج علماءها يملؤن مشارق الأرض ومغاربها بالنور والخير والبركة. ألم نسع نحن أهل العلم إلى طلب العلم، فما هى نتيجة هذا السعى بعد

ذلك منا نحن علماء الأزهر ! نعم : عاشت مصر فترة ظروفا اقتصادية وسياسية عانى معها العلماء، إلا أن هذه الفترة انقضت والحمد لله رب العالمين، وفتحت لنا أبواب الخير وعلى كل عالم أن يحصل على أجازة للعمل في الخارج وعاد ليؤمن مستقبل ابنائه ففي هذا كل الخير، فأين دوره بعد ذلك؟ هل سيظل يسعى للدرهم والدينار ويترك أمانته التي آلاها على نفسه؟ لقد آمن مستقبل أسرته الصغيرة وهذه مصلحة خاصة أو محدودة، فأين مستقبل أسرته الكبيرة التي هي مجتمعه العريض الذي يعيش فيه ويتفاعل معه، مجتمعه الانساني الاسلامي؟ أين دوره المهم في هذه الحياة؟

أناشد رئيسنا الفاضل الكريم الذي يسعى لكل مجالس العلم والنور الاستاذ الدكتور عبد الفتاح الشيخ، أن يقوم بهذا الدور الانساني ألا وهو: الاجتماع بعلماء الأزهر المخلصين لله تعالى المحبين للقاء الله على الخير وسعادة الدارين، أن يودوا دورهم تجاه هذا المجتمع وتجاه هؤلاء اللقطاء على الأقل، فيبت الشباب الذي يحوى اللقطاء الذكور بعد مرحلة البلوغ، هناك في حديقة الخالدين بالدراسة، هؤلاء الشباب في أمس الحاجة إلى محاضرات وندوات وتوعية علمية وثقافية ودينية، تشحنهم بالنور وتزيح عن أنفسهم مرار فقدان كيان الأسرة، هؤلاء في أمس الحاجة للاهتمام بهم خاصة وبهمومهم وحل مشاكلهم النفسية عن طريق التناصح والتفاعل معهم واشعارهم أنهم أبناء مجتمع صالح، والخطيئة هذه أمر طبيعي في الحياة، أما الغير الطبيعي هو استمرارنا على هذه الخطيئة وعدم الرجوع والتوبة عنها إلى الله عز وجل.

إذن لماذا أخرج آدم وحواء من الجنة؟ ألم يكن العصيان والخطيئة؟ إذن فهي أمر طبيعي .

المرأة زنت - الفامدية - وجاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتريد الجنة ورضاء الله عز وجل، وأصرت على تطبيق الحد عليها، وطبق الرسول صلى الله عليه وسلم الحد. كما ذكرنا أنفاً في بحثنا - ودفع الطفل إلى أحد المسلمين ليربيه ويرعاه، وتابت المرأة توبة أدخلتها الجنات العلاء، إنما ما ذنب ثمرة الزنا، وهو الطفل البرى ألا نرعاه ونحميه من غوائل نفسه والشيطان الذى يسيطر عليه ويودى به إلى الضلال؟.

إذا أخطأ الشاب أو الفتاة بحركة السفاح وجاءت الثمرة البريئة. فنحن علماء الأزهر أخطأنا كل الخطأ فى تجاهلنا هذا المجتمع الإنسانى المشحون بالهموم والمتاعب، وألقينا رسالتنا السامية وراء ظهورنا وسعينا للدرهم والدينار لجمعه حتى ملط علينا أعداؤنا شرقاً وغرباً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أقول هذا لأن خروج أربعة شباب لحظة واحدة لسرقة دور ومحلات ثم يهربون إلى بيوتهم الذى نشأوا فيه وهم أطفال وتربوا حتى بلغوا الحلم، ثم تقبض عليهم الشرطة هناك مع ملاقوه من حياة مادية كريمة، مؤكدا هؤلاء الشباب لم يجدوا التوجيه السديد، والحنان والعطف والاهتمام من الدولة والتفاعل مع المجتمع الخارجى حتى يعثوا فساداً فى الأرض .

لقد طالعتنا بعض صحف المعارضة منذ فترة لموضوع خطير. ألا وهو أن داخل مدينة القاهرة وحدها (ماتى ألف مسجل خطر) طبعا من خلال سجلات الشرطة، مامعنى مسجل خطر؟ هذا هو اللقيط المحروم أو اليتيم، الذى لم يجد الرعاية والتوجيه والتربية الصحيحة، وأن وجد الأسرة فهى الأسرة المفكك شملها ، وغالبا

ليست له أسرة. هذا هو المسجل الخطر الذي ملأ البلاد بالقتل
والأغتصاب والسرقه والاختطاف والإرهاب .

وأخيرا : أناشد علماء الأزهر الأفاضل أن ينتبهوا إلى دورهم
هذا الخطير وأيضاً الجليل فالإنسان منا بين غاد وراح، ومنقف بين
يدى الرحمن للسؤال العسير، ماذا عملنا بعلمنا؟ ألم يقل الرسول صلى
الله عليه وسلم «لاتزول قدما عبد حتى يسأل عن جسده فيما أبلاه
وعن شبابه فيما أفناه وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه وعن علمه
فيما عمل به» .

نعم : سنسأل عن كل مثقال ذرة . ألم يقل سبحانه وتعالى
«ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره»
الزمر: ١٠، ٨٠٧ «أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وإنكم إلينا لاترجعون»
المؤمنون: ١١٥ «أيحسب الإنسان أن يترك سدى» القيامة : ٢١ .

اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون

د. هريم الداغستاني

الفارس

فهرس الاعلام

العلم	الصفحة
١ - عبد الله بن بريدة	١٢
٢ - الفخر الرازى	٢٢
٣ - عبد الله بن عباس	٢٤
٤ - الماوردى	٢٥
٥ - المغنى لابن قدامة	٤٨
٦ - ابن ماجه القزوينى	٥٠
٧ - المواق	٥٣
٨ - محمد بن الحسن الشيبانى	٦٠
٩ - الكاسانى	٦١
١٠ - ابن الهمام	٦٢
١١ - القاضى أبو يعلى	٦٣
١٢ - النخعى	٦٤
١٣ - الخطاب	٧١
١٤ - اسحاق بن راهويه	٨١
١٥ - انخرقى	٨١
١٦ - الحسن البصرى	١٠٤
١٧ - عروة بن الزبير	١٠٤
١٨ - سليمان بن يسار	١٠٤

أهم مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم .
- ٣ - احياء علوم الدين لحجة الإسلام الإمام أبى حامد الغزالي - ط. الشعب .
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي - ط. دار الكتب .
- ٥ - التفسير الكبير - مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي الشافعي - ط. دار الفد العربي .
- ٦ - مبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني - ط. دار الشعب .
- ٧ - سنن ابن ماجه للحافظ القزويني - ط. أولى .
- ٨ - سنن أبى داود للحافظ أبى داود السجستاني - ط. دار الفكر .
- ٩ - سنن الترمذي للإمام الترمذي - ط. دار الفكر .
- ١٠ - السنن الكبرى للبيهقي - ط. بيروت .
- ١١ - سنن النسائي للحافظ جلال الدين السيوطي - ط. بيروت .
- ١٢ - شرح الزرقاني على موطأ مالك .
- ١٣ - صحيح البخاري - ط. الشعب .
- ١٤ - صحيح مسلم بشرح النووي .
- ١٥ - فتح الباري شرح صحيح البخاري .
- ١٦ - المستدرک على الصحيحين للإمام الحاكم .
- ١٧ - نيل الأوطار للشوكاني .
- ١٨ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم .
- ١٩ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للکامسائي .
- ٢٠ - تحفة الفقهاء للسمرقندي - ط. دمشق .

- ٢١ - حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين - ط. الحلبي .
- ٢٢ - شرح فتح القدير لابن الهمام .
- ٢٣ - المبسوط للسرخسي .
- ٢٤ - نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار للقاضي زاده - ط. الحلبي .
- ٢٥ - الهداية شرح بداية المتبدي للميرغنائي - ط. الحلبي .
- ٢٦ - تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي - ط. دار المعرفة .
- ٢٧ - حاشية الطحاوي على الدر المختار للعلامة الطحاوي - ط. دار المعرفة .
- ٢٨ - بداية المجتهد لابن رشد .
- ٢٩ - بلغة السالك لأقرب المسالك للشيخ أحمد الصاوي - ط. الحلبي .
- ٣٠ - الفروق للإمام شهاب الدين القرافي - ط. دار المعرفة .
- ٣١ - الفواكه الدواني .
- ٣٢ - الكافي في فقه أهل المدينة لأبي عمر يوسف القُرطبي - ط. أولى .
- ٣٣ - المدونة الكبرى للإمام مالك .
- ٣٤ - جواهر الاكليل شرح مختصر الشيخ خليل - ط. دار المعرفة .
- ٣٥ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد عرفه الدسوقي - ط. الحلبي .
- ٣٦ - الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية العدوي - ط. دار احبار. بيروت .
- ٣٧ - شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل للزرقاني - ط. دار الفكر بيروت .

- ٣٨ - شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل للشيخ محمد
عليش - مكتبة النجاح. ليبيا.
- ٣٩ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للخطاب .
- ٤٠ - أسنى المـئـالـب شرح روض الطالب . لأبى زكريا الأنصارى .
- ٤١ - الاقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع للشربيني الخطيب .
- ٤٢ - الأم - للإمام الشافعى .
- ٤٣ - حاشية الباجورى - لإبراهيم الباجورى .
- ٤٤ - قليوبى وعميرة على شرح منهاج الطالبين لمحيى الدين
النورى .
- ٤٥ - المجموع شرح المذهب للإمام النورى .
- ٤٦ - مغنى المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج للشربيني الخطيب .
- ٤٧ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لابن شهاب الرملى .
- ٤٨ - زاد المعاد إلى هدى خير العباد (جزءان) المطبعة اليمنية .
- ٤٩ - الكافى لشيخ الإسلام بن قدامة المقدسى .
- ٥٠ - الانصاف للمرداوى .
- ٥١ - المغنى لابن قدامة المقدسى .
- ٥٢ - كشاف القناع على متن الاقناع للبهوتى .
- ٥٣ - مجموع فتاوى لشيخ الاسلام أحمد بن تيمية .
- ٥٤ - منتهى الارادات لتقى الدين الحنبلى .
- ٥٥ - لسان العرب لابن منظور .
- ٥٦ - مختار الصحاح للشيخ عبد القادر الرازى .
- ٥٧ - المصباح المنير لابن على المقرئ الفيومى .
- ٥٨ - الاعلام لخير الدين الزركلى .

- ٥٩ - الاتجاه الاخلاقي في الإسلام دراسة مقارنة للدكتور مقداد
يالحجن الأستاذ بجامعة أم القرى - ط. دار الفكر العربي .
- ٦٠ - الأسرة والطفولة في محيط الخدمة الاجتماعية د. على الدين
السيد .
- ٦١ - الأسرة والمجتمع. د. على عبد الواحد وافي دار نهضة مصر.
- ٦٢ - تنظيم الاسلام للمجتمع للإمام محمد أبو زهرة - ط. دار
الفكر العربي .
- ٦٣ - رعاية الأحداث في الاسلام والقانون المصري للمستشار
البشرى الشوربجي - دار نشر الثقافة الاسكندرية
١٤٠٦/١٩٨٦ .
- ٦٤ - مجموعة بحوث فقهية للدكتور عبد الكريم زيدان الأستاذ
بجامعة بغداد - ط. مؤسسة الرسالة. بيروت .
- ٦٥ - الآثار المترتبة على الطلاق في الشريعة الاسلامية رسالة
ماجستير للباحثة (د. مريم الداغستاني) لعام ١٩٧٥ .
- ٦٦ - حكمة التشريع وفلسفته للجرجاوى . جزمان .

فهرس الموضوعات

٤	المقدمة
٧	تمهيد
١٧	المبحث (١)
١٩	تعريف اللقيط
٢١	حكم التقاطه
٢٢	أدلة مشروعية التقاط اللقيط
٢٩	المبحث (٢)
٣١	الاشهاد على الالتقاط
٣٢	شروط الملتقط
٣٨	ما حكم مستور الحال فى الالتقاط
٤٢	ما يشترط فى اللقيط
٤٤	المبحث (٣)
٤٧	التزام على الالتقاط
٥١	الاختلاف فى الالتقاط
٥٢	انتزاع اللقيط من ملتقطه
٥٣	رد اللقيط إلى مكانه
٥٤	السفر باللقيط
٥٧	المبحث (٤)
٥٩	دين اللقيط
٦٢	حكم دين اللقيط بعد تمييزه أو بلوغه
٦٤	حرية اللقيط
٦٥	المبحث (٥)
٦٧	مال اللقيط
٦٨	حكم الموضع الذى يوجد فيه اللقيط
٧٠	نفقة اللقيط

٧٢	_____	إن لم يوجد بيت مال ؟
٧٤	_____	التبرع بنفقة اللقيط
٧٧	_____	الولاية على اللقيط
٧٩	_____	المبحث (٦)
٨١	_____	ميراث اللقيط
٨٦	_____	جناية اللقيط
٨٧	_____	الجناية على اللقيط
٩٣	_____	المبحث (٧)
٩٥	_____	ادعاء نسب اللقيط
٩٧	_____	إذا كان المدعى ذميا
٩٩	_____	حكم دعوى نسب اللقيط بعد موته
١٠١	_____	حكم دعوى نسب اللقيط بعد بلوغه
١٠٢	_____	حكم انكار النسب بعد ثبوته
١٠٣	_____	حكم انكار النسب بعد البلوغ أو الافاقة
١٠٤	_____	حكم ثبوت نسب ولدا الزنا
١٠٩	_____	المبحث (٨)
١١١	_____	تعدد مدعى نسب اللقيط
١١١	_____	إذا ادعى اللقيط اثنان
١١٧	_____	إذا ادعت اللقيط امرأة
١١٩	_____	إذا ادعت اللقيط امرأتان
١٢٢	_____	حكم تبني اللقيط
١٢٣	_____	المبحث (٩)
١٢٥	_____	مع دراسة ميدانية للباحثة
		الفهارس
١٣٩	_____	فهرس الاعلام
١٤٠	_____	فهراس المراجع
١٤٤	_____	فهرس الموضوعات

رقم الإيداع

٩٢/١٠٥٠٧

977-00-4110-6

المطبعة الإسلامية الحديثة

٤٢ (أ) شارع دار السعادة - حلمية الزيتون

القاهرة - تليفون ٢٤٠٨٥٥٨

